

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان المفتوحة

برنامج الاقتصاد والعلوم المالية الإسلامية

الاقتصاد الكلي

رمز المقرر ورقمه: Eco3123

تأليف: د. ضرار الماحي العبيد

د. خالد حسن البيلي

التصميم التعليمي : د. أيوب طه سيد أحمد

أ. عبدالرحمن الرشيد سليمان

مراجعة التصميم لتعليمي: د. ياسر خلف الله حسن سليمان

أ. عصام الدين عبدالرحيم حجاج

التدقيق اللغوي : أ. يوسف عبد الله إبراهيم

التصميم الفني : مي آدم عبد الرحمن سليمان

نادر محمد علي الأمين

منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2015م

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء

من هذا الكتاب، وبأي وجه من الوجوه، إلا بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة.

مقدمة المقرر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وبعد،

عزيزي الدارس، نرحب بك في هذا المقرر من مقررات برنامج الاقتصاد والعلوم المالية والإسلامية، بجامعة السودان المفتوحة. وهذا المقرر يبحث في موضوع الاقتصاد الكلي حيث إن دراسته ومن خلال مؤشرات الإجمالية مثل الدخل القومي، والتضخم، والادخار، والاستهلاك توفر الأساس اللازم والضروري لاتخاذ السياسات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بما يحقق الأهداف المرجوة منه. كما تنبُع أهمية دراسة هذا العلم من أنه يوضح نتائج الموضوعات الاقتصادية مثل دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي، والدخل القومي، وأيضاً يهتم بدراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة. بالإضافة إلى العديد من الموضوعات الاقتصادية الأخرى والتي ستدرسها في هذا المقرر.

عزيزي الدارس، حتى تحقق أهداف هذا المقرر قسمناه إلى ثماني وحدات رئيسية تناولت الموضوعات التالية على الترتيب:

مفهوم الاقتصاد الكلي، مفهوم الناتج القومي، والدخل القومي، نظريات الطلب والعرض، والمكونات الرئيسية للاقتصاد الكلي، الدخل التوازني، النقود، والتضخم، والبنوك، السياسات المالية والنقدية، قطاع التجارة الخارجية، وأخيراً التجارة الدولية، وميزان المدفوعات.

عزيزي الدارس، ستجد في ثنايا هذا المقرر ما يعينك على تعلُّمك الذاتي من أسئلة تقويم ذاتي، وتدريبات، وأنشطة، وأشكال إيضاحية، فنرجو منك أن تحرص عليها.

ونتمنى لك التوفيق والسداد.

الأهداف العامة للمقرر



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذا المقرر ينبغي أن تكون قادراً
على أن: -

- تعرّف مفهوم الاقتصاد الكلي.
- تشرح مفهوم الناتج القومي، والدخل القومي.
- تستخدم نظريات العرض، والطلب في الاقتصاد الكلي.
- تحسب الدخل التوازني في أنموذج اقتصادي من ثلاثة قطاعات.
- تعرّف النقود، وتبيّن أسباب التضخم، وطرق علاجه.
- تستخدم عدداً من السياسات المالية، والنقدية.
- تعرّف مفهوم التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، ومكونات كل
منها، وأهميته.
- تبيّن دور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد.

محتويات المقرر

الوحدة	عنوان الوحدة	الصفحة
الأولى	مفهوم الاقتصاد الكلي	1
الثانية	مفهوم الناتج القومي، والدخل القومي	47
الثالثة	نظريات الطلب، والعرض الكلي، والمكونات الرئيسة للاقتصاد الكلي	87
الرابعة	الدخل التوازني في أنموذج اقتصادي من ثلاثة قطاعات	141
الخامسة	النقد، والتضخم، والبنوك	167
السادسة	السياسات المالية والنقدية	253
السابعة	قطاع التجارة الخارجية	273
الثامنة	التجارة الدولية وميزان المدفوعات	295



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
4	المقدمة
4	تمهيد
5	أهداف الوحدة
6	1. تعريف علم الاقتصاد
9	2. التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي
9	1.2 التحليل الاقتصادي
11	2.2 أهمية دراسة وتحليل الاقتصاد الكلي
12	3.2 الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي
14	3. تعريف وتصنيف النظم الاقتصادية
14	1.3 تعريف النظام الاقتصادي
14	2.3 تصنيف الأنظمة الاقتصادية
19	3.3 الأنظمة الاقتصادية المعاصرة
32	4. النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي
32	1.4 مفهوم النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي
32	2.4 أنواع التنظيمات الاقتصادية
34	5. السياسة الاقتصادية الكلية
36	6. التحليل الاقتصادي
39	الخلاصة
39	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية
40	إجابات التدريبات

64	مسرد المصطلحات
46	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الأولى من مقرر الاقتصاد الكلي. تتألف هذه الوحدة (مفهوم الاقتصاد الكلي) من ستة أقسام رئيسة.

يزودك القسم الأول (ماهية الاقتصاد الكلي) بخلفية عامة عن أسباب ظهور علم الاقتصاد الكلي وتعريفه.

أما القسم الثاني فيتناول التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، ويتناول القسم الثالث تعريف وتصنيف النظم الاقتصادية، والنظم الاقتصادية المعاصرة، والقسم الرابع يفرق بين النظام الاقتصادي، والتنظيم الاقتصادي.

والقسم الخامس يتناول (أهداف السياسة الاقتصادية الكلية) يتناول الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية والتي غالباً ما يشار لها عند عرض الموازنة العامة للدولة.

أما القسم السادس (التحليل الاقتصادي) فيشير للمعايير المستخدمة عند إجراء التحليل الاقتصادي.

ويرد في ثنايا هذه الوحدة أسئلة للتقويم الذاتي، وتدرّيات، وأنشطة، ومسرد للمصطلحات، وقائمة بأسماء المراجع جمعها تعينك على الفهم والاستيعاب فُصد منها اختبار مدى فهمك للمادة التي تم عرضها.

مرحباً بك مرة أخرى وفقك الله في دراسة الوحدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون

قادراً على أن: -

➤ تشرح ماهية علم الاقتصاد الكلي وأسباب ظهوره والنظم

الاقتصادية.

➤ توضح الأهداف الرئيسة لعلم الاقتصاد الكلي.

➤ تصف معايير التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي.

1. تعريف علم الاقتصاد

عزيمي الدارس، لا يوجد تعريف مشترك ومحدد ومتفق عليه لعلم الاقتصاد من قبل الباحثين، والمختصين، والمهتمين بعلم الاقتصاد، سواءً أكانوا أفراداً أم مدارس أم جهات. لأنه يتناول موضوعاً مهماً وحيوياً في حياة الإنسان وبالذات ما يرتبط منها بتوفير أسباب عيشه واستمرار وجوده. هذا بالإضافة إلى ارتباطه بكافة جوانب حياة الإنسان الأخرى، وارتباطه بالمجتمعات الأخرى، وعملها، وتطورها ولأن هنالك اختلاف في وجهات النظر بخصوص مفهومه.

يرى عالم الاقتصاد جيتان بيرو Gaétan Pirou أن لعلم الاقتصاد تعريفات بعدد الكتب التي ألفت فيه.

هنالك العديد من التعريفات الواردة لعلم الاقتصاد، لعل من أهم تلك التعريفات ما يلي:

- يرجع أصل كلمة اقتصاد Economy إلى اللغة الإغريقية، حيث اشتقها الفيلسوف أرسطو من كلمتين يونانيتين؛ هما Oikos، وتعني معنى المنزل، وكلمة Nomos، وتعني قانون، أو إدارة المنزل، والمقصود هنا أن الاقتصاد يعني قانون، أو إدارة شؤون المنزل.
- أما في اللغة العربية، فإن كلمة اقتصاد تعني القصد واستقامة الطريق. يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ (النحل: 9).
- والقصد في المعيشة هو التوسط ما بين الإسراف، والتقتير، وبذلك يكون الاقتصاد هو الاعتدال بين الإفراط والتفريط.
- يرى سامويلسن Paul A. Samuelson في كتابه «علم الاقتصاد» Economiques «أن الاقتصاد هو من أقدم الفنون وأحدث العلوم»، وهذه العبارة تؤكد ما اتفق عليه الاقتصاديون، أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي عام 1776م بالتحديد، وهو العام الذي نشر فيه الفيلسوف الإنكليزي ومؤسس علم الاقتصاد آدم سميث Adam Smith كتابه الشهير

«دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم». علم الاقتصاد Economiques هو "العلم الاجتماعي الذي يهتم بكيفية استخدام المجتمع لموارده المحدودة لإشباع حاجاته غير المحدودة".

- **ويذهب كامبل ماکونل Campbell Mc connil** إلى أن علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة، أو استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وهكذا فإن علم الاقتصاد هو علم زيادة الثروة من جهة، وعلم اجتماعي يبحث في توفير الرفاهية لجميع أفراد المجتمع من جهة ثانية.

- يعرفه آخرون بأنه "العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة، واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وهو بعبارة أخرى علم إدارة الموارد المحدودة لتلبية حاجات غير محدودة. فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية. يهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج والتبادل والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية، مثل التنمية والدخل والإدخار والاستثمار والتضخم والدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها.

- يرى عالم الاقتصاد **جان مارشال** بأن علم الاقتصاد هو دراسة حياة الإنسان في حياته العادية، وهذا تعريف يعني أن الإنسان يعيش حياته العادية بجوانبها المختلفة، وأن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الإنسان في حياته العادية هذه والمتصل منها بالجانب الاقتصادي.

- يعرف العالم **أوسكار لانكيه** علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع والتأكيد على العلاقات التي تنشأ في المجتمع وبين أفرادها، وهم يؤدون نشاطاتهم الاقتصادية ذات الصلة بالإنتاج والتوزيع، والتي يكون هدفها النهائي بالضرورة هو الاستهلاك.

ومع ذلك يمكن القول:

إن علم الاقتصاد هو علم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها واستهلاكها، ويهدف إلى تعظيم المردود من عوامل الإنتاج المتاحة، أي أنه العلم الذي يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية بالعمل على زيادة إنتاج الخيرات المادية للتقليل من آثار ندرتها ووضعها بتصرف الإنسان لزيادة رفاهيته. فعلم الاقتصاد هو علم يحكم فيه العقل في تحكيم عقلي يهتم بنشاط لإنسان الاقتصادي لما فيه خيره ورفاهيته. وهكذا يعد علم الاقتصاد علم إدارة الموارد بقصد تعظيم المنفعة منها لمصلحة بني الإنسان.

نشاط



تعريفات علم الاقتصاد كثيرة ومتنوعة، حاول أن تجد تعريفاً شاملاً لعلم الاقتصاد على ضوء هذه التعريفات، وشارك زملاءك.

2. التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي

1.2 التحليل الاقتصادي

ينقسم التحليل الاقتصادي إلى فرعين رئيسيين؛ هما:

أ. التحليل الاقتصادي الجزئي الذي تتضمن دراسته في مادة مبادئ الاقتصاد الجزئي.

ب. التحليل الاقتصادي الكلي الذي سيكون محل هذا المقرر.

الاقتصاد الجزئي Microeconomics يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد، وهي عادة الفرد أو الأسرة Household و المنشأة Firm، حيث يركز على سلوك المستهلك و بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات. كما يهتم الاقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المنشأة من تعظيم أرباحها.

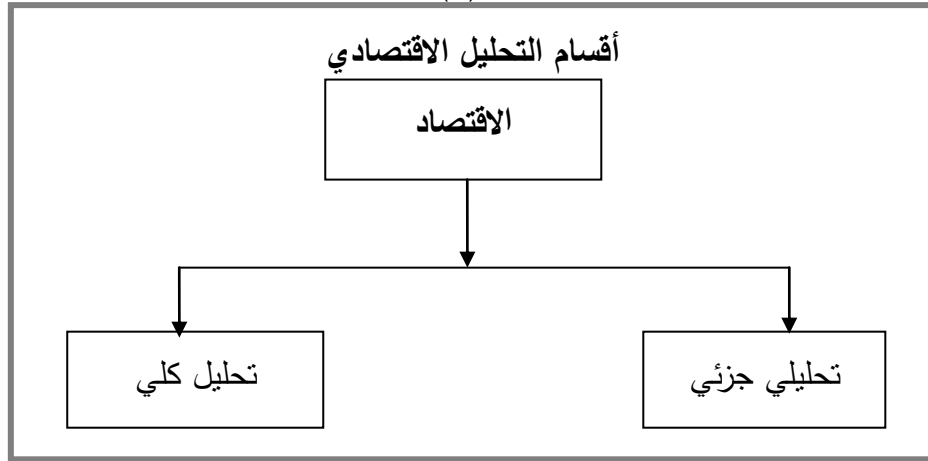
وعلى النقيض من ذلك نجد الاقتصاد الكلي يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير ككل، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها. وبالتركيز على الاقتصاد القومي في مجمله، فإن الاقتصاد الكلي يهتم بالنواتج الكلي للاقتصاد و المستوى العام للأسعار، وليس بالنواتج ومستوى الأسعار في كل منشأة على حده، والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثم فإن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الاقتصاد ككل في أداء نشاطاته ونموه، أي أنه يختص بدراسة وتحليل مخرجات الاقتصاد ككل، والتي تتحقق من استخدام كافة موارده، وترتبط به.

وقبل القرن العشرين حقبة الثلاثينات (حقبة الكساد الكبير) كان اهتمام الاقتصاديين بالتحليل الجزئي أكبر وأقوى من التحليل الكلي. والسبب هو افتراض أن العمالة الكاملة هي الوضع الغالب باستثناء فترات مؤقتة تنسم بالاختلال. فإذا سادت العمالة الكاملة، فإن

الناتج القومي يكون ثابتاً في الفترة القصيرة، وبافتراض ثبات الناتج الكلي، كرّس الاقتصاديون وقتهم للتحليل الجزئي الذي يركز على تحديد مستوى الأسعار والناتج لوحدات السلع. وقد ازدادت الحاجة للاقتصاد الكلي في الثلاثينات لسببين هما:

1. الكساد الكبير (The Great Depression) الذي أثبت أن الفرضيات التي تستند إليها العمالة الكاملة وثبات الناتج الكلي لا يمكن الدفاع عنها، فقد تحقق الاقتصاديون من أن معدل البطالة والناتج الكلي متغيران وأوا ضرورة دراسة القوى التي تحددهما.
2. ظهور الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes وقد صدر كتابه ((النظرية العامة للعمالة والفائدة The General Theory of Employment, Interest and Money)) في عام 1936. وقد قدم كينز نظريته في هذا الكتاب التي توضح أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا نهاية. وقد قوبل ذلك بحماس من قبل كثير من الاقتصاديين وسميت (الثورة الكينزية).

شكل (1)



أسئلة تقويم ذاتي

وضح بالشرح الأسباب التي أدت لزيادة الاهتمام بالتحليل الكلي في الاقتصاد.



2.2 أهمية دراسة وتحليل الاقتصاد الكلي

وبالتالي تبرز أهمية دراسة وتحليل الاقتصاد الكلي في ما يلي:

- أنه يوضح نتائج نشاط الاقتصاد ككل، وبالتالي فإنه يتيح التعرف على طبيعة هذه النشاطات ومداها، والكيفية التي تتم بها من خلال الناتج والدخل والإنفاق القومي ومكوناتها الكلية، والتغيرات في هيكله الاقتصادي، وبالذات الإنتاجي.
- أنه يبين كفاءة أداء إجمالي النشاطات التي تتم في الاقتصاد ككل من خلال ما يتحقق من نتائج، قياساً بالموارد والإمكانات التي يتم توفيرها في الاقتصاد، والتي أتيح استخدامها في تحقيق هذه النتائج.
- إن دراسة الاقتصاد الكلي وتحليله يوضح حالة الاقتصاد، وذلك من خلال المقارنة ما بين مؤشرات أداء نشاطاته الكلية، ومن أبرزها الدخل القومي.
- إن دراسة الاقتصاد الكلي، ومن خلال دراسة الدخل والناتج والإنفاق القومي وبالمقيم الحقيقية لها، تتيح التعرف على مستويات المعيشة، ودرجة الرفاهية المتحققة في الاقتصاد، ومدى التطور في ذلك مقارنة بحالة الاقتصاد في فترات سابقة، أو مقارنة بحالة الاقتصاديات الأخرى.
- إن الاقتصاد الكلي يوفر بيانات ومعلومات عن المكونات الإجمالية الكلية في الاقتصاد القومي، وبذلك فإنه يتيح إمكانية التعرف على طبيعة هذه المكونات ومداها والكيفية التي تتم بها، والعلاقات التي تربط بعضها ببعض.
- إن دراسة الاقتصاد الكلي، ومن خلال مؤشرات الإجمالية مثل الدخل القومي، والتضخم والادخار والاستهلاك، توفر الأساس اللازم والضروري لاتخاذ السياسات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، بما يحقق الأهداف التي يراد الوصول إليها.

وهناك فرق أيضاً بين الاقتصاد الجزئي والكلي من حيث المنهجية.

فالاقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان ومن ثم فهو يحاول شرح كيفية تحديد الناتج والأسعار للسلع كل على حدة. هذا ويفترض التحليل الكلي استقرار توزيع الناتج والأسعار النسبية، ويعامل الناتج الكلي والمستوى العام

للأسعار كمتغيرين محاولاً شرح كيفية تحديدهما. وقد يصعب عملياً إدراك هذا الاختلاف بينهما، حيث إن التغير في المتغيرات الجزئية قد يؤثر بقوة على المتغيرات الكلية بالعكس.

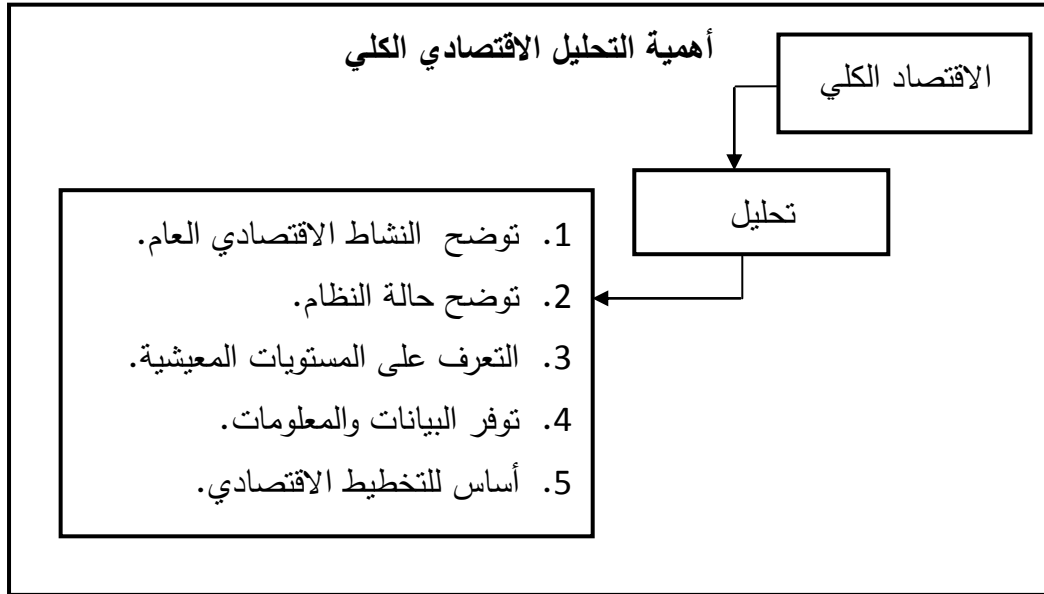
فارتفاع سعر سلعة كالنفط مثلاً يؤثر بدون شك على النشاط الاقتصادي العالمي، أو على الأقل النشاط الاقتصادي لدولة معينة، وعليه فإن المشكلة الجزئية تؤثر على الاقتصاد الكلي.

3.2 الموضوعات التي تهتم بالاقتصاد الكلي

يمكننا تلخيص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي في النقاط التالية:-

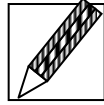
- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار، والمستوى العام للأجور.
- يتناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.
- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة، ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية، والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

شكل (2)



تدريب (1)

وضح الفرق من ناحية مجال الاهتمام والمنهجية بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.



3. تعريف وتصنيف النظم الاقتصادية

1.3 تعريف النظام الاقتصادي

عزيزي الدارس، النظام الاقتصادي Economico System هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه، حيث يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة، والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى. ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام، حيث يتأثر به ويؤثر فيه.

وعرّف أنتونيلي Antonelli النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان.

2.3 تصنيف الأنظمة الاقتصادية

تصنف النظم الاقتصادية استناداً إلى عدد من المؤشرات والمعايير، وأهم هذه التصنيفات:

- أ. التصنيف الذي يعتمد نوع الملكية ونظام العمل وإسهام الدولة، وغيرها من عوامل التغريق بين الأنظمة الاقتصادية.
- ب. التصنيف الذي يعتمد نوع الملكية عاملاً وحيداً يُفرق به بين الأنظمة الاقتصادية.

ووفقاً للتصنيف الأول يلاحظ أن ثمة أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى ثانوية (هامشية).

ومن أهم الأنظمة الاقتصادية الأساسية:

- نظام الاقتصاد المغلق.
- ونظام الاقتصاد الحرفي.
- والنظام الاقتصادي الرأسمالي.
- والنظام الاقتصادي الاشتراكي.

أما الأنظمة الاقتصادية الثانوية فمنها:

- نظام الطوائف.
- والنظام التعاوني.

أولاً: نظام الاقتصاد المغلق:

يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، ويتميز بتدني مستوى تطور وسائل الإنتاج والتقانة، مما يؤدي إلى قلة كميات الإنتاج.

ثانياً: النظام الاقتصادي الحرفي:

الذي نشأ وتطور مع نشأة المدينة وتطورها، ويتميز بتزايد مهارة الاقتصاد الحرفي الذي أجاد صناعة السلعة، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخضوع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة، بل نابعة من الأعراف والتقاليد. ويعتمد الحرفي في عمله على استخدام المعدات اليدوية البسيطة، وينتج كميات قليلة من السلع بحسب الطلب.

ثالثاً: نظام الطوائف:

يعتمد هذا النظام على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف، تضم كل العاملين في مهنة واحدة. هدفه أن يوافق بين الطبقات التي تكوّن المجتمع، وجمع العمل، ورأس المال في بنية وظيفية واحدة، فهو يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويلاحظ فيه تطور المستوى التقني لوسائل الإنتاج.

أمّا التصنيف الثاني الذي أخذت به النظرية الماركسية، والذي يعتمد على نوع أسلوب الإنتاج المرتبط بنوع ملكية وسائل الإنتاج، فهو يفرق بين أنظمة اقتصادية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيها استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، ونظام اقتصادي آخر يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا استغلال فيه. ويوحد هذا التصنيف بين مفهوم النظام الاقتصادي. الاجتماعي ومفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية. وقد طورت النظرية الماركسية مفهوم النظام الاقتصادي حتى صار يعني تشكيلة اقتصادية اجتماعية يحددها أسلوب الإنتاج الذي يتحدد في نوع ملكية وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وبذلك يكون مفهوم النظام الاقتصادي قد تأثر مباشرة بمفهوم أسلوب الإنتاج والتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية.

وقد فرّقت النظرية الماركسية استناداً إلى هذا التصنيف بين خمسة أنظمة اقتصادية اجتماعية تتوافق تقريباً مع مراحل تطور تاريخ البشرية الاقتصادي، ولكن في مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى نظام آخر لابد من مرحلة انتقالية يتعايش فيها أكثر من نمط اقتصادي اجتماعي في وقت واحد. وهذه الأنظمة هي:

(أ) المشاعية البدائية

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جداً، لذلك لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها. وقد عاش الأفراد في مشاعات قبلية متوحدين على أساس قرابة الدم، تسيطر

عليهم عادات وتقاليده بسيطة، وكانت المحاصيل القليلة التي لا تكاد تفي بحاجة الإنسان توزع بين أفراد المشاعة توزيعاً متساوياً، لذلك لم يكن هناك فائض من المحاصيل يمكن انتزاعه من الآخرين، ولا تفاوت اقتصادي أو علاقات استغلال في المجتمع. فكانت وسيلة الإنتاج الرئيسة هي الأرض، وسيطر الاقتصاد الطبيعي (إنتاج . توزيع . استهلاك) في هذه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، وكان نمط الإنتاج تعاونياً وجماعياً.

(ب) نظام الرق أو العبودية

يعد نظام الرق Salavery أو العبودية، الذي حلَّ محلَّ النظام المشاعي البدائي، أول نظام في التاريخ يقوم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وعلى التناحر الطبقي. وكانت العبودية في أولى مراحلها تسمى «العبودية الأبوية» أو العبودية البيتية، وكان عدد الأرقاء قليلاً، وكان السيد مالك الرقيق يشتغل في الأرض مع أرقائه، ولم يقتصر العمل في هذه المرحلة على الرقيق وحدهم كما حدث في المرحلة اللاحقة.

استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: المُستَغَلَّين «الأسياء» والمُستَغَلَّين «الرقيق». ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين الطبقتين فئة الأحرار كالحرفيين والفلاحين الصغار والتجار والمرابين. وتكوّن في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياء في المجتمع.

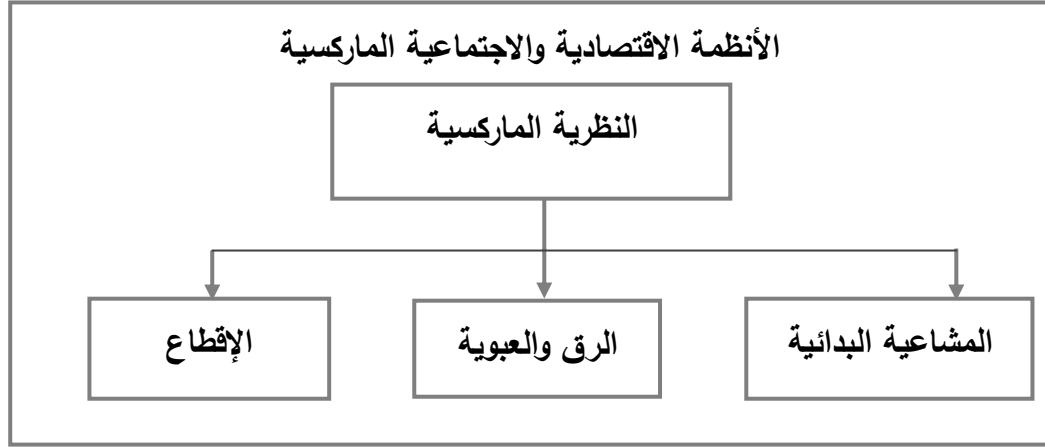
(ج) النظام الإقطاعي

حلت الإقطاعية محل نظام الرق، حيث يقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج «الأرض» واستغلال الفلاحين، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة، وكانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومن فيها من أقتان. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها استغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين، مما يضمن بقاءهم. وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي، ويحدد البنية الطبقيّة للمجتمع الإقطاعي، كما يحدد طريقة توزيع المنتجات، إلى جانب ذلك وجدت في النظام

الإقطاعي أنواع أخرى للملكية ولكنها محدودة جداً، مثل ملكية الفلاحين الصغار والحرفيين لاستثماراتهم الخاصة.

وفي مرحلة تكوّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهور أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام.

شكل (3)



نشاط



هل أخذت النظرية الماركسية بالتصنيف الثاني بهذه المراحل أم قامت بعد ثورة الطبقة العاملة على النظام الإقطاعي؟ شارك زملاءك النقاش.

أسئلة تقويم ذاتي



1. هنالك العديد من التعريفات التي وردت عن علم الاقتصاد، اذكر بعض أهم التعريفات التي وردت في هذه الوحدة.
2. قارن بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.
3. ما المقصود بكلمة نظام؟ وعرف مفهوم النظام الاقتصادي.

3.3 الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

عزيزي الدارس، انقسم العالم في القرن العشرين إلى دول وشعوب حرة وشعوب مستعمرة، وتراجع النظام الاستعماري بسبب نمو حركات التحرر الوطني، وحصلت شعوب كثيرة على استقلالها في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومع ذلك مازال عالمنا المعاصر يشهد انقساماً من نوع آخر بين دول العالم، فثمة دول غنية متقدمة صناعياً (دول الشمال)، ودول متخلفة فقيرة هي شعوب العالم الثالث (دول الجنوب).

وشهد العالم المعاصر عدداً من الأنظمة الاقتصادية؛ أهمها:

1. النظام الاقتصادي الرأسمالي.
2. النظام الاقتصادي الاشتراكي.
3. النظام الاقتصادي المختلط.
4. النظام الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: النظام الرأسمالي:

(أ) تعريف النظام الرأسمالي:

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي بتعريفات كثيرة، وذلك لتعدد خصائصه ومؤسساته. وقد اخترنا تعريفاً لعله أفضل وأدق تعريف، حيث عرف بأنه: "النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة، كما أن لهم الحق في استخدام مواردهم بأية طريقة يرونها مناسبة"، وفي هذا التعريف نجد الباحث استخدم تعبير "الموارد الإنتاجية" بدلاً من رأس المال، وذلك لشموليته. فالموارد الإنتاجية تشمل كل ما ينتجه الإنسان من أدوات ومعدات ومبان استثمارية، كما تشمل كل ما هو موجود في الطبيعة من أراض ومعادن وغيرها، كما أنه من خلال هذا التعريف

نستشف أن الملكية الخاصة والحرية في النشاط الاقتصادي من أهم أسس النظام الرأسمالي.

الإنتاج في هذا النظام من أجل التبادل، وتحقيق الربح. وتعود ملكية وسائل الإنتاج فيه إلى فئة قليلة من المجتمع هم الرأسماليون، أما باقي أعضاء المجتمع وهم الأكثرية، فلا تملك سوى قوة عملها وأفرادها يشتغلون عمالاً أجراً يُشغّلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون. ويمتاز هذا النظام بحرية النشاط الاقتصادي. تُخصص الموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق آلية السوق، وتتخذ القرارات الاقتصادية في إطار من اللامركزية، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الذي تقوم به المؤسسات والأفراد، تدخلاً مباشراً.

كما يفترض النظام الرأسمالي أن الوحدات الاقتصادية تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائماً مدفوع بالدافع الاقتصادي، أي تحقيق مصلحته الشخصية، حيث يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على آلية السوق التي لا يمكن أن تؤدي وظائفها بكفاية إلا إذا اتصفت بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الحكومة، عندئذ لا يكون في مقدور أي من المنتجين أو المستهلكين بصفته المنفردة التأثير في الأسعار السائدة في السوق. ومن أهم عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه يسمح بتفاوت كبير في الدخل والثروة، بل تقود آلية السوق إلى مزيد من تركيز الثروة. وتحت ضغط التطورات التقنية الحديثة وتركز الثروة تؤدي آلية السوق إلى انحسار المنافسة وانتشار الاحتكار، كذلك يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي وحدوث الأزمات الاقتصادية المترافقة بظاهرتي التضخم والبطالة. ولا يحقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عادة المستوى الأمثل للدخار، كما أنه يعاني من صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج، وهو يركز على السلع والخدمات الخاصة من دون العامة، لأنها أكثر ربحاً وأسرع من حيث المردود.

(ب) أسس وخصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي:

تعتبر الحرية الاقتصادية والملكية الفردية وحافز الربح من أبرز أسس وخصائص النظام الرأسمالي، وفيما يلي نناقش ذلك بشيء من التفصيل:-

- الحرية الاقتصادية

يكفل النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية للفرد، سواء أكان من حيث النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو من حيث الاستهلاك الذي يرغبه، أو من حيث الإنفاق أو الاستثمار الذي يناسبه، فليس للدولة في المجتمع الذي يسوده النظام الرأسمالي حق التدخل ووضع القيود والعراقيل أمام الفرد، عندما يقوم بأي تصرف من التصرفات السابقة، فالقرارات الخاصة بالعمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار يتخذها الفرد بنفسه، وفي ضوء ما يراه مناسباً له.

- الملكية الخاصة

تعتبر الملكية الخاصة حجر الزاوية في النظام الرأسمالي، الذي يعطي الفرد الحق في تملك أموال الاستهلاك والإنتاج، وأي شيء ذي أهمية اقتصادية، وبالطرق القانونية، حتى أضحت المشروعات الغالبة في النظام الرأسمالي هي المشروعات الخاصة.

(ج) مساوئ النظام الاقتصادي الرأسمالي:

على الرغم مما يتضمنه النظام الرأسمالي من مجموعة من الأسس والخصائص والتي تبدو في ظاهرها صالحة ومغرية للفطرة للبشرية كالملكية الفردية والحرية الاقتصادية وحافز الربح.

إلا أن له مساوئ عديدة أهمها ما يلي:

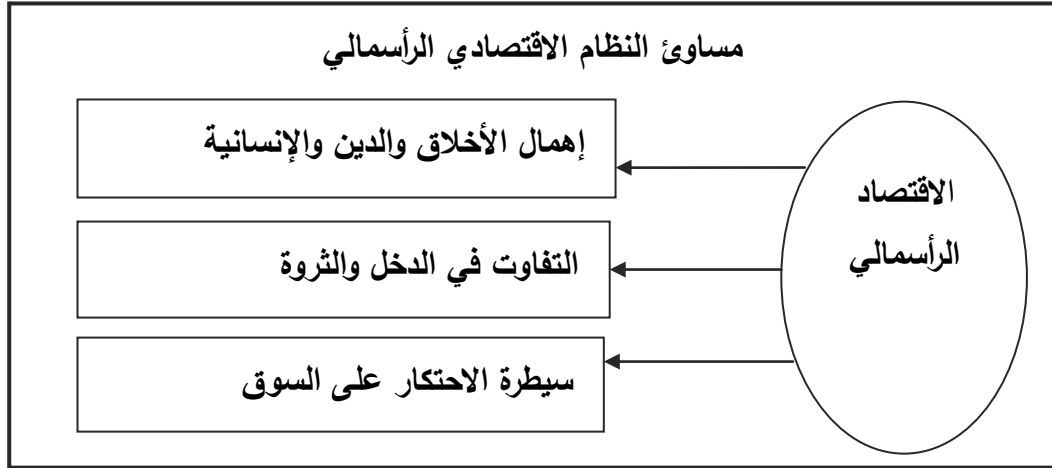
1. إهمال الجوانب الأخلاقية والدينية والإنسانية في النظام الرأسمالي، إلى درجة أنه يؤثر الكسب الاقتصادي ولو على حساب الأخلاق ومقتضيات الإيمان وحياة الإنسان.

2. يؤدي إلى التفاوت الكبير في الدخل والثروة وتركزها في يد فئة قليلة.

3. يؤدي إلى فرض السيطرة الاحتكارية في السوق، إلى درجة أن الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية يسيطر عليه عدد محدود من الشركات الاحتكارية الكبرى، مما يعطيها القدرة على فرض الأسعار والهيمنة على الاقتصاد.

من الانتقادات الرئيسة لهذا النظام أنه دائم التعرض للتقلبات الاقتصادية الحادة وظهور مشكلات البطالة والتضخم والمديونية، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على العديد من أفراد المجتمع، خاصة أولئك الذين لا يملكون إلا خدمة العمل. على الطرف الآخر هنالك دفعات ومبررات من قبل مؤيدي هذا النظام تشير إلى مميزاته، منها على سبيل المثال أن المنافسة تؤدي إلى جودة السلع والخدمات في السوق، كما أن الفرد يحقق مصلحة المجتمع من خلال تحقيقه مصلحته الشخصية.

شكل (4)



ثانياً: النظام الاقتصادي الاشتراكي

(أ) تعريف النظام الاشتراكي

لفظ الاشتراكية يعني الكثير من المعاني المختلفة، فقد يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتكون الاشتراكية بذلك نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية، كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة من أجل تحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة في المجتمع، وذلك بسن التشريعات التي تخفف عنهم أعباء الحياة، وتمنحهم بعض المزايا، وبهذا المعنى تصبح الاشتراكية ضرباً من ضروب إصلاح خلل النظام الرأسمالي، وبشكل عام يمكن تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي بأنه: **النظام الذي يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج (أي الملكية الجماعية) كالأراضي والآلات والمصانع، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية فيه من خلال جهاز التخطيط، ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام بنظام التخطيط المركزي.** وهو بذلك يختلف كل الاختلاف عن النظام الرأسمالي، الذي يعتمد على مبدأ حرية تملك الأفراد لكافة عناصر الإنتاج.

وفيه تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله (الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج)، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخل والثروة بين الأفراد، إذ إن التفاوت الاقتصادي في النظام الاشتراكي يرتبط بتفاوت كمية العمل ونوعيته.

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، تُرسم أهداف طموحة، ويُسعى لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيهاً واعياً وكافياً. ويتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية، ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد، ويكون لها الإسهام الرئيسي في عمليات الإنتاج والتوزيع بسيطرتها على وسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي إلى تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

(ب) أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي على عدة أسس وخصائص كثيرة، لعل أهمها ما يلي:

1. الملكية العامة لوسائل الإنتاج: تعتبر الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساس

الاقتصادي للنظام الاشتراكي، وهذا يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون فيما بينهم حيال ملكية وسائل الإنتاج، بحيث تصبح معظم الموارد الاقتصادية ملكاً للمجتمع، بما في ذلك الأرض والصناعات والمصارف وقطاع المال والتجارة. مع ملاحظة أن وجود الملكية العامة في النظام الاشتراكي لا ينفي وجود الملكية الفردية المحدودة، حيث يسمح للأفراد بامتلاك سلع الاستعمال والاستهلاك الشخصي، وذلك ضمن حدود معينة، لا يمكن تجاوزها، كما لا يجوز لهم استخدامها من أجل استغلال الآخرين، أو ابتزاز مداخل غير ناجمة عن العمل.

2. إشباع الحاجات الجماعية: يقوم النظام الاشتراكي بوضع أولويات لاحتياجات

المجتمع من السلع والخدمات المختلفة، بحيث تعطى السلع التي تشبع الحاجات الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع الأولوية في الإنتاج، تاركاً تلك السلع التي تشبع حاجات كمالية، على أن يقوم المجتمع في الفترة التالية بإنتاج سلع أقل ضرورة أو أكثر كمالية.

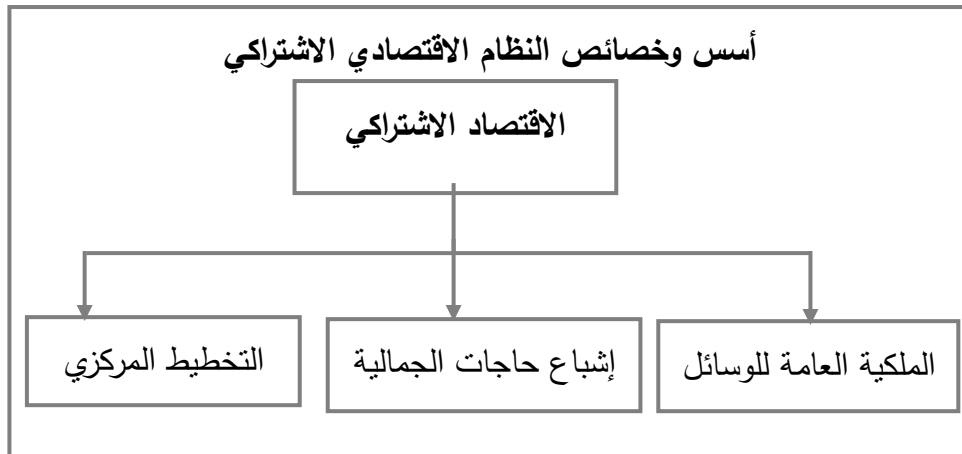
3. التخطيط المركزي: يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي، بدلاً من

جهاز الأثمان الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي في الدول الاشتراكية يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، فمثلاً يتم تنظيم الإنتاج في النظام الاشتراكي من حيث كمية السلع المراد إنتاجها وأنواعها، والموارد التي تستخدم في ذلك عن طريق جهاز التخطيط المركزي، الذي يعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل ذلك النظام.

إن السمة الجوهرية لتطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في النظام الاشتراكي تكمن في التنظيم المنهجي المخطط للاقتصاد الاشتراكي، حيث يقوم الإنتاج الاشتراكي على أساس تقسيم اجتماعي متطور للعمل، ويؤدي ذلك إلى سيادة علاقات متينة بين

مختلف فروع الاقتصاد الوطني، تفترض وجود تناسب كمي صحيح بين هذه الفروع. ولتحديد هذا التناسب يجب أن يحدد مسبقاً حجم الإنتاج الاجتماعي وحجم الإنتاج في مختلف الفروع ومن كل نوع من أنواع المنتجات وفقاً لحاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع. وبذلك يستطيع المجتمع أن يخطط ويحدد، تبعاً للموارد المادية والبشرية التي يملكها، كميات الإنتاج من مختلف أنواع المنتجات (وسائل الإنتاج أو المواد الاستهلاكية) مع المحافظة على التناسب الضروري بين فروع الإنتاج. هذه النسب تسمح بالتطور المنهجي المخطط والمستمر والمتزايد لكل فرع من فروع الإنتاج، ولإنتاج الاجتماعي بمجمله. وبسبب توقف آلية السوق عن العمل في النظام الاشتراكي تغدو عملية تطور الإنتاج بأسلوب منهجي مخطط ضرورة موضوعية في أحوال الاشتراكية.

شكل (5)



(ج) عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي

إذا كان النظام الاشتراكي يزعم أنه يهدف إلى إشباع الحاجات العامة، ورعاية مصلحة الأغلبية، ومعالجة سوء توزيع الثروة، إلا أن له مساوئ عديدة، أهمها ما يلي:

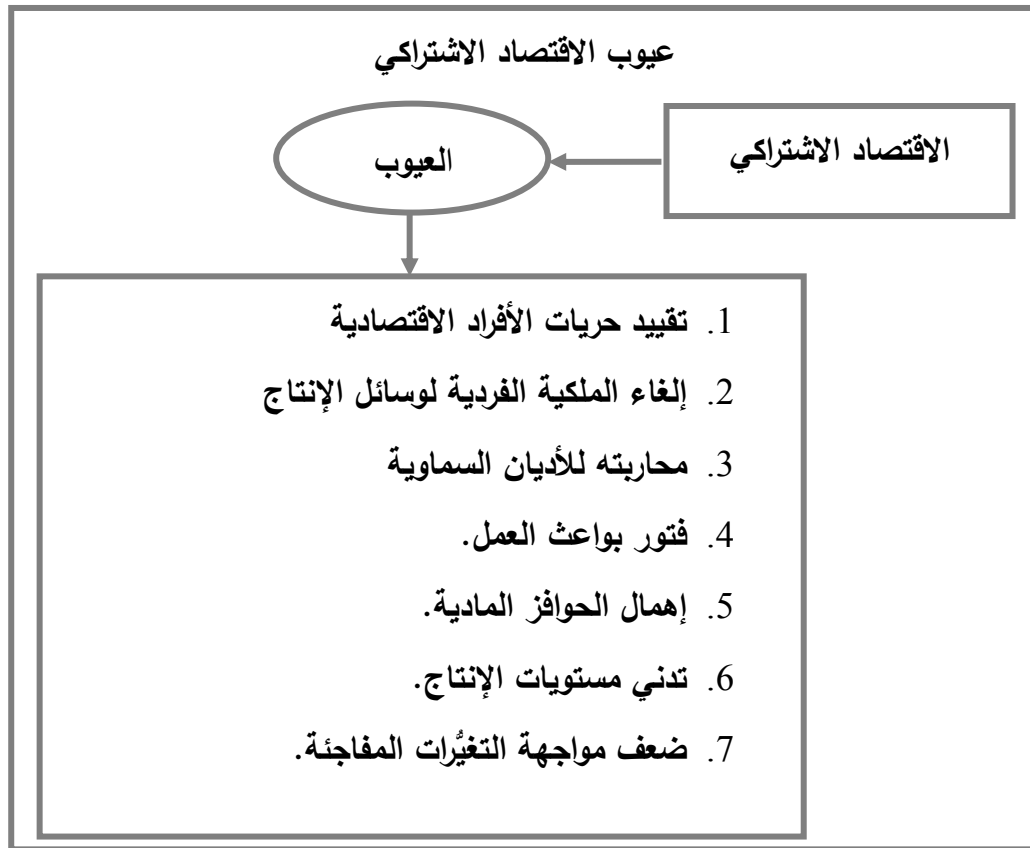
- تقييد حريات الأفراد الاقتصادية، وقتل الحافز الفردي، الذي له دور أساسي في إثارة ضروب النشاط الاقتصادي.

- **إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج**، الأمر الذي جعله يصطدم مع الفطرة البشرية التي جبلت على حب التملك.
- **محاربته للأديان السماوية**، باعتبارها في نظره أفيون الشعوب، ومن ثم سعيه الحثيث نحو محو مشاعر الإخاء في النفوس البشرية، وإثارة فكرة الصراع الطبقي بين الفقراء والأغنياء.
- **فتور بواعث العمل** فيه عند معتنقيه لسد باب الطموحات أمامهم، الأمر الذي يصيب الإنتاج بالنقص الشديد، ويحول بين الموارد الاقتصادية وبين بلوغ أقصى أهدافها، ولهذه الأسباب وغيرها لم تستطع الاشتراكية الماركسية تحقيق أهدافها ومبادئها، بل فشلت في عقر دارها بعد تمجيدها وتطبيقها رداً من الزمن، وبعد أن أكد الواقع وكشفت التجارب المريرة أنها غير صالحة للتطبيق كنظام اقتصادي قادر على مسايرة الفطرة البشرية، وعلى علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه البشرية المعاصرة.
- **إهمال الحوافز المادية**، إذ إن من غير المتوقع أن يبذل الفرد الأجير عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف إذا لم يُفَعَّل قانون التوزيع بحسب كمية العمل ونوعيته.
- **إن مبدأ المركزية يضيف على العملية التخطيطية درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية**، وهذا يؤدي إلى تدني مستويات الإنتاجية.
- **تؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية**، لاسيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.



النظام الرأسمالي يسعى لتسخير أفراد مجتمعه وجماعات الشعوب الأخرى لصالح رأس المال والنظام الاشتراكي تسيطر فيه النخبة على الطبقة العاملة سيطرة تامة، لماذا لا يسعى العالم لإيجاد نظام جديد يسعى من أجل رفاهية الإنسان في كل مكان. حدد الأسباب والدوافع وشارك زملاءك، وقدم بحثاً بهذا المعنى.

شكل (6)



ثالثاً: النظام الاقتصادي المختلط

الواقع أن النظام الاقتصادي المختلط ليس له هوية ذاتية قائمة بذاتها، بل هو نظام يجمع بين بعض سمات النظام الرأسمالي وبعض سمات النظام الاشتراكي، مع احتفاظه بالخصائص الأساسية المميزة للنظام الاقتصادي الذي انتقل منه أو تحول عنه. فمثلاً الدول الرأسمالية التي تحولت إلى نظام رأسمالي مختلط مازالت تحتفظ بنظام السوق وبالملكية الخاصة، والدول الاشتراكية التي تحولت إلى نظام اشتراكي مختلط احتفظت بملكية الدولة لوسائل الإنتاج ولكن في حدود ضيقة.

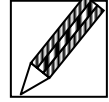
والهدف من هذا التحول إلى النظام المختلط هو في الواقع المحافظة على النظام الاقتصادي القائم، فمثلاً حينما شعرت بعض الدول الأوروبية التي تطبق النظام الرأسمالي بالكساد العظيم الذي ساد العالم في الثلاثينيات وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م رأت أنها لا بد لها من التدخل في الاقتصاد من أجل إنقاذه دون أن تحد من حرية الأفراد باتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها رأت أن القطاع الخاص ونظام السوق التلقائي غير قادر وحده وبالسعة المطلوبة على تحسين مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة، وإعادة بناء المنشآت والمؤسسات التي دمرت أثناء الحرب، ولهذا تدخلت من خلال التخطيط الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية والضمان الاجتماعي، حتى أصبح ذلك من خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي المختلط.

لذلك عمدت الكثير من الدول النامية إلى التدخل في قطاعات النشاط الاقتصادي ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية والقضاء على التخلف. وتقوم الدولة بوظيفة مهمة في النظام الاقتصادي المختلط، فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي باتخاذ السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها، وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة إذا ما استدعت المصلحة العامة لذلك. وترغب الدول النامية في استخدام السياسات الاقتصادية العامة في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارته بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرة الفردية، واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة.

ومن الممكن القول: إن أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة. ظهرت الأنظمة الاقتصادية المتنافسة، وأصبحت دراسة الأنظمة الاقتصادية المقارنة أسلوباً يستخدمه علم الاقتصاد أكثر من كونها جزءاً منفصلاً عنه، وهذا متفق عليه مع ما كان سائداً من قبل.

تدريب (2)

ما السبب الذي يجعل بعض الدول التي تمارس النظام الرأسمالي اللجوء لتطبيق النظام الاقتصادي المختلط؟



رابعاً: النظام الاقتصادي الإسلامي

(أ) تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي

نظراً لأن الجانب الاقتصادي من الحياة يهتم جميع شرائح المجتمع، فقد تولت الشرائع السماوية بيانه وتنظيمه، كما أن المجتمعات البشرية قد تعارفت على بعض المفاهيم والعادات التي يقصد بها تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات المالية. ولما كانت الشريعة الإسلامية آخر الشرائع السماوية، فقد اعتنت بهذا الجانب وأقرت العديد من القواعد والأحكام العامة والتفصيلية التي تبين أصول العلاقة المالية بين الأشخاص والأموال من جانب، وبين الأشخاص بعضهم مع بعض فيما يتعلق بشؤونهم المالية من جانب آخر.

ويختلف تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بحسب الجانب الذي نظر إليه المعرّف، فقد يعرفه بالنظر إلى أصوله التي يقوم عليها، ومن ذلك تعريفه بأنه "مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر" وقد يُعرّف بحسب غايته وهدفه، ومن ذلك تعريفه بأنه: "العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه". ولعل الأنسب في تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي أن يُعرّف بحسب حقيقته

وجوهره، ونستطيع تعريفه بناءً على هذا الاتجاه بأنه: مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه.

(ب) مصادر النظام الاقتصادي الإسلامي

1. القرآن الكريم.

2. السنة النبوية.

3. الإجماع.

4. القياس.

عزيزي الدارس، يستمد النظام الاقتصادي الإسلامي قواعده من مصادر الدين الإسلامي، وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع، والقياس والمصلحة المرسلّة، ونحوها من أدلة الشريعة.

المصدر الأول: القرآن الكريم

نص الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم على الكثير من الأحكام التي تتعلق بالمال، سواءً أكانت من ناحية مكانته، والنظرة إليه أم الأمور المتعلقة بطرق جمعه واكتسابه أم تداوله وإنفاقه، وقد وردت مئات الآيات التي تبين هذه الأحكام، كآليات المتعلقة بالزكاة والصدقات، والنفقة، وإباحة البيع، والإجارة، والرهن، والكفالة، والوصية، وتقسيم الإرث، والحث على توثيق الديون بالكتابة والإشهاد، ووجوب الوفاء بالعهود والعقود، وحفظ الأمانات وأدائها لأصحابها، ووجوب الاهتمام بأموال اليتامى، وتنميتها، والمحافظة عليها، وكذلك الآيات المتعلقة بتحريم الربا، والميسر، وأكل أموال الناس بالباطل، من رشوة، وغش، وغيرها.

المصدر الثاني: السنة النبوية المطهرة

النصوص التي وردت في القرآن الكريم تكون في غالب حالاتها - مجملة - كالأمر بالزكاة مثلاً، حيث لم تحدد أنصبتها وشروطها ومقاديرها، وهنا يأتي دور السنة لتوضيح المجل وتفصيل العام وتقييد المطلق؛ فالسنة بالنسبة للقرآن الكريم إما أن تكون مفصلة لما جاء فيه من أحكام عامة، أو مؤكدة لتلك الأحكام، أو تأتي بأحكام جديدة لم ترد في القرآن الكريم.

المصدر الثالث: الإجماع

الإجماع هو: اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم بعد عصر النبوة على حكم شرعي ومن الأمثلة عليه في الجانب الاقتصادي: إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قتال مانعي الزكاة، وإجماع العلماء المعاصرين على أن الفائدة التي تُعطى أو تؤخذ على ما يسمى بالقروض الشخصية في البنوك من الربا المحرم.

المصدر الرابع: القياس

القياس هو: إلحاق فرع بأصل في الحكم لجامع بينهما، وهو من الأدلة التي تبين الأحكام بالنسبة للفروع فتلحقها بأحكام الأصول التي تتفق معها في العلة. ومن أمثلة القياس في الجانب الاقتصادي: قياس الأوراق النقدية المتداولة الآن - كالريالات والجنيهات. على العملة النقدية التي وُجدت في وقت الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وذلك بجامع أن العلة واحدة وهي الثمنية، ومن ثم يأخذ الفرع المقيس أحكام الأصل المقيس عليه في وجوب الزكاة فيه، وكذا اشتراط التماثل والتقابض في صرف الجنس بجنسه (كريالات بريالات)، واشتراط التقابض في صرف الجنس بغير جنسه (كريالات بدولارات).

تنقسم إلى عوامل ذاتية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمتغيرات الاقتصادية كازدياد الإنتاجية وتطور مستوى وسائل الإنتاج التقني، وعوامل خارجية لا تتصل اتصالاً مباشراً بالظواهر الاقتصادية، كالاكتشافات الجغرافية، والعلمية، والحروب، والنزاعات السياسية بين الأنظمة المعاصرة.

4. النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي

1.4 مفهوم النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي

لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي، ومفهوم التنظيم الاقتصادي بتعريف كل منهما: فالنظام الاقتصادي كما سلف القول هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان. أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة، وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر.

2.4 أنواع التنظيمات الاقتصادية

ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

(أ) **التنظيم الاقتصادي الحر:** وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي، ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية، ومن أهم خصائصه أنه اقتصاد يقوم بالتوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد على المشروع الخاص، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا تدخلاً غير مباشر.

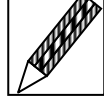
(ب) **التنظيم الاقتصادي الموجّه:** هو الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يحقق التخطيط الإلزامي والمركزي الشامل التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته. ومن أهم خصائص هذا التنظيم: وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية تُوجه مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتفقد آلية السوق فاعليتها في هذا التنظيم الاقتصادي لتحل محلها الخطة، وتتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق ملكيتها لوسائل الإنتاج (الملكية العامة)، ويصبح المشروع هنا وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناسق؛ فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة من الناحية القانونية فقط.

النظام الاقتصادي العالمي

يتميز عالمنا المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية، وهو ما يسمى بـ«عولمة الاقتصاد»، وصار للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير في جوانب الحياة الاقتصادية ضمن الدولة الواحدة، حتى في حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه. وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى النظام الاقتصادي العالمي، وهو يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الشعوب أو العلاقات الاقتصادية بين الدول بصفتها كيانات سياسية مستقلة، والملاحظ أن العلاقات الاقتصادية العالمية قد تزايدت وتشابكت بقدر كبير في عالمنا المعاصر؛ ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات الغات (General Agreement of Trade and Tariffs, GATT)، وظهور منظمة التجارة العالمية، حيث يتصف النظام الاقتصادي العالمي في مرحلته الراهنة بالاستغلال، لأنه يساعد على تركيز السيطرة والقوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الدول الغنية المتقدمة، وعدم التكافؤ في التبادل.

التجاري الدولي، كما أنه يضع قواعد للتجارة الخارجية والنظام النقدي العالمي تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي قد أخفق في حل المشكلات الأساسية التي تعاني منها الدول النامية، ولاسيما مشكلة الجوع، والفقر، والتخلف، وعدم القدرة على التنافس مع الدول الغنية المتقدمة.

تدريب (3)



هنالك نظام تطبقه إحدى دول العالم، فهو نظام حديث ومتجدد يصلح للتطبيق في كل الدول، بين النظام وعرفه.

5. السياسة الاقتصادية الكلية

The Goals of Macroeconomic Policy

1- العمالة الكاملة Full Employment

عزيزي الدارس، العمالة الكاملة مطلوبة بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة وكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن من الواجب ألا يزيد معدل البطالة عن 4% بينما في السودان حوالي 18%.
علل للخسارة التي تلحقها البطالة بالمجتمع.

2- استقرار الأسعار Price Stability

في ظل عدم استقرار الأسعار أي في ظل التضخم يتضرر البعض وتستفيد فئة قليلة. وصل التضخم في عام 1996م حوالي 160% في بعض الشهور ومن ثم انخفض إلى حوالي 7.3% في عام 2003 في السودان، أما الآن (2013) فوصل معدل التضخم لحوالي 40%، والتضخم له آثار ضارة على الاقتصاد عانى منها السودان لفترة ليست بالقصيرة.

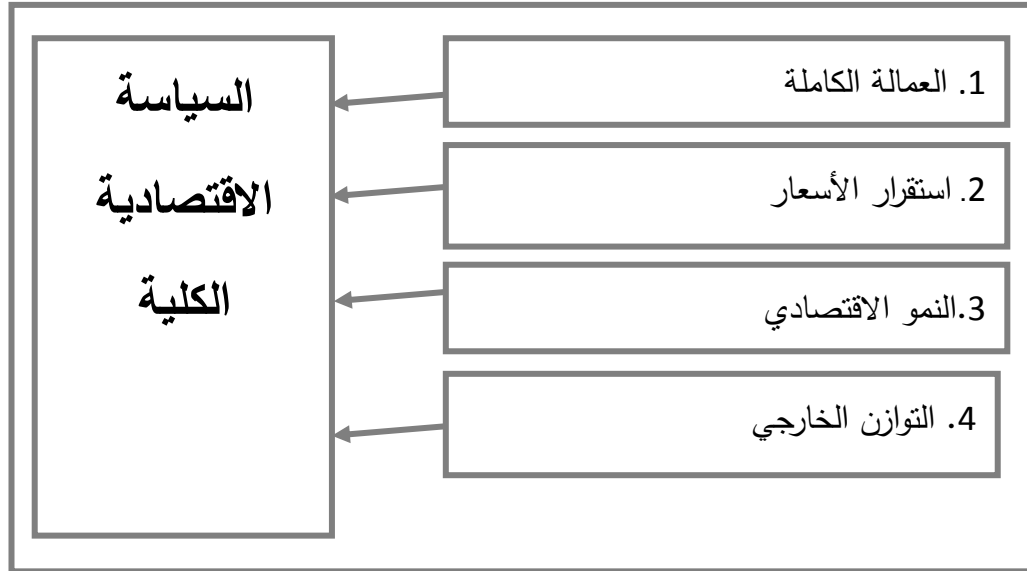
3- النمو الاقتصادي: Economic Growth

إذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان فأن النمو الاقتصادي يتحقق. يقاس النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولذلك يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي بصرف النظر عن الزيادة السكانية.

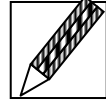
4- التوازن الخارجي External Balance

يشمل ميزان المدفوعات Balance of Payment كل المعاملات الاقتصادية بين القطاع العائلي، والمنشآت، والقطاع الحكومي لدولة معينة، وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية، وتشمل المعاملات الصادرات، والواردات، والتدفقات المختلفة لرأس المال.

شكل (7)



تدريب (4)



علل للآتي باختصار:

1. العمالة الكاملة أمر مرغوب فيه والاستلحاق بالمجتمع خسارة كبيرة.
2. في ظل التضخم يضار البعض ويستفيد آخرون.
3. في ظل النمو الاقتصادي ليس بالضرورة إنتاج كل المجتمع سلعاً وخدمات.
4. الصادرات والواردات بنود مهمة جداً في مكونات ميزان المدفوعات.

6. التحليل الاقتصادي Economic Analysis

ينقسم التحليل الاقتصادي لأكثر من نوع حسب المعيار الذي يستخدم في التحليل ومن أهم هذه المعايير:

أولاً: معيار الوحدة الاقتصادية **Economic Unit**

الوحدة الاقتصادية تشمل المنتج والمستهلك (Producer and Consumer) وعلم الاقتصاد يمكن أن يدرس هذه الوحدات مجتمعة أو منفردة ولذلك يقسم إلى:

أ- الاقتصاد الجزئي: **Microeconomics**

ب- الاقتصاد الكلي: **Macroeconomics**

ثانياً: معيار الموضوعية

وينقسم إلى:

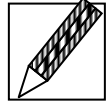
أ- الاقتصاد الموضوعي **Positive Economics** ويحلل حقائق قائمة على ضوء الأوضاع الاقتصادية مثل معدل البطالة، والتضخم، والعلاقة بين التنمية المطلوبة،

والأسعار، أو الكمية المعروضة، وغيرها، وهذا النوع من التحليل لا يخضع لآراء الشخصية لأنه يهتم بالنظريات الاقتصادية التي يمكن اختبار صحتها.

ب- **الاقتصاد المعياري: Normative Economic** وهنا تدخل الآراء الشخصية عكس النوع الأول، فمثلاً معالجة العجز المالي نجد أن هنالك تبايناً في الآراء فالبعض يرى أن ذلك يمكن معالجته عن طريق زيادة الإنتاج ويرى آخرون أنه يمكن علاج ذلك عن طريق الافتراض الداخلي، أو الخارجي وغيرهم من الآراء ويعتمد ذلك على الآراء الشخصية والاقتصادية وبصورة عامة يطلق عليه علم البدائل، فلا توجد قوالب جاهزة لكل المشاكل الاقتصادية.

تدريب (5)

وضح بالأمثلة منهجية الاقتصاد الموضوعي والاقتصاد المعياري.



ثالثاً: الأسلوب التحليلي

وهي:

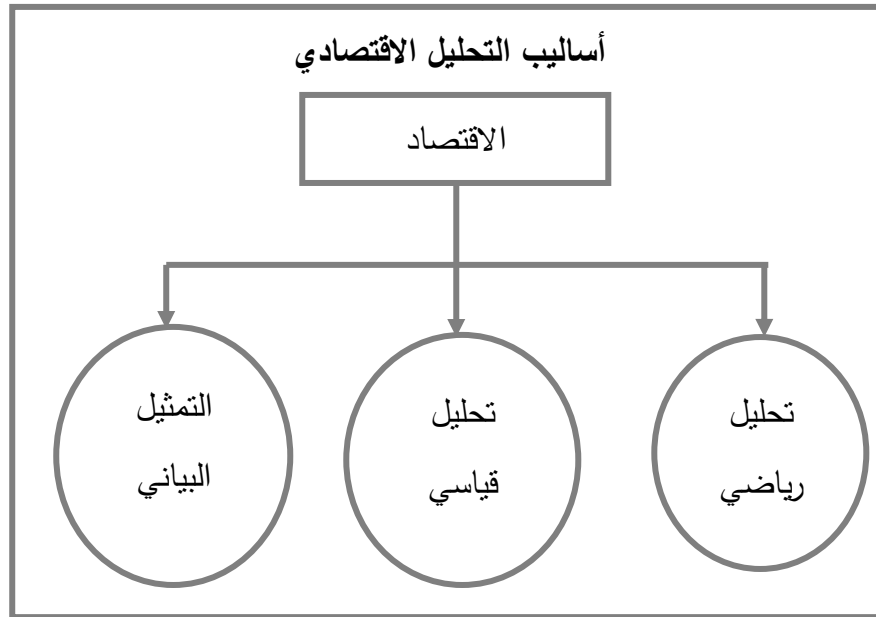
أ. **التحليل الوصفي Analysis Descriptive**: ربما تكون هناك حاجة لفهم علاقة كمية بصيغ كمية، أو نظرية بتسلسل منطقي، وتستخدم الأساليب الكمية لفهم العلاقة الكمية وفي بعض الأحيان تبني النظرية بتسلسل منطقي يوصلك إلي هدفك الذي تريد، والطريقة الكمية تواجهها صعوبات وذلك بسبب صعوبة الطريقة الكمية النظرية.

ب. **التحليل الرياضي: Mathematical Analysis**، كثيراً ما نستخدم الأدوات الرياضية لعرض العلاقات الاقتصادية المختلفة، وهناك فرع في الاقتصاد يسمى الاقتصاد الرياضي Mathematical Economics.

ج. **التحليل القياسي: Econometrics Analysis**، ويستخدم في ذلك الرياضيات والإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة، وسمي هذا الفرع من

الاقتصاد بالاقتصاد القياسي Econometrics، وقد زادت أهميته في الفترة الأخيرة خاصة بعد توفر البرمجيات الخاصة باستخدام الحاسوب. د. الأسلوب البياني أو التمثيل البياني: أصبح مهم لتوضيح طبيعة وشكل العلاقة بين المتغيرات، واستخدامه ضارب في القدم وهو من أوائل أساليب التحليل منذ زمن ركاردو وهيكل ومارشال.

شكل (8)



أسئلة تقويم ذاتي

1. تناول بالشرح طريقة التحليل الرياضي والإحصائي في الاقتصاد.
2. تناول بالشرح معايير التحليل الاقتصادي.



الخلاصة

عزيزي الدارس، في هذه الوحدة تم التركيز على عدة نقاط نوجزها في الآتي:

لنظرية الاقتصادية فرعان رئيسان هما: الاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الكلي. ازدادت الحاجة للاقتصاد الكلي في الثلاثينات لسببين هما: الكساد الكبير، والكتاب الذي أصدره كينز بعنوان (النظرية العامة للبطالة والفائدة والنقود)، والذي أوضح فيه أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة من الزمن وأن بالإمكان أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من التوظيف الكامل.

النظم الاقتصادية العالمية هي، النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام المختلط، والنظام الإسلامي، ويمكن اعتبار نظام الجودة الشاملة في اليابان كنظام حياة يختلف عن تلك النظم في المعنى والجوهر، أما النظام الاقتصادي العالمي (العولمة) يعتبر امتداداً للنظام الرأسمالي للسيطرة على الاقتصاد العالمي عن طريق الاتفاقيات، مثل اتفاقية الجات، ومنظمة التجارة العالمية، ويخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية تتمثل في الآتي: العمالة الكاملة، استقرار الأسعار النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي.

المعايير المستخدمة لإجراء التحليل الاقتصادي تشمل الآتي: معيار الوحدة الاقتصادية، معيار الموضوعية، معيار الصياغة أو الأسلوب التحليلي.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس، الوحدة التالية بعنوان الموضوعات والمفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي، فهي تهتم بالمشكلة الاقتصادية وقدرة الاقتصاد على الإنتاج والنواتج القومي والدخل القومي، وعوائد عناصر الإنتاج، وصافي الدخل المحلي إلى الآخر.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

من ناحية مجال الاهتمام نجد أن:

الاقتصاد الجزئي يتعامل مع الوحدات الفردية في الاقتصاد وهي عادة: الأسر، والمنشآت إذ يهتم مثلاً بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع، والخدمات، وكذلك مستوى الإنتاج الذي يحقق للمنشأة أكبر ربح. أما الاقتصاد الكلي يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجمله إذ يهتم بدراسة الناتج القومي، والمستوى العام للأسعار.

أما من ناحية المنهجية فإن الاقتصاد الجزئي يفترض بشكل عام أن الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار محددان، ومن ثم يشرح كيف يتحدد إنتاج وسعر كل سلعة. بينما يفترض الاقتصاد الكلي إستقرار توزيع الناتج الكلي، والمستوى، والأسعار النسبية، ويتعامل مع الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار كمتغيرين، ومن ثم يشرح كيف يتحددان.

تدريب (2)

النظام الرأسمالي فيه رأس المال متحكم على مؤسسات الدولة، وينتشر من أجل السيطرة، والدول التي لا تقوى على المنافسة لابد لها من التدخل لحماية اقتصادها لذا تلجأ لنظام الاقتصاد المختلط من أجل توجه الاقتصاد الكلي إلى الاتجاه الصحيح وحمايته من الشركات العالمية الكبرى، وحمايته أيضاً من التبعية وهيمنة الدول الكبرى.

تدريب (3)

إدارة الجودة الشاملة نظام حياة الجودة ويمثل أيولوجية الدولة الوحيدة التي استطاعت تطبيق هذا النظام هي اليابان، حيث إن الجودة تشمل الفرد، وفريق العمل، والمؤسسة، والمجتمع، والدولة قد لا يسمح النظام الرأسمالي لتكرار تجربة اليابان في دولة أخرى من دول العالم، لأنه يمثل تهديد مباشر للنظام الرأسمالي، حيث إنه لا النظام الرأسمالي، ولا النظام

الاشتراكي يستطيع مواكبة هذا النظام في النمو، والحركة والتميز هو هدف نظام الجودة الشاملة، وهو تطوير الإنسان بأحدث الوسائل تقدماً، حيث استطاع الإنسان الياباني تقديم سلع وخدمات عالية الجودة بأسعار أقل من المتوقع.

تدريب(4)

نعم لأن التوظيف الكامل يعني وجود بطالة تلحق بالمجتمع خسارة كبيرة تقع على المتعطلين عن العمل.

الأشخاص الذين يستفيدون من التضخم هم الذين يرتفع دخلهم بمعدل أسرع من معدل ارتفاع الأسعار، وكذلك الذين بمقدورهم أن يفترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً قبل التضخم.

تدريب(5)

مثال يوضح منهجية الاقتصاد الموضوعي (دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعرها).

مثال يوضح منهجية الاقتصاد المعياري.
لا يجب أن تعطي الدولة اهتماماً للقطاع الزراعي أكبر من اهتمامها بالقطاع الخدمي.

مسرد المصطلحات

➤ الاقتصاد Economics

علم اجتماعي يبحث في كيفية توزيع الموارد لإنتاج السلع وإشباع حاجات المواطنين في المجتمع.

➤ الاقتصاد الجزئي: Microeconomics

أحد فروع علم الاقتصاد، يبحث في سلوك الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك والمنتج.

➤ الاقتصاد الكلي: Macroeconomics

يعنى بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والمشكلات ذات العلاقة على المستوى القومي.

➤ تعظيم الربح: Profit Maximization

هو الافتراض الذي تقوم عليه نظرية المنشأة وهو حجم الإنتاج الذي يحقق أكبر ربح ممكن عند تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

➤ الكساد الكبير: Great Depression

هو الانخفاض في الأنشطة الاقتصادية وقد ساد العالم لفترة طويلة خلال حقبة الثلاثينيات.

➤ العمالة الكاملة: Full Employment

هي أن يجد كل فرد في القوة العاملة عمل بمعدل الأجر السائد.

➤ استقرار الأسعار: Price Stability

عدم تقلب المستوى العام للأسعار بصورة كبيرة.

➤ النمو الاقتصادي: Economic Growth

الارتفاع المستمر في نمو الدخل القومي الحقيقي.

➤ التوازن الخارجي: External Balance

التوازن بين الجانب المدين والدائن في ميزان المدفوعات.

➤ التحليل الاقتصادي: Economic Analysis

هي الأدوات التي يستخدمها علم الاقتصاد لتفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها.

➤ الاقتصاد الموضوعي: Positive Economics

يختص بدراسة ماهو كائن فعلاً من ظواهر اقتصادية.

➤ الاقتصاد المعياري: Normative Economics

يختص بدراسة مايجب أن يكون من سياسات اقتصادية.

➤ التحليل الوصفي: Verbal or Descriptive Analysis

هو تحليل يتبع افتراض مقدمات مُسمبها ثم استخلاص نتائج وفق تسلسل منطقي إضافه إلى اتباع أسلوب المشاهدة للوصول لمبادئ عامة.

➤ التحليل الرياضي: Mathematical Analysis

يعتمد على استخدام الأدوات الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية.

➤ التحليل القياسي: Econometrics Analysis

تطبيق الطرق الرياضية، والإحصائية على المشاكل الاقتصادية وفق أسلوب النماذج الاقتصادية.

➤ النظرية العامة للعمالة، والفائدة، والنقود: The General Theory of

Employment interest and Money

كتاب نشرة الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز سنة 1936 متتالاً ظاهرة البطالة.

➤ النظام الاقتصادي: Economic System

هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما وفي زمن محدد.

➤ نظام الاقتصاد المغلق

يعمل على مبدأ الاكتفاء الذاتي.

➤ النظام الاقتصاد الحرفي

بدأ مع نشأة المدينة، وتطورها، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويخضع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة، بل نابعة من الأعراف والتقاليد.

➤ نظام الطوائف

هو عبارة عن تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف، وتضم العالمين في المهنة الواحدة، ويعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

➤ النظرية الماركسية

تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ليس هناك حرية كاملة للفرد.

➤ النظام الرأسمالي

هو النظام يمتلك فيه الأفراد آحاداً أو جماعات الموارد الإنتاجية ملكية خاصة، ولهم حق استخدام مواردهم بأي طريقة يرونها مناسبة.

➤ النظام الاقتصادي الاشتراكي

يتميز بتملك الدولة لعوامل الإنتاج ملكية جماعية، كالأراضي والآلات والمصانع، وجميع القرارات من جهاز التخطيط المركزي، بهدف تلبية حاجات المواطنين المتنامية.

➤ النظام الاقتصادي المختلط

نظام يجمع بين سمات النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، حيث إن نظام السوق التلقائي غير قادر على تحسين مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة.

➤ النظام الاقتصادي الإسلامي

هو نظام يعتمد على مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي تخرج من القرآن والسنة، أو هو العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وتنظيمه وفقاً للأصول الإسلامية ومبادئها.

➤ النظام الاقتصادي العالمي

هو ما يسمى بعولمة الاقتصاد، ويمثل العلاقات الاقتصادية بين الشعوب والعلاقات الاقتصادية بين الدول، وظهر بعد اتفاقيات الغات منظمة التجارة العالمية. هو نظام يركز السيطرة والقوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الدول الغنية المتقدمة، ويخدم مصالحها على حساب الدول النامية.

➤ الدوال الاقتصادية

تعرف الدالة بأنها علاقة تربط بين كل عنصر في مجموعة التحليل والاقتصاد، ويتم دراسة دالة الاستهلاك، ودالة الاستثمار، ودالة الطلب الخ.

➤ النماذج الاقتصادية

يتم ذلك بصياغة المشاكل الاقتصادية في شكل معادلات جبرية، أو متباينات، أو رسوم هندسية بغرض تحليلها، ومن ثم توفير الحلول لتلك المشاكل.

المصادر والمراجع

1. د. خالد واصف الوزني ود. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000م.
2. أ. د. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003م.
3. مايكل أبديجمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.
4. أحمد سعيد بامخرمة، محمد حمدان العصيمي، المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1417هـ.
5. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، 2000م.
6. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عمان، عالم الكتب الحديث، 2007م.
6. محمد درار الخضر، مقدمة في علم الاقتصاد، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة الخرطوم، 2005م.



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
50	المقدمة
50	تمهيد
51	أهداف الوحدة
52	1. المشكلة الاقتصادية
52	1.1 مفهوم المشكلة الاقتصادية
53	2.1 المشكلات الاقتصادية الكلية
54	3.1 كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية
58	2. الناتج المحلي الإجمالي
57	2.1 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي
59	2.2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي
61	3. مفهوم الناتج القومي الإجمالي
64	4. الدخل القومي
65	1.4 العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي
67	2.4 الدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه
68	3.4 التدفق الدائري للدخل
70	4.4 الدخل القومي وطرق قياسه
76	5. الدخل القومي والناتج القومي السوداني
82	الخلاصة
82	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية
83	إجابات التدريبات

85	مسرد المصطلحات
86	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد الكلي، هي أن هنالك مشكلة الندرة أو المشكلة الاقتصادية، حيث إن للإنسان حاجات ورغبات كثيرة لا تحصى وتكمن المشكلة الاقتصادية في القضايا الأساسية المرتبطة بالإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الموارد الاقتصادية في أشكالها الطبيعية المختلفة، قد لا تصلح إلا عند التصنيع وتغير أشكالها بصورة يحتاج إليها الإنسان، الموارد نادرة، ورغبات الإنسان وإنتاج السلع، والخدمات لإشباع تلك الرغبات، أو بمعنى آخر تعدد الحاجات وندرة الموارد هما أساس علم الاقتصاد في المستوى الجزئي والكلي.

لمواجهة المشكلة عن مثل هذه الأسئلة مثل ماذا ننتج؟ وما هو نوع وحجم السلع والخدمات؟ ويجب المفاضلة بين حاجات المجتمع المتعددة، وبين حجم موارد المجتمع المتاحة، والاختيار يتم بين التضحية ببعض الاحتياجات لمقابلة إشباع احتياجات أخرى. اذن أهم موضوعات ومفاهيم هذه الوحدة هي دراسة المشكلة الاقتصادية، ودراسة الدخل القومي، والنااتج القومي، وحلقة تدفق الدخل - الناتج في الاقتصاد المحلي، وتحديد صافي الناتج المحلي، وقياس معدلات التنمية الاقتصادية نرجو أن تكون وحدة سهلة الفهم.

والله والموفق،،،

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن

تكون قادراً على أن:

- تشرح مفهوم المشكلة الاقتصادية، والأسئلة الرئيسة المرتبطة بها.
- تحدد الطرق، والآليات التي يتم من خلالها معالجة المشكلة الاقتصادية.
- تعرف مفهوم الدخل القومي وحلقات التدفق النقدي.
- تطبق مهارات كيفية قياس وحساب الدخل القومي، ومكوناته الرئيسة.

1. المشكلة الاقتصادية

1.1 مفهوم المشكلة الاقتصادية

عزيمي الدارس، تعد المشكلة الاقتصادية *Economico Problème* أو مشكلة الندرة *Sucrait Problème* سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن الإنسان وبحكم تكوينه الطبيعي والاقتصادي والنفسي والاجتماعي لديه مجموعة من الحاجات والرغبات، والتي يجد إشباعها في الأشياء التي تقدمها له الطبيعة. أحياناً تقدمها الطبيعة دون جهد يبذل، مما لا تؤدي إلى وجود مشكلة اقتصادية. ولكن وفي الغالب الأعم، فإن معظم الحاجات والرغبات التي يتطلبها الإنسان تحتاج إلى بذل جهد، لأنها توجد في صورة أو شكل لا تصلح بأن تقابل حاجات ورغبات الإنسان مباشرة، أو أحياناً تتصف تلك الحاجات بالندرة، ومن هذا المنطلق تنشأ ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية. ويمكن تلخيص المشكلة الاقتصادية بأنها تمثل صياغة للقضايا الأساسية المرتبطة بإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الثروة، وذلك باعتبارها تمثل أحد القضايا والمواضيع الرئيسة التي يتناولها علم الاقتصاد.

بناء على ما سبق ذكره، فإنه يمكن القول بأن قضية المشكلة الاقتصادية يمكن التعبير عنها بعدم التناسب أو عدم التوازن وغياب التوافق ما بين الموارد المتاحة بأشكالها المختلفة وبين حاجات ورغبات الإنسان المتنوعة وغير المحدودة، والتي تنعكس في صورة ندرة الموارد ومدى صلاحيتها للاستخدامات المتعددة مقارنة بحجم حاجات ورغبات الإنسان المتعددة والمتفاوتة في أهميتها النسبية. ويمكن اختصار المشكلة الاقتصادية في عملية المحاولة والجهود التي يبذلها الإنسان أو الجماعات في سبيل التوفيق ما بين حاجاته أو حاجاتهم غير المحدودة.

وتتلخص هذه المشكلة في أن أول ما يشعر به الإنسان يتمثل في حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثاً عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته ورغباته، ويكتشف، وهو يسعى أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعاً ضمن حدود مقدرته والموارد المتاحة له. ولمقاربة الواقع لا بد من تأكيد أن الإنسان لا يواجه المشكلة الاقتصادية بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، بل تكون المواجهة ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه. مما يفرض على جميع أفراد المجتمع مواجهة مشكلة نقص الموارد المتاحة لإشباع حاجاتهم؛ وتتخذ المواجهة صيغة التعاون بين جميع أفراد المجتمع في سبيل الإنتاج، ليتم التخصيص وتقسيم العمل بينهم على النحو الذي يضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين بكفاية أعلى.

ويترتب على التخصيص وتقسيم العمل بين الأفراد خطوة منطقية تالية هي التبادل، ويقصد به أن يتنازل كل فرد عن جزء مما ينتج مقابل حصوله على جزء من إنتاج غيره. ومن المتفق عليه أنه كلما ازداد التخصيص وتقسيم العمل بين الأفراد ازدادت الفائدة، ويمكن استغلال ما لديهم من موارد وإمكانات بطرائق تحقق لهم أعلى إشباع ممكن لحاجاتهم المختلفة.

لذا يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين أولهما: تعدد الحاجات الإنسانية، أما الحقيقة الثانية، فإنها تتمثل في ندرة الموارد، حيث حجم وتوفر الموارد المتاحة قد لا يفي بحجم الحاجات والرغبات الإنسانية.

2.1 المشكلات الاقتصادية الكلية

تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها مشكلة ذات شقين: تعدد و لا محدودية الحاجات الإنسانية، وندرة نسبية في الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية. ولولا هاتان الحقيقتان لما كان لدراسة علم الاقتصاد أي مبرر. فندرة الموارد من ناحية وتعدد الحاجات من ناحية أخرى هما أساس علم الاقتصاد والسببان الرئيسان للمشكلات

الاقتصادية المختلفة سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي. ولعل أهم الظواهر أو المشكلات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المباشر على حياة الأفراد ومستوى رفاهيتهم ومعيشتهم ظاهرتي التضخم والبطالة، واللذان ستكونان محلاً للدراسة والتحليل فيما بعد. وكما نعلم أن التضخم ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة والنامية على السواء، وهي تعبير يطلق عندما تسود حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. في حين تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تحتل مكانة مهمة في وسائل الإعلام وأحاديث الناس اليومية، لما لهذه الظاهرة من آثار حادة على المجتمعات الإنسانية. ويقصد بالبطالة التعطل الجبري لجزء من قوة العمل في المجتمع رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج.

3.1 كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية

في سبيل السعي لمواجهة المشكلة الاقتصادية يتم طرح العديد من الأسئلة، خاصة عند البحث في طرق وأساليب تنظيم عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية. وتتمثل تلك الأسئلة في الآتي:

يتمثل السؤال الأول في ماذا ننتج؟

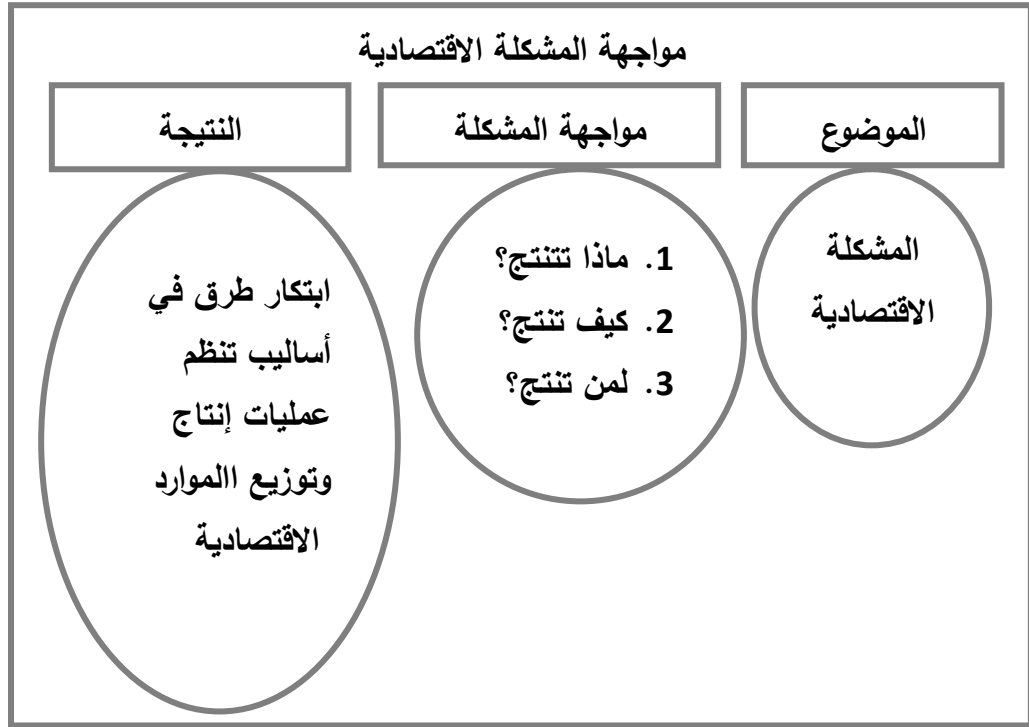
وبأي مستوى من حجم الإنتاج ننتج؟ أي ما هي أنواع وحجم السلع والخدمات التي يتعين على المجتمع إنتاجها لمقابلة حجم ونوع الحاجات التي يتطلبها ذلك المجتمع؟
what to produce? And how much to produce?

يعكس هذا السؤال، بما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة في موارده المتاحة والتي تكون دوماً قاصرة عن مقابلة احتياجاته غير المحدودة، فإنها تصبح بالضرورة أن تفضل وتختار ما بين احتياجات المجتمع المتعددة وما بين حجم موارد المجتمع المتاحة. ويوضح هذا الأسلوب في الاختيار وجود تضحية لبعض الاحتياجات في سبيل السعي لمقابلة وإشباع الحاجات الأخرى، مما يساعد المجتمع على تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتطلب على المجتمع إنتاجها.

يتمثل السؤال الثاني في كيف ننتج؟ how to produce؟، وهذا يعني بعبارة أخرى ما هي أمثل الطرق في سبيل السعي للحصول على السلع والخدمات المعنية. ويساعد هذا السؤال تحديداً ضرورة تعدد الطرق والأساليب الفنية التي سيتبعها المجتمع لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد ذلك المجتمع. وتختلف كل طريقة أو أسلوب باختلاف نسب دمج وخط عناصر الإنتاج الأساسية لإنتاج مستوى معين من السلعة أو الخدمة المعنية. لذلك فإن الإجابة السليمة لمثل هذا النوع من الأسئلة تتطلب اختيار أنسب الطرق والأساليب المتوافرة، خاصة في ظل وجود توليفات متعددة لعناصر الإنتاج المختلفة والضرورية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها لمقابلة حاجاته المتعددة.

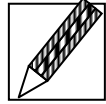
السؤال الثالث: لمن ننتج؟ To whom we produce؟ ويعتبر هذا تساؤلاً مهماً في المشكلة الاقتصادية، حيث إنه يوضح كيفية توزيع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عوامل الإنتاج المختلفة مقابل إسهامها في إنتاج السلع والخدمات.

شكل (1)



تدريب (1)

الاقتصاد عكس التبذير، النظام الرأسمالي قد لا يمارس الاقتصاد بحكم أنه يحصل على المال بشتى الوسائل الحلال منها والحرام وهمه تعظيم الربح وإنفاق المال ببذخ، كيف يمكن الحد من ذلك؟





1. ما علاقة المشكلة الاقتصادية ومشكلة الندرة؟
2. وضح معنى المشكلات الاقتصادية الكلية.
3. وضح كيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية.
4. أجب عن هذه الأسئلة:
 - أ. ماذا ننتج للاقتصاد الكلي؟
 - ب. بأي مستوى من حجم الإنتاج ننتج؟
 - ج. لمن ننتج؟

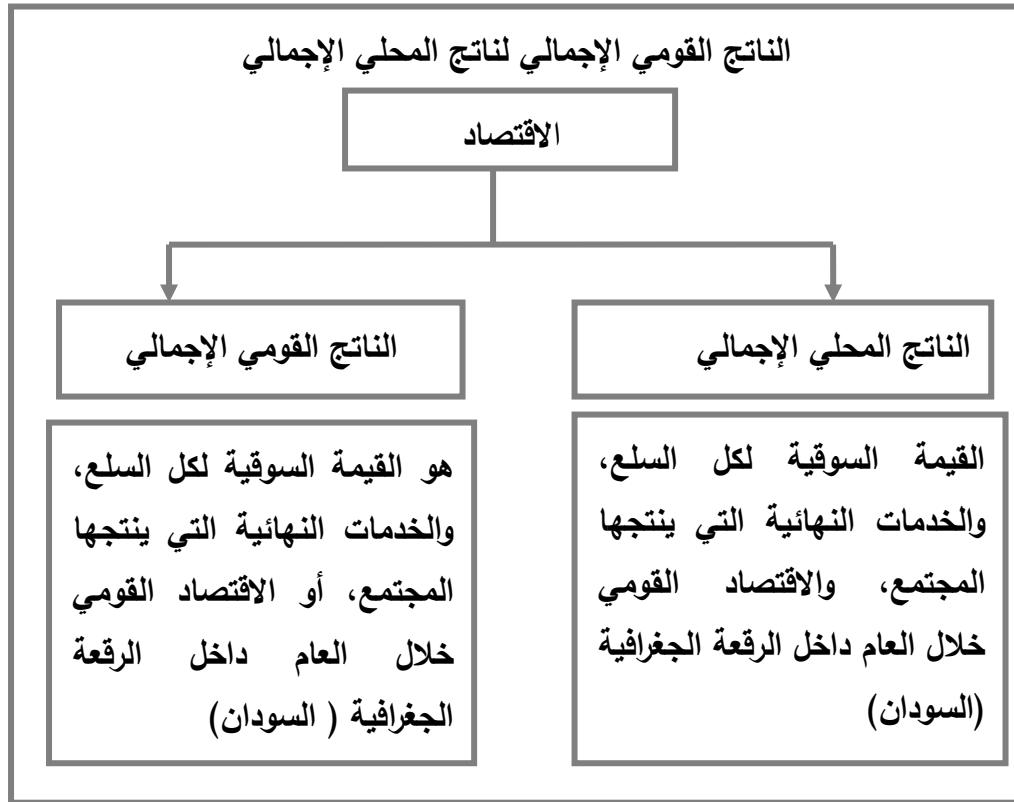
2. الناتج المحلي الإجمالي

1.2 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (RDP) Roses Domestic Product

عزيزي الدارس، يختلف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي عن مفهوم الناتج القومي الإجمالي (GNP) حيث ان الأخير يتضمن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع، والاقتصاد القومي خلال العام داخل الرقعة الجغرافية (السودان) من قبل مواطنيه. أما الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ فيتضمن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع، والاقتصاد القومي خلال العام داخل الوطن (السودان) فقط ولا تشمل ماينتجه مواطنو هذا البلد في الخارج. وبرزت فكرة الناتج المحلي بسبب العولمة، وزيادة الاستثمارات الخارجية، وزيادة أعداد المغتربين في الخارج، فالسودان له أكثر من مليون مواطن في الخارج يحولون أكثر من ستة مليارات دولار سنوياً لايتم حسابها في حالة الناتج المحلي الإجمالي وتحسب في حالة الناتج القومي الإجمالي كما ان للسودان ممثلاً في شركات الاتصالات، وشركة كنانة للسكر استثمارات في بعض الدول الإفريقية والعائد من هذه الاستثمارات لا يدخل ضمن الناتج المحلي،

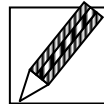
ولكنه يدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي، فالناتج المحلي يهتم بأداء الإقتصاد المحلي، وعناصره ومكوناته، ولذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي، هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع، أو الإقتصاد المحلي والفرق بينهما بسبب تحويلات السودانيين بالخارج، وصافي المعاملات الخارجية الأخرى. وفي حالة الإقتصاد المغلق (قل ما يوجد في الواقع العملي) فلا يوجد أثر للمعاملات الخارجية وفي هذه الحالة فإن، $GDP = GNP$

شكل (2)



تدريب (2)

كيف نتحصل على قيمة الناتج القومي الإجمالي؟





تحدث عن:

1. مفهوم الناتج القومي الإجمالي.
2. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

2.2 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: طريقة الإنفاق

لنقدير (إجمالي الناتج القومي) كالإنفاق على الناتج الجاري؛ فإننا نقوم بتقسيم الاقتصاد القومي إلى أربعة قطاعات رئيسية:

قطاع العائلات، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة، قطاع العالم الخارجي.

وهكذا فإن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع:

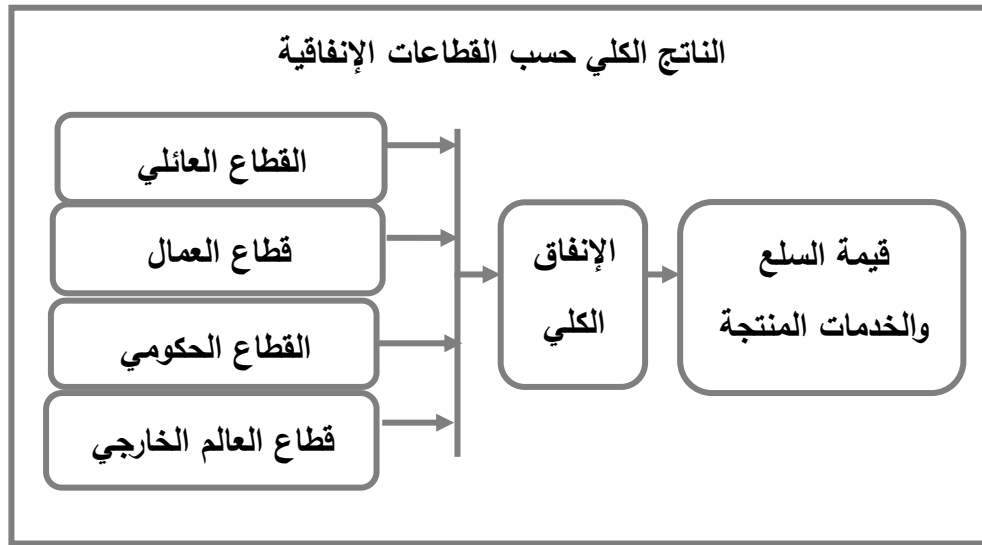
1. الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، وهذا يمثل إنفاق العائلات على السلع الاستهلاكية العادية والسلع المعمرة (السيارات).

2. إجمالي الاستثمار الخاص المحلي، هذا يمثل أصول رأس مالية منتجة حديثاً مشتراه بواسطة مؤسسات الأعمال والأفراد، بالإضافة للتغير في المخزون من السلع المصنعة، ونصف المصنعة، والمواد الخام، وقطع الغيار.

3. الإنفاق الحكومي، هذا يشمل المشتريات من السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية بجميع مستوياتها، مركزية، محلية.

4. قطاع العالم الخارجي والذي يوضح صافي الصادرات، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. إن إجمالي الناتج القومي يعكس مجموع السلع والخدمات الجديدة المنتجة في السنة الجارية معبراً عنه بدلالة الأسعار التي بيعت بها مثل هذه المنتجات.

شكل (3)



ثانياً: طريقة الدخل تعتمد على حساب الدخل التي يتم الحصول عليها.

عزيزي الدارس، ولعل السؤال الذي يتبادر للذهن هنا هو كيف أن الناتج المحلي

الإجمالي gdp يقتبس الناتج في الاقتصاد عن طريق الدخل والإنفاق؟

الإجابة هي: إن الدخل يساوي الإنفاق إذ أن أي جنيه ينفقه المشتري يكون دخلاً للبائع.

وهذه بعض الأمثلة في قواعد حساب الـ (sdp) نذكر منها،

1. إذا اعتبرنا أن هناك اقتصاداً ينتج خبزاً فقط فإن حسابه يساوي جمع كل ماتم إنفاقه على الخبز.

2. وإذا اعتبرنا أن هناك اقتصاداً ينتج سلعتين هي التفاح، و البرتقال، فإن حساب الـ sdp يساوي حاصل ضرب سعر سلعة التفاح في الكمية المنتجة إضافة لحاصل ضرب سعر سلعة البرتقال في الكمية المنتجة.

3. في حساب الـ sdp يتم استبعاد قيمة إعادة بيع السلع، والأصول المستخدمة فلو أن شركة أنتجت منتجاً، وباعت المنتج بسعر 50 ج، فإن الـ 50 ج تدخل في حساب الـ

gdp ولكن إذا أعاد المشتري بيع المنتج لمشتري آخر بسعر 500 ج مثلاً فإن الـ 500 ج لا تدخل في حساب الـ gdp.

حساب الـ gdp يتم أخذ بقية المنتجات النهائية مثلاً إذا باعت مزرعة إنتاج لحوم أبقار ربع طن لحوم لشركة ماكدونالس بسعر معين، ومن ثم باعت شركة ماكدونالس هامبرجر بسعر آخر فالسعر الذي سيدخل في حساب الـ SDP سعر الهامبرجر وليس سعر اللحوم. العقارات التي يقطنها أصحابها تحسب قيمتها بسعر مثيلاتها المؤجرة.

أسئلة تقويم ذاتي



1. معظم السلع والخدمات تحسب قيمتها عند حساب الـ gdp بسعر السوق لكن بعض منها لا يباع في السوق وضح كيف تقدر قيمتها؟
2. كيف تحسب قيمة الخدمات العامة لتلك التي يقدمها رجال الشرطة والمطافي في حساب الـ SDP؟
3. في رأيك هل من السهل حساب الأنشطة المتراكمة مثل أعمال الطهي، والغسيل، وإدراجها في حساب الـ SDP.
4. عرف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.
5. عدد طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي.

نشاط



بعد دراستك للناتج المحلي الإجمالي الـ gdp هل تعتقد أنه مقياس دقيق للاقتصاد. ناقش الموضوع مع زملائك بوجود مشرفك الأكاديمي.

3. مفهوم الناتج القومي الإجمالي

(GNP) Gross National product

عزيزي الدارس، الناتج القومي الإجمالي ركن أساسي في مفاهيم الدخل القومي، وحسابه، وهو من أبرز المقاييس الإحصائية التي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد، ويعرف بأنه مجمل القيمة السوقية لكل السلع، والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع، أو الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة وهي عادة سنة. ويقاس الناتج القومي الإجمالي بالنقد بقيمة السوق، وليس حسب تكلفة السلعة، أو الخدمة ويشار إليه في العادة بالأسعار الجارية مثال: إذا كان إنتاج السودان يتكون من ثلاث مجموعات من السلع هي:

✓ القطن.

✓ البترول.

✓ السكر.

وكانت الكميات المنتجة من كل منها خلال العام هي 800 بالة (القطن)، و500 برميل بترول، و100 طن سكر، وكان سعر هذه السلع حسب السوق هو القطن 500 جنيه، والبترول 400 جنيه، والسكر 300 جنيه للوحدة الواحدة؛ فيمكن حساب قيمة الناتج القومي الإجمالي عن طريق جمع الكمية المنتجة من كل سلعة، وضربها في سعر كل منها.

السلعة	الكمية × السعر	القيمة بالجنيه
أ. القطن	800 بالة × 500	400000
ب. البترول	500 برميل × 400	200000
ج. السكر	100 طن × 300	30000
د. إجمالي الناتج القومي	أ + ب + ج	630000 ج

عزيزي الدارس، عند حساب الناتج القومي الإجمالي يلاحظ أننا حسبنا السلع النهائية، وليس السلع الأولية، والوسيلة خلال العام، فإذا أنتجنا قميص نحسب قيمة القميص النقدي ولا نحسب قيمة الغزل، أو القماش، أو غيرها.

كذلك يمكن أن يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموعة المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عناصر الإنتاج والتي تمثل ريع الأرض وأجور العمال، وفائدة رأس المال، وربح المنظمة، وهما شيء واحد ووجهين لعملة واحدة فما هو إنفاق لشخص يعتبر دخل لشخص آخر.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج الإجمالي المحلي + مدفوعات = عوامل الإنتاج من الخارج - مدفوعات عوامل.

أما الناتج القومي الصافي NNP Net National product فهو صافي قيمة السلع، والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي خلال العام وذلك بعد استبعاد قيمة استهلاك رأس المال (D) Depreciation وهو عبارة عن الإنتاج الفعلي الصافي ويساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى التي تبلى، وتستهلك خلال العملية الإنتاجية (المعدات والآلات) وهو أكثر دقة، وموضوعية في قياس مستوى الأداء الإقتصادي القومي من الناتج القومي الإجمالي وهذا مايفرق بين المفهومين.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - قيمة استهلاك رأس المال

$$NNP = GNP - D$$

مثال:

إذا افترضنا أن الناتج الإجمالي حوالي 10000 مليون دولار سنة 1980م وقدر استهلاك رأس المال في ذات السنة بـ 2000 مليون دولار فأن الناتج الصافي سيكون:

$$10000 - 2000 = 8000 \text{ مليون دولار.}$$

4. الدخل القومي National Income

عزيزي الدارس، يمكننا أن نعرف الدخل بالنسبة للفرد بأنه: (مقدار ما كسبه من الخدمات الإنتاجية التي تؤدي في الفترة الجارية بواسطة شخصياً، أو بواسطة أملاكه والدخل القومي ليس أكثر من مجموع الدخول الفردية). وتعريف الدخل على أنه مكاسب يميزه عن (مقبوضات الدخل)، فالدخل قد يكتسب خلال إحدى الفترات ولكن لا يقبض إما لأنه يؤخذ في صورة ضرائب قبل أن يستلم أو لأنه يحتجز في مكان ما ربما ليعاد دفعه في تاريخ لاحق. ومقبوضات الدخل قد تفوق الدخل، إما عن طريق مدفوعات كانت متأخرة لمكاسب ماضية فيما يجاوز المنجزات الجارية، أو عن طريق مدفوعات تحويلية بسيطة لاتمثل مدفوعات عن خدمات إنتاجية ماضية أو جارية، وهنالك مشكلة خاصة تعرض بواسطة "المكاسب الرأسمالية" الناشئة من بيع الأصول بأثمان أعلى من تكاليف شرائها. هذا الفرق لا يمثل تحويل أصل ولا يمثل دخل حقيقي في النظرية فضلاً عنه في الحياة العملية من الصعب أن نميز هذه الحالة عن المكسب الرأسمالي الحقيقي. ونظرياً يجب أن نستقطع من إجمالي المكاسب أية نفقات يتحملها الفرد في سبيل كسب دخله، بالنسبة للعامل تكلفة الأدوات التي يجب أن يقدمها بنفسه.

وفي الحياة العملية نلاحظ أن القليل من هذه هو الذي يستقطع والسبب هو صعوبة التمييز بين النفقات المعمولة في سبيل اكتساب الدخل والنفقات التي تمثل مجرد استعمال أو الاستمتاع بالدخل.

وهكذا يجب أن نتحقق من الدخل القومي وهو ومجموع:

1. الأجور، والمرتببات، والعمولات، والمكافآت، والأشكال، الأخرى لمكاسب المستوظفين.
2. صافي الدخل من الإيجارات والأتاوات.
3. دخل الفائدة.

4. الأرباح، سواء أرباح الشركات المساهمة، أو شركات الأشخاص، أو الملكيات الفردية، وسواء دفعت للملاك أو احتجزت في المشروع التجاري، وقبل استقطاع الضرائب المفروضة على الدخل.

1.4 العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي

عزيزي الدارس، سنتناول في هذا القسم إنشاء الله العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي يستلم المنتجون مدفوعات من المشتريين عندما يبيعون لهم سلعاً وخدمات والمقبوضات المتحصل عليها من بيع السلع، والخدمات المنتجة، والمفروض أن الدخل القومي لاقتصاد ما يكون مساوياً في الحجم لإجمالي ناتجه القومي. إن تقديرات إجمالي الناتج القومي والدخل القومي تحسب دورياً في معظم البلاد. هذا المدخل المزدوج يزودنا بوسيلة للتحقق، ودقة التقديرات، ومن ثم يساعد على ضمان تسويق أكثر دقة لحجم وقيمة النشاط الإنتاجي الذي يحدث في الاقتصاد خلال فترة معينة. والاختلاف يحدث حينما لا تتسلم مؤسسات الأعمال كل الإنفاق الشرائي أو لا تمرر كل متحصلاتها للدفع عن عوامل الإنتاج، و نستعرض فيما يلي أسباب الاختلاف:

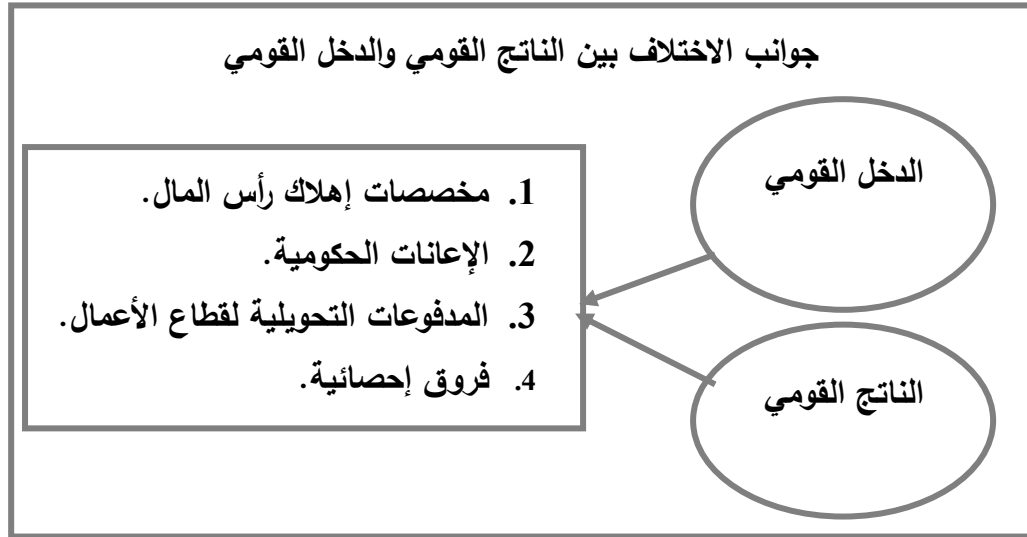
1. مخصصات إهلاك رأس المال، أحد أقسام الإنفاق غير المستلم كدخل ينتج من رأس المال الذي إما يستهلك عن قصد في العملية الإنتاجية أو يصبح عقيماً بسبب التقدم الفني. الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال، العنصر الآخر من الإنفاق غير المستلم كدخل الضرائب غير المباشرة (ضرائب المبيعات).
2. الإعانات الحكومية، الإعانات هي مدفوعات تميل لأن تزيد مقدار الدخل المكتسب في إنتاج السلع، والخدمات دون أن تستلزم زيادة في مقدار الإنفاق الشرائي.
3. المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال، هذه المدفوعات هي تحويلات لقوة شرائية من قطاع الأعمال إلى الأفراد، مثل هذه التحويلات هي عادة في شكل هبات للمؤسسات التي لا تستهدف الربح.

4. فروق إحصائية، أي فروق بين التقديرات المستقلة، وإجمالي الناتج القومي، والدخل القومي.

5. وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نلخص العلاقة ما بين إجمالي الناتج القومي، والدخل القومي في ما يلي:

إجمالي الناتج القومي ناقصاً مخصصات إهلاك رأس المال = صافي الناتج القومي ناقصاً الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال ناقصاً المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال ناقصاً فائض المشروعات الحكومية مخصوماً منه الإعانات الحكومية = الدخل القومي .

شكل (4)



نشاط

ناقش مع زملائك مدلول العلاقة بين الناتج القومي، والدخل القومي.



إن إجمالي الناتج القومي، هو صافي الناتج القومي، والدخل القومي، وهي مقادير دخيلة مهمة. فالتغيرات في هذه المقادير الدخيلة على مر الزمن هي مؤشرات تقريبية لمستوى أداء الاقتصاد القومي.

أسئلة تقويم ذاتي



عرف كلاً من الآتي:

1. الناتج القومي الإجمالي.
2. الناتج القومي الصافي.
3. الدخل القومي.

2.4 الدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه

عزيزي الدارس، هناك فكرتان مرتبطتان بالدخل القومي هما، الدخل الشخصي والدخل الممكن التصرف فيه (الدخل المتاح).

ذكرنا من قبل أن الدخل القومي هو القدر الذي يخص من حيث المبدأ عوامل الإنتاج، والعمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم. ولكن إذا أردنا معرفة مقدار الدخل الذي يصل فعلاً إلى أيدي العائلات فإن المقياس المناسب هو الدخل الشخصي فليس كل الدخل الذي يخص عوامل الإنتاج يصل إليه فعلاً. هذا حقيقي على وجه الخصوص بالنسبة لدخل الأرباح فالحكومة تستولي على ما يقرب من النصف عن طريق ضرائب أرباح الشركات ومجالس الإدارة تصوت للاحتفاظ بجزء من الباقي.

وفي الجانب الإيجابي يستلم الناس بعض الدخل الذي لم يكتسب في معرض الإنتاج الجاري، كل هذه المدفوعات التحويلية الحكومية تحسب كجزء من الدخل الشخصي. هناك أيضاً مدفوعات الفائدة الحكومية على الدين العام التي استبعدت تحكيمياً من الدخل القومي على أساس أنها لا تمثل مدفوعات مقابل خدمات إنتاجية. مثل هذه

المدفوعات تميل لأن توسع مقدار الدخل الشخصي فالدخل الشخصي إذن هو الدخل المستلم من أي مصدر بما في ذلك المدفوعات التحويلية قبل دفع ضرائب الدخل الشخصية. أما الدخل الممكن التصرف فيه فهو ببساطة الدخل الشخصي بعد دفع ضرائب الدخل الشخصية. إنه الرقم الذي يمكن للمستهلكين التصرف فيه (ينفق أو يدخر) إنه رقم مهم بالنسبة لتجار التجزئة وصناع السلع الاستهلاكية طالما أنه يوضح حجم الاستهلاك. فإذا كان الدخل الممكن التصرف فيه آخذاً في الارتفاع؛ فإن معظم مؤسسات الأعمال يمكن أن تتوقع أن تجد مبيعاتها الارتفاع، بسبب زيادة الطلب الناجم عن ارتفاع؛ الدخل الممكن التصرف فيه أما لو زادت الحكومة الضرائب، أو الاستقطاعات؛ فسوف يحدث العكس، ويقل الدخل الممكن التصرف فيه، وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات.

الدخل الشخصي = الدخل القومي - أرباح المنشآت - مساهمات التأمينات الاجتماعية - صافي الفائدة + عائدات الأسهم + التحويلات الحكومية للأفراد + فائدة الدخل الشخصي.

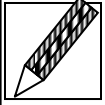
3.4 التدفق الدائري للدخل

عزيزي الدارس، بعد أن طورنا مفهوم الناتج القومي، والدخل القومي دعنا نرى كيف يرتبطان مع بعضهما في إختصار بسيط - حيث إن كل الإنتاج يتم في مؤسسات الأعمال، فإن كل الدخل القومي يكتسب في قطاع الأعمال، وإجمالي الناتج القومي سينشأ بالمثل كلياً في قطاع الأعمال، الذي سيتكون من قيمة إنتاج السلع الاستهلاكية زائداً قيمة إنتاج السلع الرأسمالية، ومشتريات المستهلكين من مؤسسات الأعمال، يجب أن تتم إلى حد كبير بواسطة استهلاك العائلة، ومن الدخول المكتسبة في قطاع الأعمال، وتدفق الانفاق

على السلع الرأسمالية الجديدة هو من نوع مختلف، وأنه لا يأتي من دخل مؤسسات أعمال في أي معنى مناظر لعلاقة الإنفاق الاستهلاكي لدخل المستهلكين. في الواقع ليس هناك شيئاً مثل هذا، فالدخل يكتسب في قطاع الأعمال. وهكذا صورنا تدفقاً دائرياً إلى حد كبير للدخل والإنفاق؛ فالتدفق من قطاع الأعمال إلى الأفراد هو الدخل القومي ومن الأفراد إلى قطاع الأعمال يأتي تدفق عائد لإنفاق استهلاكي.

تدريب (3)

وضح بالرسم التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من القطاع العائلي وقطاع الأعمال.



إن حجم التدفقات المختلفة قد قيس بواسطة اتساعها. والدخل ينشأ من ويكون مساوياً لمجموع الإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري. والدخل إما أن يستهلك أو يدخر. فلذلك فإن الدخل الذي ينشأ من خلال الإنفاق الاستهلاكي يجب أن يساوي بالضرورة ذلك الدخل الذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية. إن قدراً كبيراً من النظرية الاقتصادية التجميعية يستخدم أو يتضمن مجموعة من الحسابات القومية ليست أكثر تعقيداً من تلك المبينة سابقاً بالتأكيد، تصرف الحكومة باضطراد (موجهة سوقي) بمعنى إن قرارات الضرائب، والإنفاق، والاقتراض، والاقراض تكون قد حكمت أو حتى استبانة بواسطة رغبة في محو أو منع نتائج سوقية تفشل في أن تمتثل لمعايير اجتماعية معينة، ولكن عندما نرغب في اختيار التعميمات النظرية ضد الحقائق أو في تطبيق الحلول النظرية على المواقف العملية؛ فيجب علينا أن نعمل داخل إطار المجتمع الذي تكون فيه الحكومة على جانب كبير من الأهمية.

4.4 الدخل القومي وطرق قياسه

هنالك ثلاثة طرق لتعريف مفهوم الدخل القومي، إذ يمكن أن يقاس باستخدام:

1. الناتج المحلي.
2. الإنفاق الكلي.
3. عوائد عناصر الإنتاج.

أولاً: إجمالي الناتج المحلي

يقصد به قيمة كافة السلع والخدمات (بسر السوق) التي اشتركت عناصر الإنتاج المحلية في إنتاجها في خلال فترة معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع. ومن الناحية الاقتصادية فإن مفهوم إجمالي الناتج المحلي يعني أيضاً الدخل العائد من الإنتاج الكلي.

(أ) إجمالي الناتج القومي

قيمة الناتج المحلي زائد صافي الدخل العائد من الاستثمارات وهي عبارة عن استثمارات البلد المعين في الخارج مثل: استثمارات السودان في موريتانيا، والسنغال، ودولة جنوب السودان، وغيرها بالإضافة إلى عائد المغتربين في الخليج، أو ليبيا، أو الغرب، وهي صافي عوائد عناصر الإنتاج من الخارج يساوي إجمالي الناتج القومي هنالك فرق واضح في الاقتصاد بين مفهوم إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي، فالأول يعني مجمل الإنتاج بينما الآخر يعني إجمالي الدخل للمواطنين المقيمين في البلد وهو إلى حد ما أكبر من إجمالي الناتج المحلي لأنه يشمل إنتاج الدولة في الخارج إذا كان صافي التحويلات الخارجية.

$$GNP = GDP + NFI \text{ (net factors income)}$$

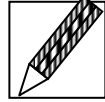
ونسبة لتقارب المجموعتين فإننا نفضل دائماً استخدام إجمالي الناتج القومي عند قياس الدخل القومي، ولكن إذا ما أردنا الدقة أكثر فإننا نستعمل إجمالي الناتج المحلي.

(ب) قياس إجمالي الناتج القومي

1. توجد صعوبة عند قياس إجمالي الناتج القومي تتعلق بالسعر الذي سيتم به تقويم المنتجات المحلية المختلفة، هنالك سعران هما ،
أ. **سعر السوق**: ويتحدد بقوى الطلب والعرض (ويتأثر بأي إجراءات تتخذها الدولة كالتدخل في الأسعار).

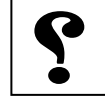
تدريب (4)

الاعتماد على بيانات النشاط الاقتصادي مقومة بأسعار السوق الجارية لا يعطي الصورة الحقيقة في قيمة بيانات الناتج القومي علل بالشرح.



أسئلة تقويم ذاتي

1. اشرح مفهوم الدخل الشخصي.
2. الدخل المتاح خزينة الدخل الشخصي.
3. ما هي العلاقة بين مفهومي الناتج القومي والدخل القومي.
4. اذكر الصعوبات التي تواجه قياس إجمالي الناتج القومي.



سعر التكلفة: أي متوسط تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة بالرغم من أن سعر السوق هو الأسهل كمقياس إلا أن **سعر التكلفة هو الأصدق** لأنه يعكس القيم الحقيقية لعناصر الإنتاج التي استخدمت في إنتاج السلع، والخدمات المختلفة، أو بعبارة أخرى الدخل القومي يساوي مجموع القيم المضافة لكافة القطاعات، ومما لا شك فيه أن القيم المضافة تعتبر المقياس الحقيقي لمستوى النشاط الإنتاجي للمشروع، أو القطاع لأنها تعكس القيمة الحقيقية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها بالفعل.

للحصول على الدخل القومي يجب إبعاد الإهلاكات من القيم المضافة لأنها تمثل التآكل الذي أصاب جزءاً من رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، تقدر قيمة هذا التآكل أو الإهلاكات وتستبعد كلياً من القيمة المضافة.

× صافي القيمة المضافة = إجمالي القيمة المضافة - قيمة الإهلاكات -
إجمالي الناتج القومي = صافي القيمة المضافة بسعر التكلفة أو بطريقة
أخرى.

× صافي الناتج القومي = إجمالي الناتج القومي - الإهلاكات أي أن صافي
الناتج القومي = صافي القيمة المضافة.

× الدخل القومي = قيمة الناتج المحلي - قيمة مستلزمات الإنتاج للحصول
على القيمة المضافة - قيمة الإهلاكات لرأس المال للحصول على الناتج
الصافي - الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج للحصول على إجمالي
الناتج المحلي بسعر التكلفة.

ثانياً: الإنفاق الكلي

عزيزي الدارس، إن أساس هذا المقياس هو أن المبالغ التي تنفق على السلع والخدمات تعود لعناصر الإنتاج التي اشتركت في إنتاج هذه السلع، والخدمات، ويشمل الإنفاق الكلي الآتي:

- ✓ الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
- ✓ الإنفاق الاستثماري.
- ✓ قيمة الصادرات.
- ✓ إجمالي الإنفاق بسعر السوق.
- ✓ خصم قيمة الواردات.
- ✓ خصم الضرائب غير المباشرة.

✓ الإعانات.

✓ إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة.

عند قياس إجمالي الناتج القومي يجب أن نأخذ في الاعتبار بأن الدخل يساوي الإنتاج ويساوي الإنفاق هذا صحيح فقط بفرض أن الاقتصاد مغلق، وليس فيه حكومة تستقطع ضرائب من دخول الناس، وليس هناك ادخار بل ينفق الناس جميع دخولهم أي أن إنتاج سلع وخدمات لها قيمة 1000 جنيه يؤدي إلى خلق دخل بما يساوي 1000 جنيه، وهذا بدوره يقود إلى إنفاق الدخل المكتسب بنفس القيمة أي ال 1000 جنيه.

جدول (1)

إجمالي وصافي الناتج القومي

السنة	إنتاج الخبز	إنتاج الآلات	إجمالي الناتج	الإهلاك	صافي الناتج
1	200	.	200	40	160
2	200	.	200	40	160
3	200	.	200	40	160
4	200	.	200	40	160
5	200	.	200	40	160
6	200	.	200	40	160
7	200	.	200	40	160
8	200	.	200	40	160
9	200	.	200	40	160
10	200	.	200	40	160
10 سنوات	2000	400	2400	400	2000 جنيه

إجمالي الناتج = إنتاج الخبز + إنتاج الآلات.

صافي الناتج = إجمالي الناتج - الإهلاك.

عمود إنتاج الخبز = صافي الناتج عاجلاً أو آجلاً.

ثالثاً: عوائد عناصر الإنتاج

عزيزي الدارس، يمكن أن يقاس إجمالي الناتج القومي، أو الدخل القومي من خلال الدخل الذي اكتسبته عناصر الإنتاج المختلفة في خلال عام. إن مجموع دخول عناصر الإنتاج يساوي الدخل القومي ويشمل ذلك مايلي:-

- ✓ دخل العاملين.
 - ✓ دخل أصحاب العمل.
 - ✓ الدخل من إيجارات الأرض "الريع".
 - ✓ الفائدة على رأس المال.
 - ✓ الربح للمنظمة.
 - ✓ مجمل فائض عائدات المؤسسات العامة.
 - ✓ مجمل أرباح الشركات.
 - ✓ إجمالي الدخل المحلي قبل خصم الإهلاكات.
 - ✓ الإهلاكات.
 - ✓ إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة.
 - ✓ يجب أن نأخذ في الاعتبار عند حساب الدخل لكافة عناصر الإنتاج بإبعاد الدخول المحولة أي التي تسهم في عملية الإنتاج.
- ويقاس الناتج الكلي بجمع قيم كل السلع والخدمات النهائية فقط المنتجة في خلال عام واحد في البلاد ولهذا يجب تفادي ازدواج الحساب أي الجمع (مثلاً كإضافة قيمة لفطين مثلاً إلى قيمة الغزل وإلى قيمة المنسوجات، إذ أن معنى أننا نحسب قيمة القطن ثلاثة مرات (مرة بوصفه قطناً خاماً ومرة كمدخل الإنتاج الغزل، ومرة كمدخل الإنتاج المنسوجات وذلك باستخدام القيمة المضافة، والسلعة، أو الخدمة النهائية هي التي تذهب لأغراض الاستخدام النهائي وبالتالي، فهي لا تشمل السلع، والخدمات الأولية، والوسيلة التي استخدمت في إنتاج غيرها من السلع أو خصصت لعمليات تحويلية أخرى في أثناء

العملية الإنتاجية قبل أن تأخذ شكلها النهائي، وهي تشمل سلع المستهلك والسلع الإستثمارية، والصادرات.

القيمة المضافة تعني باختصار الفرق بين قيمة المنتج النهائي وبين قيمة مستلزمات الإنتاج والخدمات. إن مجموع القيم المضافة لكل السلع، والخدمات في كافة القطاعات الإنتاجية، والخدمية مثل حجم المساهمة الفعلية في الدخل القومي. وهناك سعران لتقويم السلع والخدمات ويعتبر سعر التكلفة المؤشر الحقيقي لقيمة السلع والخدمات وذلك لأن الضرائب غير المباشرة "ضريبة رسوم الإنتاج أو الخدمات أو المبيعات" تؤدي إلى رفع سعر السلعة بينما الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض السلع والخدمات سواءً للمنتج أو للمستهلك تؤدي إلى تخفيض سعر التكلفة الفعلي. لذا فإن:

سعر التكلفة الحقيقي يساوي سعر السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

وأخيراً بعد استعراض الطرق الثلاثة لقياس الدخل القومي نجد أنها جميعاً تتساوى في مجموعها الكلي "مجموع القيم المضافة يساوي مجموع عوائد عناصر الإنتاج" والدخل = الإنفاق الكلي ". هكذا نصل إلى أن.

مجموع الناتج المحلي = مجموع عوائد عناصر الإنتاج = مجموع الإنفاق الكلي = إجمالي الناتج المحلي. صحيح فقط في ظل الفروض السابق ذكرها.

صافي عائد الاستثمار من الخارج = إجمالي الناتج القومي = الدخل القومي.

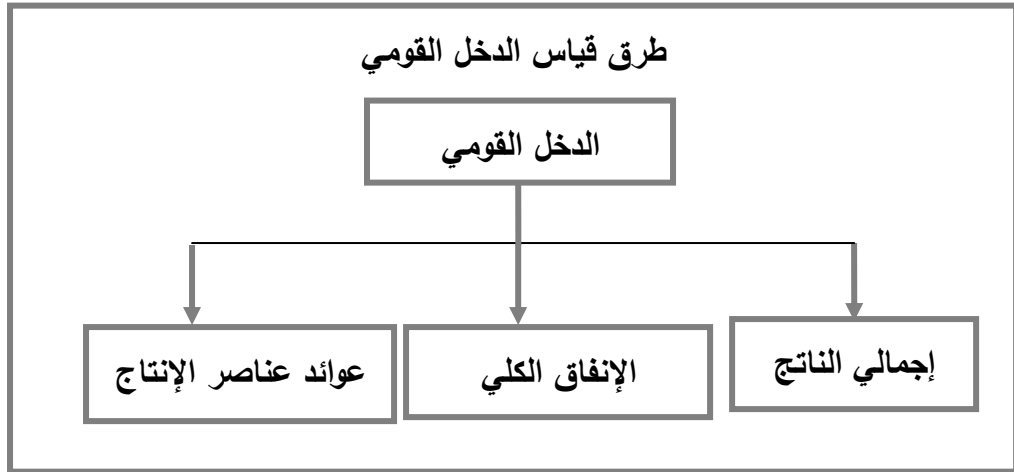
مجموع الناتج المحلي = مجموع عوائد عناصر الإنتاج = مجموع الإنفاق الكلي = إجمالي الناتج المحلي.

صحيح فقط في ظل الفروض السابق ذكرها.

صافي عائد الاستثمار من الخارج = إجمالي الناتج القومي = الدخل القومي.

هذا وقد تحدث بعض الاختلافات عند قياس الدخل القومي للطرق الثلاثة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات إحصائية بحتة. أما من الناحية الاقتصادية أن التساوي بين الدخل القومي وإجمالي الناتج القومي على أساس مجموع عوائد عناصر الإنتاج، ومجموع الناتج المحلي، والإنفاق الكلي أمر مؤكد إذا ما راعينا تلك الاعتبارات.

شكل (5)



5. الدخل القومي والناتج القومي السوداني

الجدول التالي (9-3) يوضح الناتج المحلي الإجمالي - الناتج القومي الإجمالي - الدخل القومي - متوسط دخل الفرد، ومعدل النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة من 1996م - 2010م.

جدول (2)
الدخل القومي والنتائج القومي
المبلغ بملايين الجنيهات السودانية

السنة	النتائج المحلي الإجمالي	النتائج المحلي الإجمالي	النتائج القومي الإجمالي	الدخل القومي	الدخل المتاح	متوسط دخل الفرد من النتائج المحلي الإجمالي	متوسط دخل الفرد من الدخل القومي	معدل النمو الاقتصادي
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية					
1996	1047813.7	1131.20	1048482.6	956783.8	961388.6	37589.7	34324.1	11.56
1997	1613737.1	1199.80	1615577.9	1497138.9	1517059.1	56371.2	52298.1	6.06
1998	2193591.0	1298.64	2194195.2	2027200.9	2098293.1	74369.1	68728.0	8.24
1999	2705881.4	1353.63	2679915.7	2492202.3	259484.6	89226.5	82180.4	4.24
2000	3366270.9	1467.14	3219114.5	2921803.3	2981387.3	108306.4	94006.1	8.39
2001	4065855.8	1625.60	3923498.6	3623801.3	3720295.8	127404.4	113552.5	10.80
2002	4775611.1	1723.18	4618548.4	4243993.4	4415805.9	145735.6	129512.4	6.00
2003	5573378.4	1831.60	5347381.2	4962044.0	5148822.8	165637.7	147469.2	6.29
2004	6872138.5	1925.70	6584775.1	6055352.8	6345453.7	199123.2	175456.4	5.14
2005	8570712.9	2034.40	8242910.2	7477651.9	7829880.8	236773.1	206576.4	5.64
2006	9829190.4	2167.31	9490211.8	8718697.7	8991763.0	264524.2	234638.5	6.53
2007	11983726.6	2291.60	11529561.2	10686196.3	10763252.5	314178.9	280161.4	5.73
2008	13551171.2	2342.44	12921100.2	12004251.6	12084777.1	346099.3	306590.7	2.22
2009	13938652.7	2486.86	13240010.7	12201509.0	12436966.9	343977.4	301108.3	6.17
2010	16064645.8	2648.27	15502755.8	14391319.0	14895819.0	380255.3	340647.1	6.49

عزيزي الدارس، من خلال الجدول يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفع من 1,047,813 مليون جنيه في العام 1996م قبل استغلال النفط السوداني، وهو العام الذي شهد أعلى معدل تضخم في السودان بلغ 130% بل أن أحد شهوره بلغت نسبة التضخم حوالي 160%، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,705,881 مليون جنيه سوداني في العام 1999م، وهي السنة التي بدأ فيها تصدير البترول السوداني في أغسطس، ووصل إلى 4,775,611 مليون جنيه في العام 2002م وقفز إلى 8,570,712 مليون جنيه في العام 2005م بسبب ارتفاع صادرات النفط وتحقيق إتفاقية السلام، ووصلت مع إرتفاع برميل النفط وزيادة الإنتاج في العام 2008م إلى 13,551,171 مليون جنيه. وفي العام 2010م قفزت مرة أخرى إلى 16,064,645 مليون جنيه بسبب استقرار الوضع الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، وسيادة السلام، واستقرار الوضع الأمني وغيرها من الأسباب. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد ارتفع من 1131 مليون جنيه عام 1996م إلى 1353 مليون جنيه في 1999م، ووصل إلى 2034 مليون جنيه في العام 2005م، و 2342 مليون في 2008م، و 2648 مليون في العام 2010م، بينما ارتفع الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية من 1,048,482 مليون جنيه في 1996م إلى 12,921,100 مليون جنيه في العام 2008م، ووصل إلى 15,502,755 مليون جنيه في العام 2010م. ارتفع الدخل القومي من 956,783 مليون جنيه في عام 1996م إلى 12,004,251 مليون جنيه في عام 2008م ووصل إلى 14,391,319 مليون جنيه في العام 2010م.

أما بالنسبة للدخل المتاح **Disposable Income** فقد قفز من 961,388 مليون في العام 1996م إلى 12,084,777 مليون جنيه في العام 2008م ثم إلى 14,895,819 مليون جنيه في عام 2010م مع تحسن أداء الاقتصاد السوداني.

ارتفع الاستثمار من 140,908 مليون جنيه في 1996م إلى 2,790,022 مليون جنيه في العام 2008م، وحوالي 3,480,390 مليون جنيه في العام 2010م، وبعد أن كان الإدخار سالباً في عام 1996م أي حوالي 27,645 مليون جنيه الى موجب عقب إستغلال وتصدير البترول في العام 1999م، ووصل إلى حوالي 1,615,235 مليون جنيه في العام

2008م وقفز إلى 2,515,795 مليون جنيه في 2010م، أما معدل النمو الإقتصادي في السودان فقد تراوح ما بين 11.56% (أعلى معدل نمو في العام 1996م) و 2.22% (أدنى معدل نمو في العام 2008م) وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 2007م-2010م حوالي 5.2% وهو أعلى من متوسط معدل النمو لبعض الدول المتقدمة (اليابان، الولايات المتحدة)، وكذلك بعض المناطق كما يشير الجدول رقم (9-2).

جدول (3)

متوسط معدلات نمو الناتج المحلي

خلال الفترة 2008م - 2011م في بعض الدول والمناطق متوسط لسنتين

السنة	2008م	2009م	2010	2011	متوسط الفترة (نسبة مئوية)
العالم	3	(5)	5	3,9	1,7
الدول المتقدمة	0,5	(3,4)	3	1,6	0,5
الولايات المتحدة الأمريكية	0,4	(2,6)	2,8	1,7	0,6
اليابان	(1,2)	(6,2)	3,9	(0,7)	1,1
منطقة اليورو	0,6	(4,3)	1,7	1,4	(0,10)
الدول الناشئة	1,2	2,7	7,3	6,2	4,4
إفريقيا (دول جنوب الصحراء)	5,5	2,8	5	5,1	4,6
آسيا النامية	7,9	7,2	9,5	7,8	8,1
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,1	1,8	3,8	3,5	3,6
نصف الكرة الغربي	4,3	(1,8)	-	-	1.25
وسط وشرق أوروبا	2,9	(3,6)	4,2	5,3	2,2

يوجد حوالي مليون مواطن سوداني بالخارج في الدول العربية الغنية بالإضافة إلى بعض الدول في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول الجوار الأفريقي، ويحول هؤلاء مبالغ كبيرة لأسرهم داخل السودان، وبلغت هذه التحويلات حوالي 4,604 مليون جنيه في العام 1996م، وارتفعت إلى 102,639 مليون جنيه في العام 1999م، أما في العام 2008م فقد بلغت حوالي 80,525 مليون جنيه بانخفاض كبير بسبب الأزمة

المالية العالمية التي أثرت على دول المهجر في الوطن العربي والغربي، ولكنها عادت وقفزت إلى 504,500 مليون جنيه في العام 2010م، ومن الواضح أن تحويلات السودانيين بالخارج متذبذبة منذ البداية، وأغلبها لا يتم تحويله عبر النظام المصرفي خاصة إذا كان الفارق كبيراً بين السوق الرسمي والموازي (السوق الأسود). قفز عدد سكان السودان من 27,875 مليون نسمة في العام 1996م إلى 39,154 مليون نسمة في العام 2008م ووصل إلى 42,247 مليون نسمة في العام 2010م وبعد الانفصال في العام 2011م صار عدد سكان السودان حوالي 32 مليون نسمة.

نشاط

ما هي أهم مشاكل الناتج القومي في السودان؟



عزيزي الدارس، لتعميق الفهم نجمل لك هذه المفاهيم كما يلي:

1. إجمالي الناتج القومي = الإنفاق الاستهلاكي الشخصي + الاستثمار الخاص المحلي + الإنفاق الحكومي + صافي الاستثمار الأجنبي.

2. هنالك ثلاثة طرق لقياس الدخل القومي
أ/ إجمالي الناتج المحلي ب/ الإنفاق الكلي ج/ عوائد عناصر الإنتاج

3. الناتج المحلي الإجمالي يعني مجمل الإنتاج المحلي للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية (عادةً عام)، أما إجمالي الناتج القومي فيعني إجمالي الدخل للمواطنين المقيمين في الخارج.

أسئلة تقويم ذاتي



- (1) اكتب مقالاً عن طرق قياس الدخل القومي.
- (2) الدخل القومي، والنتاج القومي عبارة عن وجهين لعملة واحدة - ناقش.
- (3) أكمل الجدول أدناه.

السنة	إنتاج	إنتاج الآلات	إجمالي الناتج	الإهلاك	صافي الناتج
1	2.000	-		400	
2	2.000	-		400	
3	2.000	-		400	
4	2.000	-		400	
5	2.000	-		400	
6	2.000	-		400	
7	2.000	-		400	
8	2.000	-		400	
9	2.000	-		400	
10	2.000	-		400	

المطلوب الآتي:-

- أ. أوجد إجمالي الناتج.
- ب. أوجد صافي الناتج.

الخلاصة

عزيزي الدارس؛ في هذه الوحدة تم استعراض المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة هي سبب نشوء علم الاقتصاد، والمدخل الأساسي هو إدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية المتاحة من ناحية أخرى، كذلك تم استعراض مفهوم الناتج القومي، والدخل القومي، وهما من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد في إجراء التحليل الاقتصادي وإجراء التوقعات بما يؤدي لتحسين أداء الاقتصاد. وقد تم الوقوف على قياس الناتج الإجمالي لتقدير إجمالي الناتج القومي وذلك خلال استعراض إنفاق القطاعات الإنتاجية من ناحية والدخول من ناحية أخرى، وفي هذا الإطار تم الوقوف على بعض القواعد الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

كما تم استعراض مفهوم الدخل القومي، وعلاقته بالناتج القومي، ومفهوم الدخل الشخصي، والدخل المتاح الذي يمكن التعرف فيه إضافة إلى التدفق الدائري، وقد استعرضت الوحدة طرق قياس الدخل القومي، وثم ختمت الوحدة بالوقوف على الدخل القومي، والناتج القومي في السودان.

لمحة مسبقة من الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس، الوحدة الثالثة من المقرر بعنوان نظريات الطلب، والعرض والتوازن الكينزي.

تحتوي على مكونات الطلب، والعرض، وحالات التوازن الكلي، والعلاقة بين الاستهلاك، والادخار، ومفهوم نظرية الاستثمار.

نرجو أن تكون وحدة شيقة

والله ولي التوفيق،،،

اجابات التدريبات

تدريب (1)

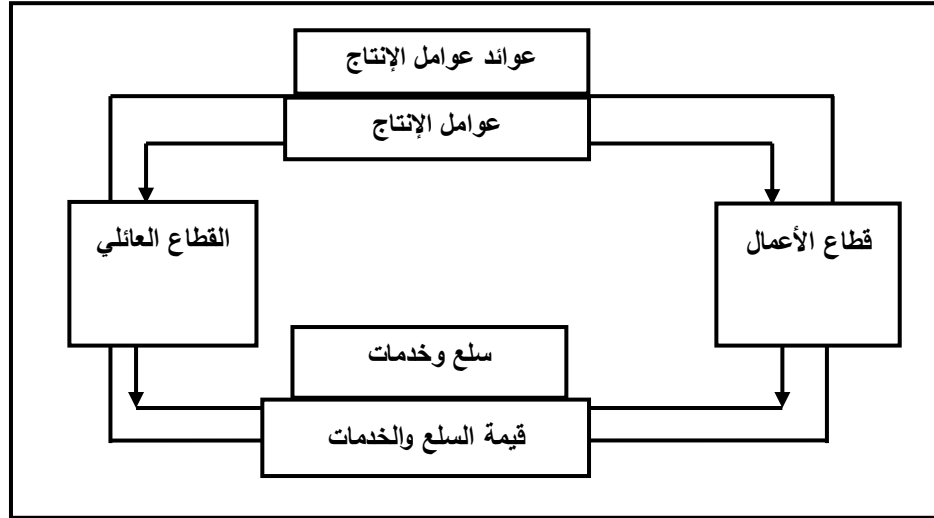
النظام الرأسمالي نظام علماني لا يؤمن بالأديان السماوية، وأطلق حرية الفرد في الكسب بدون تدخل من الدولة هذه الخواص جعلت من المؤسسات، والشركات، والأفراد يسعى لكسب المال، وتعظيم الأرباح بشتى السبل، وخلق في تلك المجتمعات طبقة فاحشة الثراء، وطبقة متوسطة الدخل، وثالثة في فقر شديد ، تذكر أن الصراع بين الخير والشر، حيث إن الشر وجد ضالته في النظام الرأسمالي، وهذا الصراع أبداً لا يزول الا إذا شاء الله ذلك.

النظام الرأسمالي مهيمن على مؤسسات الأمم المتحدة، وسخرها لخدمة أغراضه، ويسطر على مقدرات الشعوب، واستخدام قوة السلاح والمال في ذلك لتبعه الشعوب الأخرى بالتهديد، والإغراء بالمال، والفتن، والمؤامرات، والتجسس حتي يضمن قيادة العالم. لذا إذا كنت تستطيع جمع مال بطرق سهلة وسريعة؛ فأنت ليس في حاجة للاقتصاد لتوفير الموارد لديك، ويمكن أن تنفق ببذخ وإسراف، وكذلك النظام الرأسمالي.

تدريب (2)

للحصول على الناتج القومي الإجمالي نضيف قيمة الناتج المحلي الإجمالي ما نتيجة عوامل الإنتاج للبلد في الخارج، ونطرح ماتم دفعه لعوامل الإنتاج الأجنبية بالدخل.

تدريب (3)



تدريب (4)

إذا أنتج الاقتصاد سنة 1980م 30 أردباً ذرة $\times 100$ فإن قيمة الناتج تعادل 300,00م.

وإذا أنتج الاقتصاد سنة 1981م 20 أردب ذرة $\times 200$ فإن قيمة الناتج تعادل 400م.

يلاحظ أن القيمة زادت في سنة 1981م عن سنة 1980م رغم تدني الناتج الحقيقي، وبالتالي فإن الأسعار الجارية لاتعكس القيمة الحقيقية للناتج.

مسرد المصطلحات

➤ المشكلة الاقتصادية:

هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية، وهي كذلك تعبر عن العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع والحاجات غير المحدودة في جانب الموارد الاقتصادية المتاحة المحدودة وحل هذه المشكلة يقع على عاتق علم الاقتصاد.

➤ الناتج القومي: National Product

يمثل القيمة السوقية، والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي.

➤ الدخل القومي: National Income

يمثل مجموع الدخل المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج.

➤ الدخل الشخصي: personal income

هو الدخل المستلم من أي مصدر ربما في ذلك المدفوعات.

➤ الدخل الممكن التصرف فيه: Disposable income

هو الدخل الشخصي بعد دفع ضرائب الدخل الشخصي.

المصادر والمراجع

1. د. خالد واصف الوزني د.أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000م.
2. أ. د. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003م.
3. مايكل أبديمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض 1988م.



الوحدة الثالثة

نظريات الطلب، والعرض
الكلي والمكونات الرئيسة
للاقتصاد الكلي

محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
89	المقدمة
89	تمهيد
90	أهداف الوحدة
91	1. نظرية الطلب الكلي، والعرض الكلي والتوازن الكلي
91	1.1 مكونات الطلب الكلي
94	2.1 مكونات العرض الكلي
96	3.1 توازن الدخل القومي الإجمالي
110	4.1 الفجوة الانكماشية، والفجوة التضخمية
113	2. نظرية الاستهلاك، والادخار، ونظرية الاستثمار
113	1.2 العلاقة بين مستوى الاستهلاك، ومستوى الدخل
118	2.2 العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك
123	3.2 الاستثمار
134	الخلاصة
135	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية
137	إجابات التدريبات
138	مسرد المصطلحات
140	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس؛ الوحدة الثالثة من هذا المقرر بعنوان: نظريات الطلب، والعرض والتوازن الكلي، والمكونات الرئيسية للاقتصاد الكلي، المقصود بالطلب بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي يرغب المجتمع في الإنفاق والحصول عليها، أما العرض الكلي للإنتاج الكلي في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.

النظرية التقليدية ترى إلى التوازن الكلي الوحيد هو التوازن القائم على التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، أما التوازن لدى كينز هو التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية في المدى القصير، أما التوازن الخارجي يرى كينز على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن مع اقتصاد مغلق، أما الاقتصاد المفتوح، فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية مع صافي التعامل مع العالم الخارجي.

وستدرس نظرية الاستهلاك والادخار، ونظرية الاستثمار، والعوامل الغير دخلية للاستهلاك.

ستتخلل هذه الوحدة أنشطة، وتدريبات، وأسئلة تقويم ذاتي وجداول، وأشكال إيضاحية، في خاتمة الوحدة هناك خلاصة الوحدة، ولمحة الوحدة التالية، وإجابات التدريبات، ومسرد المصطلحات، والمراجع، وجمعها من أجل فهمك لمحتويات الوحدة.

كما أرجو نقد الوحدة لتطويرها مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،،،

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون

قادراً على أن:-

- تحدد المكونات الرئيسة للطلب الكلي.
- تعرف معنى العرض الكلي ومكوناته.
- تشخص حالات التوازن بين مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي.
- تشرح مفهوم نظرية الاستهلاك.
- تبين العلاقة بين الاستهلاك والادخار.
- توضح مفهوم نظرية الاستثمار.

1. نظرية الطلب الكلي والعرض الكلي والتوازن الكلي

1.1 مكونات الطلب الكلي Aggregate Demand

يمكن تعريف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع، والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها، ويتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي، ويمكن احتسابه كما يلي:

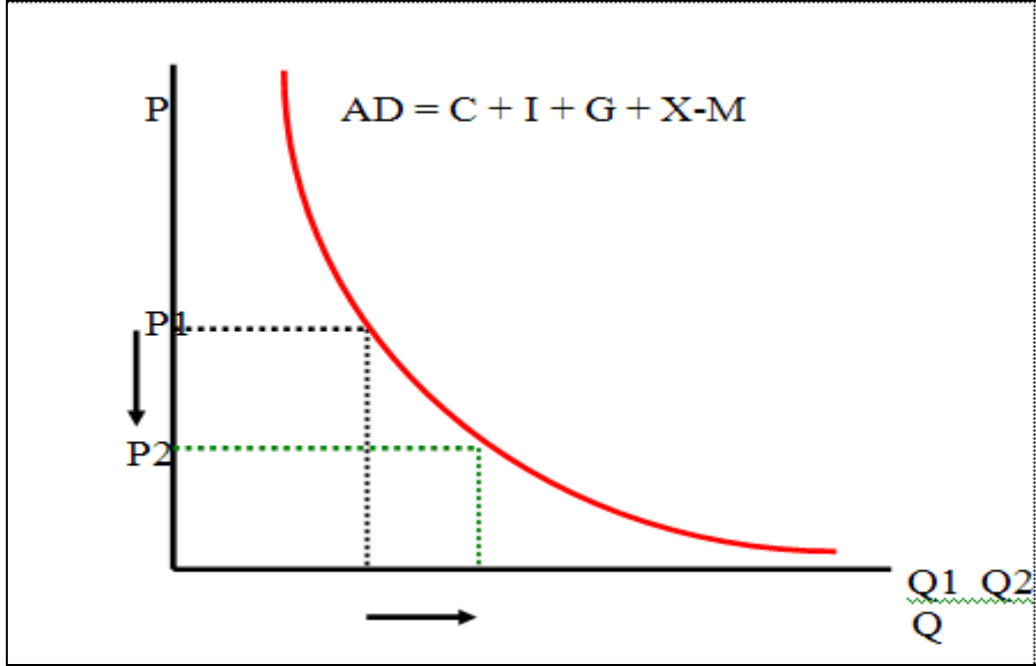
$$AD = C + I + G + X - M$$

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

العناصر بالغة الإنجليزية	الاختصار	العناصر
Aggregate demand	(AD)	الطلب الكلي
Consumption	(C)	الاستهلاك
Investment	(I)	الاستثمار
Government expenditure	(G)	الإنفاق الحكومي
Exports	(X)	الصادرات
Imports	(M)	الواردات

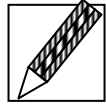
يوضح الشكل البياني رقم (1) منحنى الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يوضح المنحنى العلاقة بين المستوى العام للأسعار (General Price Level)، وهو عبارة عن متوسط سعري لأسعار السلع، والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين الكمية المطلوبة في الاقتصاد Quantity Demanded.

الشكل البياني رقم (1) مكونات الطلب الكلي



تدريب (1)

ما معنى التوظيف الكامل، وكيف يتم؟



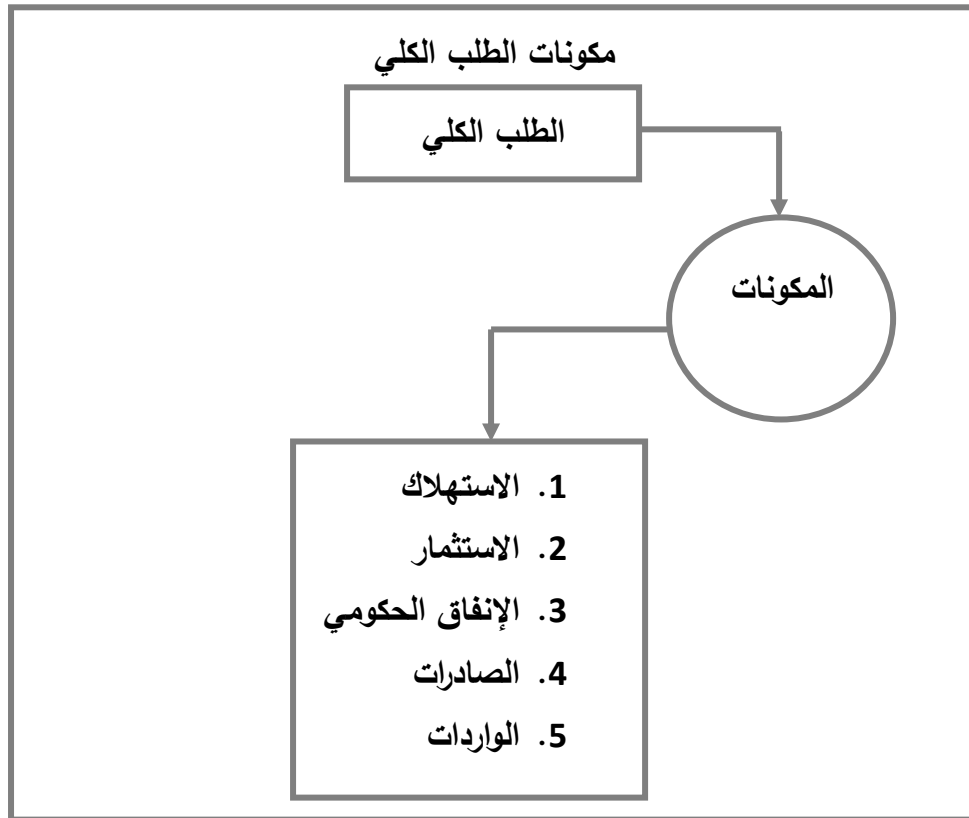
وينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل وله ميل سالب، وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار من (P1) إلى (P2)، ترتفع الكمية المطلوبة من (Q1) إلى (Q2)، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للأفراد (Purchasing Power)، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق، أما ارتفاع المستوى العام للأسعار، فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي.

إن تغير المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على المنحنى نفسه، ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، كما هو موضح بالشكل (1). أما انتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب الكلي.

فهذه العوامل تتمثل في العناصر المكونة للطلب الكلي وهي:

- الإنفاق الاستهلاكي.
- الإنفاق الاستثماري.
- الإنفاق الحكومي.
- صافي التعامل الخارجي.

شكل (6)



2.1 مكونات العرض الكلي Aggregate Supply

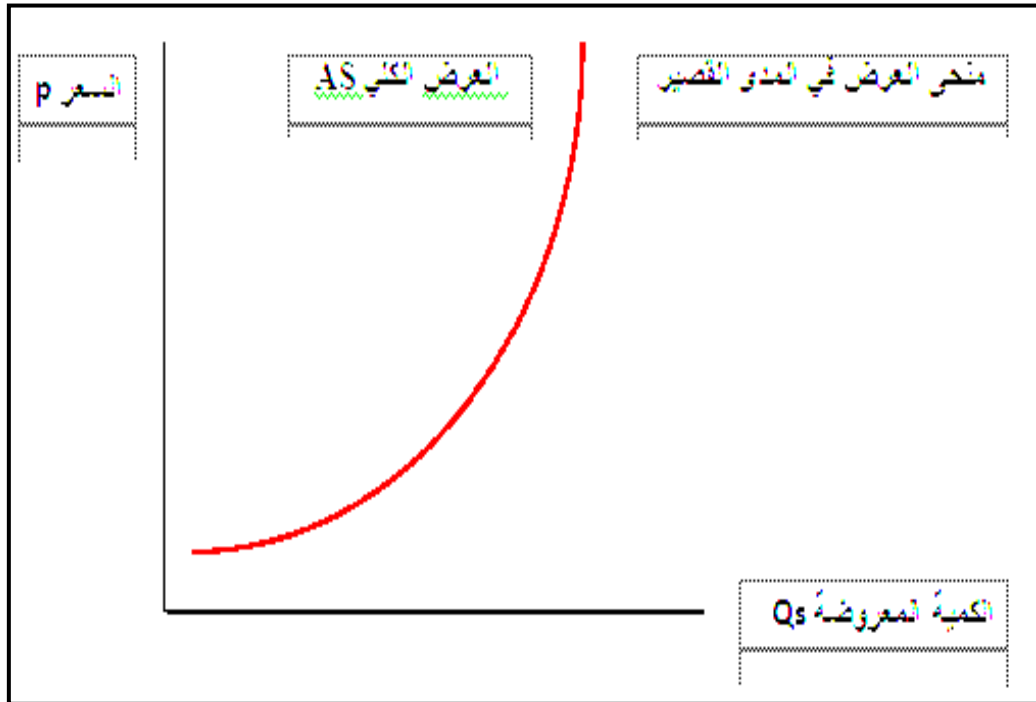
عزيزي الدارس، يوضح العرض الكلي (Aggregate Supply) مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد، وذلك خلال فترة زمنية معينة. ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض:

- منحنى العرض الخاص بالمدى القصير.
- منحنى العرض الخاص بالمدى الطويل.

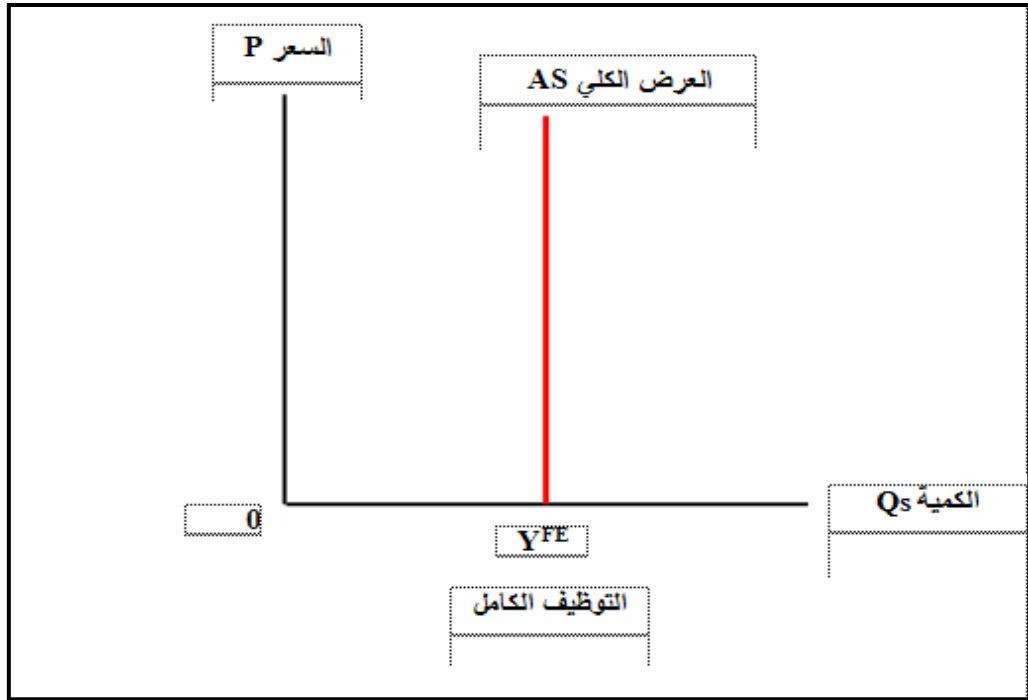
فمنحنى العرض الخاص بالمدى القصير (Short-Run Aggregate Supply) له ميل موجب، حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار، والكمية المعروضة. أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل، فهو عبارة عن خط عمودي، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الإنتاجية القصوى، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار. ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظيف الكامل (Y^{FE} , Full Employment). ويوضح الشكل التالي منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى القصير (شكل 2) ومنحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل (شكل 3).

شكل بياني (2)

أشكال منحنيات العرض الكلي



شكل بياني (3) اشكال منحنيات العرض الكلي



3.1 توازن الدخل القومي الإجمالي

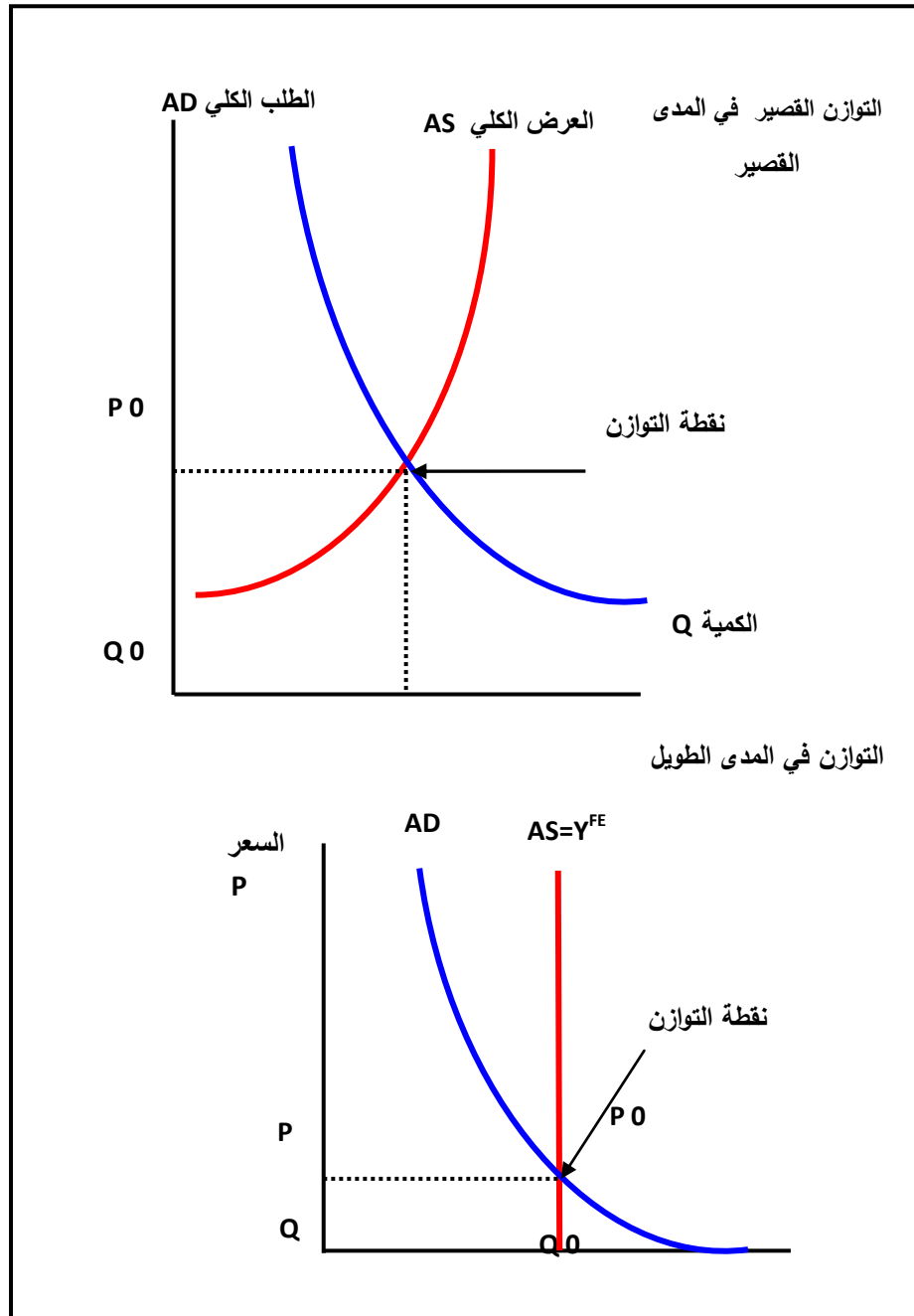
الهدف من قياس الدخل القومي الإجمالي هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، حيث يختلف مفهوم التوازن الكلي بين التقليديين والكينزيين. فقد اعتبر التقليديون . الكلاسيك أن توازن الدخل القومي يتحقق في حالة التشغيل الكامل، وبأن اليد الخفية قادرة على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب في كافة الظروف، كما ذكر ذلك عالم الاقتصاد المشهور آدم سميث بأن هناك يد خفية توفق بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع. واستمر ذلك حتى ظهور العالم كينز في الثلث الأول من القرن العشرين، وأكد عدم صحة هذا الرأي، وأن الاقتصاد يمكن أن يجد توازنه في ظل التشغيل غير الكامل.

أولاً: مفهوم التوازن في النظرية التقليدية

(أ) المفهوم

ترى النظرية التقليدية أن التوازن الكلي الوحيد هو التوازن القائم على التشغيل الكامل للقوى الإنتاجية، ونجد أن المجتمعات التي تمارس تقسيم العمل يشكل إنتاج البعض طلباً على ما يقوم بإنتاجه البعض الآخر. وبالتالي فإن الطلب الكلي يكون دائماً مساوياً للعرض الكلي، ويكون الناتج والدخل عند مستوى التشغيل الكامل، ولو وجدت بعض عوامل الإنتاج غير مستغلة، فإن إنتاجاً إضافياً سوف يتحقق حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل. وعلى ذلك فإن أي اختلال قد ينتج عن عدم تناسب المنتجات مع الحاجات لا يكون إلا مؤقتاً، فسرعان ما تصححه آليات السوق. ويعتقد التقليديون أن حجم الناتج القومي يتوقف في الزمن القصير على حجم العمالة، بافتراض أن رؤوس الأموال ومستوى المعرفة التكنولوجية من العوامل الثابتة في المدى القصير. الشكل التالي يوضح التوازن في المدى القصير والمدى الطويل.

الشكل (4) التوازن في المدى القصير والمدى الطويل



حيث تشير نقطة تقاطع العرض الكلي والطلب الكلي إلى نقطة التوازن السعرية (P0) ونقطة التوازن في الكمية (Q0)، كما هو موضح في الشكل أعلاه.

(ب) التوازن في سوق العمل

يرى الفكر الاقتصادي التقليدي أن الحالة الطبيعية للاقتصاد الرأسمالي هي حالة التشغيل الشامل، وأن وجود البطالة تعتبر ظاهرة عارضة ترجع إلى تدخل بعض العوامل التي تعرقل السير الطبيعي للنظام الاقتصادي، وأن التشغيل أو التوظيف يتناسب عكسياً مع معدل الأجور الحقيقية، فطالما انخفض مستوى الأجور الحقيقية كلما ارتفع مستوى طلب المشروعات على العمالة الجديدة، ويبرر ذلك بأنه في نظام المنافسة التامة، حيث تسعى جميع المشروعات إلى زيادة معدلات أرباحها، ويكون معدل العمالة مرتبطاً بانخفاض المعدل الحقيقي للأجور، لأن هذا الانخفاض يسمح لأصحاب المشروعات بزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة أرباحهم، ثم زيادة في استخدام العاملين.

أما في جانب العرض، نجد أن العمالة تكون على عكس الطلب، متناسباً بطريقة طردية مع معدل الأجور الحقيقية، فالعمال يسعون لزيادة دخولهم ويتجهون إلى حيث الدخل المرتفعة. ويرتبط مستوى التوازن للعمالة في النموذج الاقتصادي التقليدي بحالة التشغيل الكامل للأيدي العاملة. فالمنافسة بين أصحاب الأعمال وبين العمال تؤدي إلى هذا التوازن، ولا يبقى عاطلٌ سوى من يرغب في أن يكون في حالة بطالة اختيارية لرغبته في ذلك، أو أنه يريد الاحتفاظ بمستوى أجر حقيقي يفوق إنتاجيته الحدية.

فإذا كان وضع التوازن في سوق العمل هو وضع التشغيل الكامل، فإن أي بطالة قد توجد بالإضافة إلى البطالة الاحتكاكية frictional unemployment لا يمكن إلا أن تكون بطالة اختيارية.

(ج) التوازن في سوق المنتجات والخدمات

اعتقد الفكر الاقتصادي بعدم إمكان حدوث اختلال بين العرض الكلي للسلع والطلب الكلي عليها، حيث إن عملية إنتاج السلع تولد قدرًا من الدخل يعادل قيمة السلع المنتجة. فالعرض يخلق الطلب، every supply creates its demand وفقاً لقانون

ساي للأسواق الذي ساقه الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي Jean-Baptist Say. إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم، وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار، لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة، وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تتفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

وترفض النظرية الاقتصادية التقليدية مجرد إمكانية حدوث إفراط في الإنتاج أو وجود بطالة إجبارية، وتؤكد بأن العرض يخلق الطلب الخاص به، فالهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك. وإذا كان مستوى الاستهلاك يتوقف على مستوى الدخل الذي يرتبط بمستوى الإنتاج، فإن كل إنتاج يمثل طلباً على منتجات أخرى. وبالتالي لا يتصور بأن يكون هنالك إفراط في الإنتاج أو قصور في الطلب على المستوى الاقتصادي الكلي يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية. ويمكن حدوث خلل مؤقت بين الطلب والعرض الخاص بمنتجات معينة، ولكن جهاز الثمن كفيل بتصحيح مثل هذا الخلل المؤقت والعمل على أن يبدأ الاقتصاد القومي من جديد نحو وضع التوازن بفضل قوى السوق أو اليد الخفية.

نشاط



لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار، لأن الادخار يحول مباشرة للاستثمار، هل هذا الرأي من وجهة نظر الرأسماليين أم العمال، وناقش مع زملائك والمشراف الأكاديمي عن مدى صحة هذا الرأي.

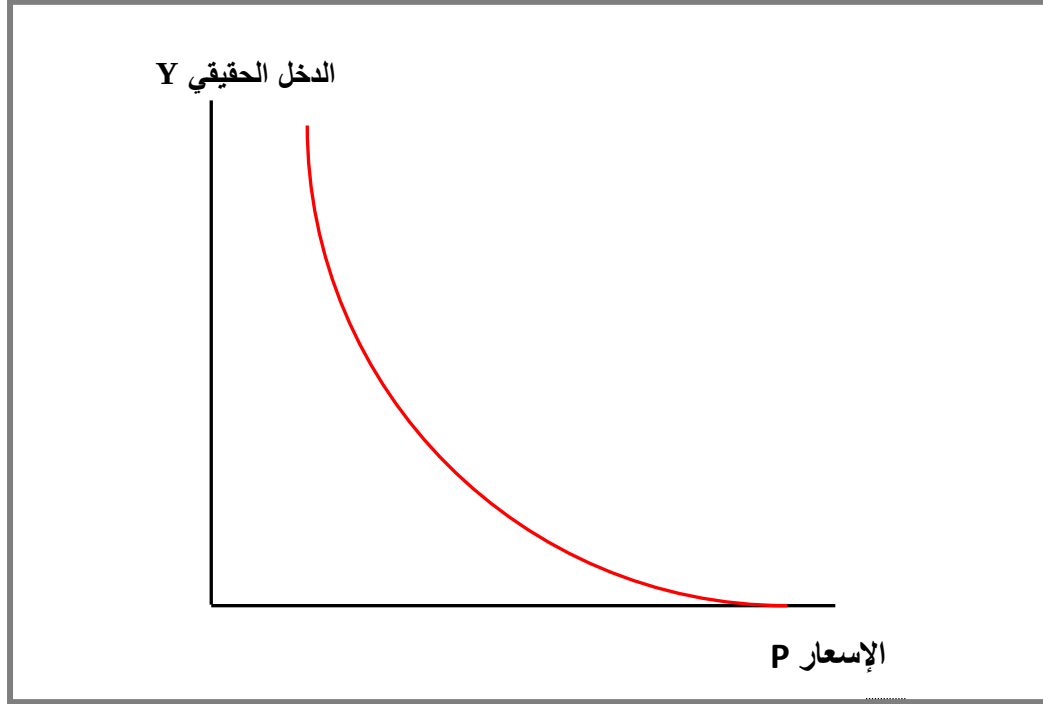
(د) التوازن في سوق النقود

للنقود في الاقتصاد ثلاث وظائف أساسية، وهي وسيط للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس للقيمة، وتقتصر وظيفة النقود عند التقليديين على أنها وسيط للتبادل. فمهمة النقود تتمثل في إنها وسيلة تهدف فقط إلى تبادل المنتجات، وذلك لتفادي عيوب نظام المقايضة. ولا يقر التقليديون بوظيفة النقود كمستودع للقيمة، وذلك لأن النقود لا يتم الاحتفاظ بها لذاتها. فهم يحصلون عليها لإنفاقها في أغراض الاستهلاك أو الادخار، والذي يتحول بدوره إلى الاستثمار، ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة في كمية النقود.

ويرى التقليديون أن كل زيادة في كمية النقود تنعكس في صورة زيادة في حجم الإنفاق، ويترتب على ذلك ارتفاع في مستوى الأسعار، وهو ما يعرف بالنظرية الكمية للنقود. ويعتبر هذا الارتفاع في مستويات الأسعار الأداة الرئيسة لإعادة التوازن من جديد في السوق النقود، وثبات مستوى الدخل في المدى القصير. والفرض الأساسي لدى التقليديين هو سيادة حالة التشغيل، أو التوظيف الكامل للموارد.

ويتضح من هذا التحليل أن الفرض الأساسي الذي يقوم عليه التحليل النقدي هو أن المستوى العام للأسعار يكون دائماً في اتجاه التغيير نفسه في مستوى أو حجم النقود، وهو ما يؤدي إلى القول بأن النقود لا تؤثر على الظواهر الأساسية في الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي يوجد فصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي للاقتصاد. وإذا كانت سرعة دوران النقود ثابتة وأن كمية النقود معطاة، فإن الحفاظ على التوازن النقدي يفترض أن كل زيادة في الناتج الحقيقي تؤدي إلى انخفاض حقيقي بالمقدار بنفسه، في المستوى العام للأسعار، كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل بياني (5) العلاقة بين مستوى الأسعار والدخل



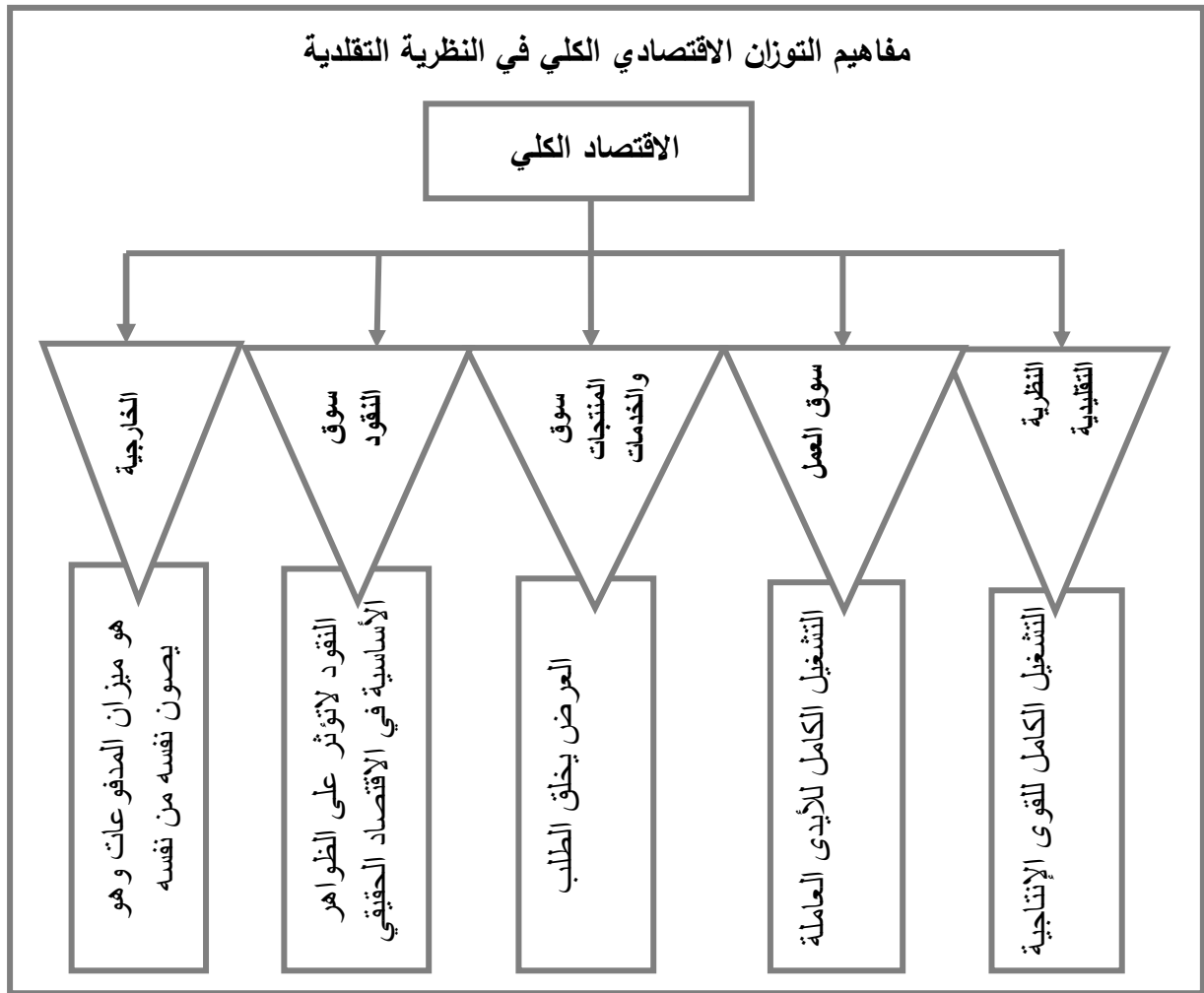
يمثل المحور الأفقي المستوى العام للأسعار، بينما يمثل المحور الرأسي مستوى الدخل الحقيقي. بالنسبة لكمية معطاة من النقود، يمكن تمثيل العلاقة بين الدخل الحقيقي ومستوى الأسعار، كما في الشكل السابق، حيث يأخذ المنحنى مساره من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.

(هـ) التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية. لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي

تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف، مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية، وحسب الكلاسيك أن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات، والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمبادئهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكمل للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً مما سبق، وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أن الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلا في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أن هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي - حيث أن اختلال التوازن في إحداها سيؤدي حتماً إلى اختلاله في الآخر، غير أن هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية، ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالماً يرتكز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أن واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة، والخاصة، وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة، لأنها قد ينجم عنها آثار اقتصادية، واجتماعية تنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

شكل (2)



نشاط



النظرية التقليدية تعتقد بأشياء لا تمثل الواقع، مثل حرية التجارة الخارجية، وحرية الاقتصاد، أو سيادة قاعدة الذهب، أو المنافسة التامة الخالية من الاحتكار، حيث إنها تعتقد بها، ولكن لا تقوم بالعمل بها في الواقع، ما الغرض من ذلك؛ ناقش زملاءك.

ثانياً: التوازن في الفكر الكنزي

عزيزي الدارس، تهدف النظرية الكنزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات، ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية، والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل. إنّ منهج كينز على حدّ قوله كان محاولة للتخلص من القديم، وأخطائه، وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسيراً للكساد، وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير، حيث كانت تجتاح العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930م، واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي. لقد أوضح كينز أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي، حيث إنّ هذه الأجور تمثل نسبة مهمة من الدخل الوطني، وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل،، كما أنّ انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع، والخدمات، وعندها يخفض المنتجون من إنتاجهم تزيد البطالة، كما تؤجل المشاريع كل هذا، حيث يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح، ومن هنا خلص كينز إلى أنّ مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل، وإنّما يحدده الطلب الكلي. إنّ منهج التحليل الكنزي يتمثل في الطلب الفعلي، أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانية حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل، وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الأمر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع.

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري - اقتصاد مغلق، وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهماً بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير، وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل، قانون كينز السيكلوجي، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعاً للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا

اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة السائد في السوق.

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي فيما يلي:

التوازن الداخلي

(أ) تعتبر النظرية الكنزوية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار ($S = I$) شرط

ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك

الجزء المتبقي من الدخل، والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر

الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة

التالية:

$Y = E = C + I = C + S \quad S = I$		
Y	Income	Y: الدخل؛
S	Saving	S: الادخار؛
I	Investment	I: الاستثمار؛
C	Consumption	C: الاستهلاك؛
E	Expenditure	E: الانفاق

إنّ جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات

الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من

الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفياً بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين

الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ

حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار.

إنّ شرط التوازن في النظرية الكنزوية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في

الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على

الأقل في المدى القصير، أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة.

مما سبق يتضح أن كينز رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائياً على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن **سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز** وليس جزءاً للادخار، ويرى كذلك أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار، إنما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها، ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أن هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول: يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار، وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛
أما الثاني: يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكنزية.

نشاط

اشرح العبارة التالية:

إن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزءاً للادخار، وهذا من افتراض نظرية كينز، ناقش زملاءك، واكتب بحثاً بهذا المعنى.



(ب) التوازن الخارجي

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها. لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة **الطلب الفعلي** لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي، وكما لاحظنا سابقاً أن كينز حثّ على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد

مغلق، وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار، فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنَّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح، فإنَّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي.

وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C + S = C + I \quad S = I \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \quad S + T = I + G \dots\dots 2$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \quad I + G + X - M = S + T \dots\dots\dots 3$$

Income?	الدخل	Y
Tax	الضرائب	T
Government Expenditure	الإنفاق الحكومي	G
Consumption	الاستهلاك	C
Saving	الادخار	S
Investment	الاستثمار	I
Exports	الواردات	M
Imports	الصادرات	X

وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات، فإنَّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل، أي أنَّ الدخل يرتفع وبما أنَّه من محددات الطلب الكلي، فإنَّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع، مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أنَّ حدوث عجز في ميزان

المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتراجع الأسعار، مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي الوقت نفسه يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات، بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغيّرات مستويات الإنتاج في النظرية الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين اتضح أنّ كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلّا كمتغيّرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار، وسعر الفائدة عند الكلاسيك، أو لتغيّرات مستويات الدخل عند الكنزيين، وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكنزيون بالمواءمات التي تحدثها تغيّرات الدخل الوطني، وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائماً بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي، حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

4.1 الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية

أولاً: الفجوة الانكماشية

لو فرض وانخفض الطلب الكلي، أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظيف الكامل، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظيف الكامل. أي أن الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته، وبالتالي فالوضع هنا وجود بطالة من نوع ما في الاقتصاد، مما يعني وجود ركود لدى بعض الوحدات الاقتصادية. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية (recessionary gap). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظيف الكامل.

ثانياً: الفجوة التضخمية

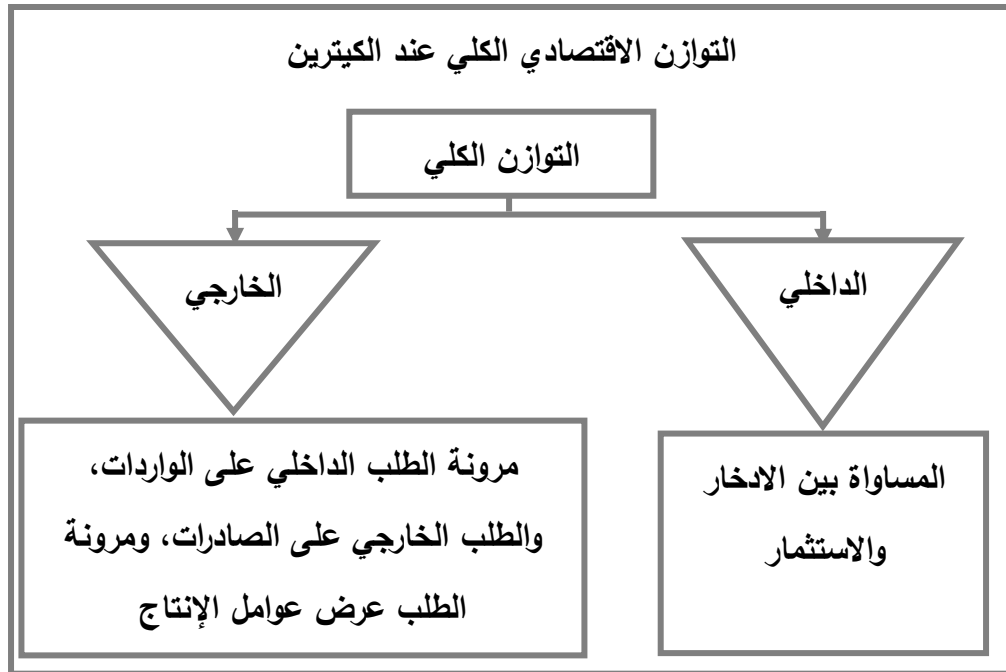
لو فرض وكان الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظيف الكامل ويمكن أن تحدث فعلاً في الاقتصاد، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أكبر من العرض الكلي، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظيف الكامل، أي أن يكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد أعلى من قيمة الناتج الكامل له، وبأن الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده إمكانيات الاقتصاد. إذن فالقيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامل. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية (inflationary gap).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظيف الكامل. وعليه فإن أي زيادة في الناتج، أو الدخل بعد مستوى التوظيف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً، والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي، وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي بمقدار

الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظيف الكامل.

إن الحالتين السابقتين تشير بوضوح إلى وجود خلل ما في الوضع الاقتصادي للمجتمع الذي يواجه أياً منهما. فالحالة الأولى تشير إلى ضرورة رفع مستوى التشغيل لاستغلال الطاقة العاطلة، والحالة الثانية تشير إلى ضرورة ضبط مستوى الطلب الكلي لكي يعود إلى الوضع الطبيعي، وإلا فالأسعار ستظل تزداد بسبب زيادة الدخل المتاحة عن حجم الإنتاج المتوفر. فالمطلوب ضبط الطلب أو الإنفاق والعودة إلى المستوى التوازني الحقيقي. وفي كلا الحالتين (وجود الفجوة التضخمية أو الانكماشية)، لا بد من اتباع سياسات محددة للتغلب عليهما. وهنا يأتي دور الحكومة والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتبعها الحكومة، إما لتكميش الطلب في حالة الفجوة التضخمية، أو لرفع مستواه وتشغيل الاقتصاد في حالة الفجوة الانكماشية. ولاشك بأن الدولة تتدخل وتلجأ إلى تلك السياسات باستخدام ما يسمى بالسياسات النقدية أو السياسات المالية، والتي تصنف على أنها سياسات انكماشية في حالة وجود فجوة تضخمية أو سياسات توسعية في حالة وجود فجوة ركودية.

شكل (3)



أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي المكونات الرئيسة للطلب الكلي؟
2. تحدث باختصار عن المحددات الأساسية للعرض الكلي.
3. بناء على ما درسته في هذه الوحدة أجب على الآتي باختصار:
4. ما المقصود بمفهوم التوازن؟
5. موضحاً بالرسم، ما المقصود بالتوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي؟
6. قارن بين مفهوم التوازن بين المدرسة التقليدية والمدرسة الكينزية.
7. ما المقصود بالفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية؟

2. نظرية الاستهلاك والادخار ونظرية الاستثمار

1.2 العلاقة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل

يعد الدخل المتاح المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار، حيث توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة، وبين الدخل والاستثمار من جهة أخرى. فالدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تتوزع بينهما. ونحن في هذا الجزء من المقرر نعمل على توضيح هذه العلاقة من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك (Consumption Function) وهي "العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل". و ينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكنزي إلى:

- استهلاك تلقائي (مستقل).

- استهلاك تباعي.

وعليه تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$K = K_0 + K_1 D$$

حيث إن:

ك	إجمالي الاستهلاك
ك ₀	الاستهلاك التلقائي (المستقل)
ك ₁	الميل الحدي للاستهلاك
ك ₁ د	الاستهلاك التباعي
د	الدخل المتاح

$$\text{الاستهلاك} = \text{الاستهلاك التلقائي} + \text{الاستهلاك التباعي}.$$

وكما يتضح من الدالة أن هناك جزء من الاستهلاك ثابت لا يتأثر بالدخل مهما كان حجمه حتى، و إن كان ذلك الدخل مساوياً للصفر، و هذا بدون شك يتماشى مع واقع

الحياة حيث لا يمكن تصور إنسان يعيش بدون استهلاك حتى وإن كان معدماً و لا دخل له، بل لابد له أن يستهلك، و هذا الجزء الذي يستهلكه هو ما يعرف بالاستهلاك التلقائي أو المستقل، و الذي نعرفه بأنه ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يتأثر بتغيرات الدخل. بجانب ذلك هناك جزء آخر من الاستهلاك يتأثر بالدخل ويتغير مع كل تغير يطرأ عليه وهو الاستهلاك التبعي أي الاستهلاك الذي يتبع الدخل في تغيراته، فيزيد مع زيادته وينخفض مع انخفاضه.

لو كانت دالة الاستهلاك هي: $K = 200 + 0.6D$ ، فهذا يعني أن الاستهلاك التلقائي يساوي 200 والميل الحدي للاستهلاك هو 0.6، و الجدول اللاحق يوضح لنا مقدار الاستهلاك والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل في الثلاثة أعمدة الأولى، والتي يمكن الحصول عليها بالتعويض في معادلة الاستهلاك عند كل مستوى للدخل.

جدول (1)

العلاقة ما بين الدخل والاستهلاك والادخار

الدخل د	الاستهلاك ك	الادخار خ	الميل متوسط الاستهلاك م. م. ك	الميل متوسط الادخار م. م. خ
صفر	200	200-		
100	260	160-	2,6	1,6-
200	320	120-	1,6	0,6-
300	380	80-	1,27	0,27-
400	440	40-	1,1	0,1-
500	500	صفر	1	صفر
600	560	40	0,93	0,067
700	620	80	0,89	0,11
800	680	120	0,85	0,15

هذا ويلاحظ تزايد كل من الاستهلاك والادخار مع كل زيادة في الدخل. ونشير هنا إلى نقطة مهمة، وهي "نقطة التعادل" والتي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل، أي عند هذه النقطة ينفق الدخل بأكمله على الاستهلاك، والادخار يكون صفراً. وقبل نقطة

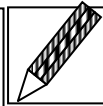
التعادل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، وعليه يكون الادخار سالباً، أما بعدها، فيصبح الاستهلاك أقل من الدخل، ويكون للادخار قيم موجبة. أما العمود الرابع، فيمثل الميل المتوسط للاستهلاك **Average Propensity to Consume**، ونرمز له بالرمز (م.م.ك)، وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق على الاستهلاك من الدخل"، ونحصل عليه بقسمة الاستهلاك على الدخل. أي:

$$\frac{\text{إجمالي الاستهلاك (ك)}}{\text{الدخل المتاح (د)}}$$

$$\frac{\text{الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.ك)}}{\text{الدخل المتاح (د)}} = \frac{\text{الاستهلاك (ك)}}{\text{الدخل المتاح (د)}}$$

تدريب (2)

لو كانت دالة الاستهلاك هي ك = 0.6 + 200 د، جد الاستهلاك لو أن الدخل المتاح يساوي 500.



بينما يوضح العمود الخامس **الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save** وهو عبارة عن "نسبة ما يدخر من الدخل، ويرمز له بالرمز (م.م.خ) ويساوي:

$$\frac{\text{الميل المتوسط للادخار (م.م.خ)}}{\text{الدخل المتاح (د)}} = \frac{\text{إجمالي الادخار (خ)}}{\text{الدخل المتاح (د)}}$$

و كما نلاحظ من الجدول أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل، في حين يتزايد الميل المتوسط للادخار. هذا علماً بأن الميل المتوسط للاستهلاك زائداً الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح.

$$\text{الاستهلاك} + \text{الادخار} = \text{الدخل.}$$

$$\text{ك} + \text{خ} = \text{د}$$

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للاادخار = التغير الحدي للاستهلاك +
التغير الحدي للدخل = 1

$$م.م.ك + م.م.خ = م.م.ك + م.م.خ = م.م.ك = م.ح.خ = 1$$

وعند نقطة التعادل يكون الميل المتوسط للاستهلاك = الواحد الصحيح، والميل المتوسط للاادخار = الصفر. أما القادمون السادس والسابع من الجدول فيوضحان كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاادخار. **الميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume** هو عبارة عن "نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة"، ونرمز له بالرمز (م.ح.ك)، ويساوي:

$$\left\{ \frac{\Delta}{\Delta} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك س}}{\text{التغير في الدخل د}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.ك)} \right\}$$

الميل الحدي للاادخار Marginal Propensity to Save هو "نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة"، و نرمز له بالرمز (م.ح.خ)، أي أن :

$$\left\{ \frac{\Delta}{\Delta} = \frac{\text{التغير في الادخار خ}}{\text{التغير في الدخل د}} = \text{الميل الحدي للاادخار (م.ح.خ)} \right\}$$

والميل الحدي للاادخار يساوي أيضاً الميل الحدي للاستهلاك مطروحاً من الواحد الصحيح (1- س₁) ، وذلك لكون مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاادخار يساوي الواحد الصحيح، بمعنى:

$$1 = \frac{\Delta}{\Delta} + \frac{\Delta}{\Delta} = م.ح.ك + م.ح.خ$$

ويمكننا إيجاد دالة الادخار من دالة الاستهلاك السابقة بعد معرفة الميل الحدي للادخار، أما الادخار التلقائي أو المستقل، فيكون سالباً، لأن وجود استهلاك عند الدخل صفر يعني ادخار سالب، وتكون دالة الادخار على النحو التالي:

$$X = -K_0 + (1 - K_1) D$$

إذا تغيرت دالة الاستهلاك إلى الآتي: $0.6 + 100 D$

و بمعلومية دالة الاستهلاك في المثال أعلاه، تكون دالة الادخار كالتالي:

$$X = -100 + (0.6 - 1) D \leftarrow -200 + 0.4 D$$

و نلاحظ أن كلاً من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يكونان ثابتين عند كل مستوى من مستويات الدخل، وذلك لكون دالتي الاستهلاك والادخار خطيتين.

جدول رقم (2)

الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

الدخل د	الاستهلاك ك	الادخار خ	م.م.ك (الميل المتوسط للاستهلاك)	م.م.خ (الميل المتوسط للاادخار)	م.ح.ك (الميل الحدي للاستهلاك)	م.ح.خ (الميل الحدي للاادخار)
صفر	200	200-	-	-	-	-
100	260	160-	2.6	1.6-	0.6	0.4
200	320	120-	1.6	0.6-	0.6	0.4
300	380	80-	1.3	0.3-	0.6	0.4
400	440	40-	1.1	0.1-	0.6	0.4
500	500	صفر	1	صفر	0.6	0.4
600	560	40	0.93	0.07	0.6	0.4
700	620	80	0.89	0.11	0.6	0.4
800	680	120	0.85	0.15	0.6	0.4

نشاط



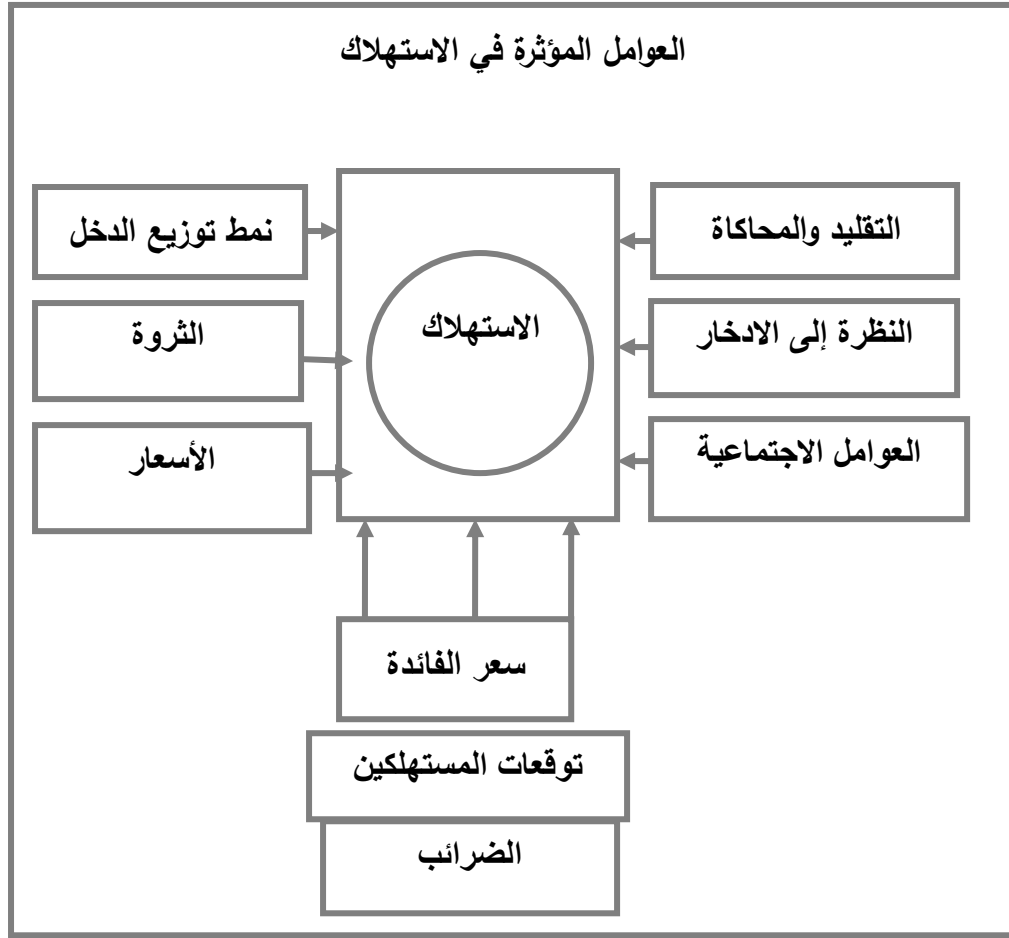
قد تبين لنا أن الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = 1.
وكذلك التغير الحدي للاستهلاك + التغير الحدي للدخل = 1.
كيف نستفيد من هذه العلاقة بين الاستهلاك والادخار شارك زملاءك
النقاش.

2.2 العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك

تناولنا فيما سبق الدخل المتاح كعامل أساسي مؤثر في الاستهلاك، ومن ثم في الادخار، وكان التغير في مستوى الدخل متاح يؤدي إلى التغير وفي الاتجاه نفسه في كل من الاستهلاك والادخار، وكل تغير من هذه التغيرات ينقلنا من نقطة إلى أخرى على منحنى دالة الاستهلاك أو الادخار نفسه. وقد ذكرنا أننا في علاقة الاستهلاك بالدخل قد استبعدنا جميع العوامل الأخرى المؤثرة في الاستهلاك و التي تعمل على زيادة الاستهلاك أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل. وعلى ذلك فإن تغير تلك العوامل يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بأكملها إلى أعلى في حالة زيادة الاستهلاك، وإلى أسفل في حالة انخفاضه.

ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة في الاستهلاك، وبالتالي في الشكل أدناه.

شكل(4)



أولاً: التقليد و المحاكاة

عزيزي الدارس، يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل المهمة التي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتد استخدامها، ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران، ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد

المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في بعض الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

ثانياً: النظرة إلى الادخار

إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح ومباشر في حجم الاستهلاك، وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية. فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم، فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبوبون للاستهلاك بطبعهم، فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية

هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي و دخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأان بالتناقص في سن الشيخوخة. وتأخذ نسبة الدخل المدخرة النمط نفسه حيث يزيد الادخار في سن الشباب، ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

رابعاً: نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل مقارنة بدخلها وادخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة

كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

خامساً: الثروة

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين، فيثبت الاستهلاك نوعاً ما، و قد يبدأ في زيادة مدخراته، وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة ورصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك، فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة، أو عوائد الاستثمارات، أو الأوراق المالية قصيرة الأجل (تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان؛ فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك، فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشتريين، و بالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

سادساً: المستوى العام للأسعار

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة وبصفة مبدئية، فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، ولكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخل النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي، فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة، و ارتفعت الدخل بالنسبة نفسها، فإن الدخل الحقيقية لن تتغير، وبالتالي يبقى الاستهلاك كما هو و لا يتغير. هذا و نشير هنا إلى ما يعرف بـ **خداع النقود Money Illusion** والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير، وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

سابعاً: سعر الفائدة

أكدت النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته، فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل؟ لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية أن العلاقة بين الاستهلاك، وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

ثامناً: توقعات المستهلكين

تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل، فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل، فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل، فينخفض الاستهلاك، هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، والعكس بالعكس.

تاسعاً: الضرائب

تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك، و من ثم على الادخار حيث تعتبرالضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل، فيشار إليها بالادخار الحكومي (أو الادخار العام)، حيث إن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار الحكومي، والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

أسئلة تقويم ذاتي



1. حدد العلاقة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل.
2. اكتب دالة الاستهلاك.
3. اكتب معادلة الميل المتوسط للادخار.
4. اكتب معادلة الميل الحدي للادخار.
5. اذكر العوامل الغير دخلية المحددة للاستهلاك.

3.2 الاستثمار

الاستثمار Investment هو العامل الثاني المكون للطلب الكلي بعد الاستهلاك، والاستثمار هو إضافة إلى الأصول الإنتاجية ويمثل تياراً من الإنفاق على الأصول الإنتاجية ، والذي تتمثل علاقته بالادخار فيما يلي:-
إذا كان الادخار هو ذلك الجزء الذي يتبقى من الدخل المتاح بعد الاستهلاك، والاستثمار هو الجزء الذي لم ينفق على الاستهلاك من الدخل فإن:

الادخار = الدخل المتاح - الانفاق الاستهلاكي

الاستثمار = الدخل المتاح - الانفاق الاستهلاكي

وعليه يكون:

الاستثمار = الادخار ، وبالتحديد يكون:

الاستثمار المحقق (الفعلي) = الادخار المحقق (الفعلي)

أي أن الاستثمار والادخار المحققين يتساويان عند كل مستوى من مستويات الدخل، أما الاستثمار المخطط والادخار المخطط، فلا يتساويان إلا عند التوازن، وذلك لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

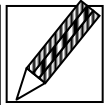
الادخار يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة؛ منها:

1. الادخار لتدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة صيفية معينة أو غير ذلك.
2. الادخار لترك أموال، أو عقار، أو أي صورة من صور الثروة للأبناء.
3. الادخار لعدم الشعور بالأمان، والرغبة في تأمين المستقبل.
4. الادخار رغبة في تكوين ثروة.
5. الادخار حباً في المال فقط واكتنازه.

ومهما كانت دوافع الادخار، فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع، والذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الأعمال، حيث يهدف المستثمرون بشكل أساسي إلى تحقيق أكبر عائد مادي ممكن. ولذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما يعتزم رجال الأعمال استثماره، لكون هذا الأخير يتطلب اتباع سياسة اقتصادية سليمة تضمن توافر الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوظيف الكامل، خاصة وأن الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة تخرج عن النظام الاقتصادي نفسه كالتقدم التكنولوجي وحالات التفاؤل والتشاؤم لرجال الأعمال، فضلاً عن الضرائب والسياسات المالية والنقدية للدولة. هذا وتتنضح الأهمية الكبرى للاستثمار في كونه يمثل حقناً لتيار الدخل (الإنفاق)، وتغيراته تسبب الرواج (الكساد في الاقتصاد)، وعليه فالاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وهو السبب الرئيس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

تدريب (3)

كيف يساوي الاستثمار الادخار؛ ما هي الدول التي استطاعت تحقيق ذلك؟



أولاً: أنواع الاستثمار

(أ) الاستثمار في المخزون

يعد الاستثمار في المخزون من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أنه أسرعها تفجراً وتأثيراً على الاقتصاد القومي، وهو يساهم بفعالية في تحريك منحنى الاستثمار. فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها من المواد الأولية، والسلع المصنعة، أو النصف مصنعة لمواجهة تقلبات الطلب. ورغم تكلفة الاحتفاظ بالمخزون والمتمثلة في تكلفة النقود المتعطلة فيه، إلا أن هذه التكلفة يكون لها ما يبررها، كتجنب تكاليف أخرى، مثل تكاليف التوسع والانكماش في الإنتاج.

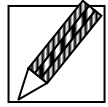
(ب) الاستثمار في تشييد المساكن

هذا الاستثمار يمثل جزءاً مهماً من الاستثمارات الكلية، وحركة تشييد المباني تتوقف بدورها على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة مثلاً، والزيادة السكانية التي تتطلب استثماراً أكثر في تشييد المباني، كذلك فإن تغيير سن الزواج يؤثر على حجم الاستثمارات اللازمة، إضافة إلى التوزيع العمري و النوعي للسكان.

(ج) الاستثمار في المصانع و المعدات و الآلات

هذا النوع من الاستثمار له اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين خاصة لما له من آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي، وما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع و في مجالات مختلفة. والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع، والمعدات، والآلات بهدف تحقيق الربح.

تدريب (4)



من خلال الواقع المعيشي في السودان اكتب عن دافع الاستثمار في المصاريف، والمعدات، والآلات معدداً أسباب عدم النجاح، مع ذكر بعض النماذج الناتجة في هذا المجال.

ثانياً: العوامل المؤثرة و المحددة للاستثمار

لعل أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار و المحددة له تتلخص فيما يلي:

(أ) التقدم التكنولوجي

إن تطبيق الاختراعات الجديدة ومسايرة طرق التقدم التكنولوجي Technological Progress الحديثة مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة، أو في الأسواق التي تهدف إلى تحسين هذه المراكز، هذا إضافة إلى دورها في زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

(ب) الزيادة السكانية

تؤثر الزيادة السكانية على الطلب الاستثماري مباشرة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في تشييد المباني السكنية، كما تؤثر على الطلب الاستهلاكي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية المختلفة. هذا ويؤثر التوزيع العمري للسكان على حجم الاستثمارات المطلوبة.

(ج) سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال أو السلع الرأسمالية، فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر في سبيل الحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، و بالتالي كلما كان سعر الفائدة أكبر، كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وبالعكس.

(د) السياسات الاقتصادية

يصعب تقدير أثر السياسات الاقتصادية الحكومية على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد تكون السياسات الحكومية في صالح المنشآت، فتؤدي بصورة أو بأخرى إلى تخفيض الظروف الصعبة لنشاطاتها، فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات. وقد تكون السياسات موجهة في غير صالح القطاع الخاص، أو منافسة

لأنشطته فتتخفّض الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تتخفّض تلك الاستثمارات.

(هـ) رصيد السلع الرأسمالية

إن توافر رصيد كبير من السلع الرأسمالية يؤخر الاستثمارات، فكلما كانت المنشآت تمتلك رصيماً أكبر من السلع الرأسمالية وفائضاً في الطاقة الإنتاجية ورصيد كبير من السلع النهائية، كلما قلّ ذلك من الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

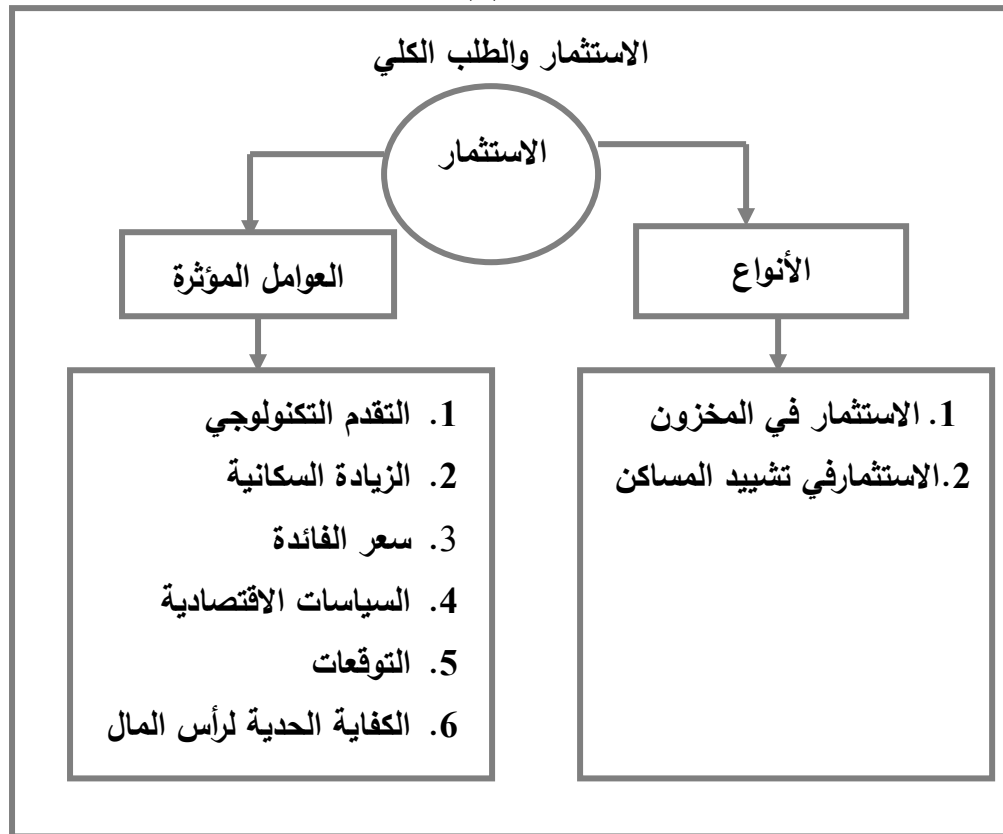
(و) التوقعات

إن توقعات رجال الأعمال إنما هي انعكاس للحالة الجارية للنشاط الاقتصادي، فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة وفي تحسن وازدهار، فإن ذلك يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال حول ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، مما يترتب عليه زيادة في الاستثمارات، أما في حالة ركود النشاط الاقتصادي، فتسود حالة من التشاؤم بين رجال الأعمال فيخفّضون من استثماراتهم.

(ز) الكفاية الحدية لرأس المال

الكفاية الحدية لرأس المال Marginal Efficiency of Capital هي "سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل (سعر العرض)". فعندما يقوم رجال الأعمال بالاستثمارات في أصل رأسمالي، فإنه يقوم بتقدير الغلات الصافية من هذا الأصل طيلة فترة بقائه صالحاً للاستعمال، الغلات الصافية تعني "مقدار إيرادات المشروع بعد خصم جميع التكاليف ما عدا سعر الفائدة المدفوعة و تكلفة استهلاك رأس المال"، ثم يقوم بعد ذلك بخصم تلك الغلات بسعر خصم معين كفيل بجعل القيمة الحالية للغلات مساوياً لسعر الأصل، ليحصل على الكفاية الحدية لرأس المال. فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فإن المشروع يكون مربحاً، مما يشجع على الاستثمار، لكون العائد أكبر من تكلفة الحصول على رأس المال. والعكس صحيح في حالة ما إذا كان سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال.

شكل (5)



أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الأول:

بمعلومية دالة الاستهلاك: $K = 300 + 0.8D$ ، أجب على ما يلي:

أ. أكمل بيانات الجدول.

ب. جذ نقطة التعادل جبرياً.

ج. اشتق دالة الادخار.

الدخل	الاستهلاك	الادخار	م.م.ك	م.م.خ	م.ح.ك	م.ح.خ
صفر						
400						
800						
1200						
1600						

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الثاني:

مستخدمًا المعادلة: $K = 20 + 0.9D$ ، كون جدولاً للاستهلاك والادخار عند مستويات الدخل التالية: 100، 250، 300، 450.

هل تظهر نقطة التعادل على الجدول؟ جدها.

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الثاني:

مستخدمًا المعادلة: $K = 20 + 0.9D$ ، كون جدولاً للاستهلاك والادخار عند مستويات الدخل التالية: 100، 250، 300، 450. هل تظهر نقطة التعادل على الجدول؟ أوجدها.

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الثالث:

- مستعيناً بالرسم التالي، أوجد كل من:-
- أ- دالة الاستهلاك.
 - ب- دالة الادخار و ارسماها.
 - ج- الميل المتوسط للاستهلاك عند مستوى الدخل 400

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الرابع:

- إذا كانت دالة الاستهلاك هي $500 + 0.75D$ ، والاستثمار $\bar{I} = 200$ فالمطلوب:
- أ- حساب مستوى الدخل التوازني.
 - ب- حساب مضاعف الاستثمار.
 - ج- ما مقدار الزيادة التي تحدث في الدخل إذا زاد الاستثمار بمقدار 50 وحدة.

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الخامس:

لو أعطيت دالة الاستهلاك: $0.6 + 80$ د فأكمل بيانات الجدول ثم جد كل من:

- دالة الادخار.
- مستوى الدخل التوازني.
- مضاعف الاستثمار.
- مستوى التوازن بعد زيادة الاستثمار بمقدار 40.

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	م.م.س	الانفاق الكلي
50			100		
150					
250					
350					
450					
550					
650					
750					

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال السادس:

إذا كان مضاعف الاستثمار = 5، فأوجد الميل الحدي للادخار ثم حدد المستوى التوازني للدخل للاقتصاد إذا كان الاستهلاك التلقائي = 200 و الاستثمار = 150.

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال السابع:

إذا كانت دالة الاستهلاك هي $-K = 150 + 0.75$ ، فاشتق دالة الادخار وارسمها مبيناً أثر تغير الاستثمار من 100 إلى 200 على المستوى التوازني للدخل.

أسئلة تقويم ذاتي



السؤال الثامن:

من بيانات الجدول، أجب عن الآتي:

أ- ما هي دالة الاستهلاك الممثلة للعلاقة الموضحة بالجدول؟

ب- أكمل بيانات الجدول.

ت- ما هو المستوى التوازني للدخل؟ و ضحه بالرسم.

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	م.م.س	م.م.خ	الإنفاق الكلي
صفر	60		40			
100	140					
200	220					
300	300					
400	380					
500	460					
600	540					
700	620					

أسئلة تقويم ذاتي

السؤال التاسع:

إذا كانت دالة الاستهلاك $= 400 + 0.8 د$ ، ث $= 100$ فاحسب مستوى الدخل الذي يحقق التوازن، ثم أكمل بيانات الجدول.

الدخل	استهلاك	ادخار	استثمار	م.م.س	م.م.خ	م.ح.خ	الإنفاق الكلي
500							
1000							
1500							
2000							
2500							
3000							

أسئلة تقويم ذاتي

السؤال العاشر:

إذا كانت دالة الاستهلاك هي: $= 150 + 0.75 د$ ، فأوجد:

أ - نقطة التعادل.

ب- دالة الادخار.

ج- مستوى الدخل الذي يحقق التوازن إذا علمت أن الاستثمار $= 70$

د- هل يتحقق شرط التوازن: الاستثمار المخطط = الادخار المخطط عند مستوى الدخل السابق؟ أثبت ذلك.

الخلاصة

عزيزي الدارس، يعرف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي يرغب المجتمع في الإنفاق والحصول عليها، ومنحنى الطلب له ميل سالب من أعلى إلى أسفل، وله علاقة عكسية مع السعر والعناصر المكونة للطلب الكلي هي: الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، وصافي التعامل الخارجي - الفرق بين الصادرات والواردات، العرض يعني مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة ميل منحنى العرض موجب تغيير في المدى الطويل إلى خط عمودي عندما يصل الاقتصاد الكلي إلى مستوى التشغيل الكامل عند بلوغ الطاقة الإنتاجية القصوى.

الهدف من قياس الدخل القومي الإجمالي هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، هذا التوازن يختلف فيه النظرية التقليدية، والنظرية الكنزوية، والنظرية التقليدية هي نتاج النظام الرأسمالي، فهي ترى أن قانون العرض والطلب قادر على تصحيح عدم التوازن وانخفاض الأجور يؤدي ارتفاع الأرباح، ونرى النظرية الكنزوية عكس ذلك تماماً ترى أن ارتفاع الأجور يزيد من الاستهلاك، وأن تدخل الدولة يجب أن يتم تصحيح اختلال التوازن هناك توازن داخلي، والكنزيون يرون أن التوازن الداخلي عند التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية.

وأن العوامل التي تؤثر في الاستهلاك هي التقليد، والمحاكاة، والنظرة إلى الادخار، والعوامل الاجتماعية. ونمط توزيع الدخل والثروة. والمستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة وتوقعات المستهلكين، والضرائب.

هنالك نظرية تقول بأن الاستثمار يساوي الادخار ، كما أن هنالك أنواع من الاستثمار، وهي الاستثمار في المخزون، والاستثمار في تشييد المساكن، والاستثمار في المصانع، والمعدات، والآلات، وأن هنالك عوامل تؤثر على الاستثمار منها التقدم التكنولوجي والزيادة في السكان، سعر الفائدة والسياسات الاقتصادية للدولة ورصيد السلع الرأسمالية، والتوقعات، والكفاية الحدية لرأس المال.

والله ولي التوفيق،،،

لمحة مسبقة عن الوحدة الدارسية التالية

عزيزي الدارس، الوحدة التالية هي امتداد لهذه الوحدة، فهي تُعنى بتوضيح كيفية حساب الدخل التوازني عندما يتكون النموذج من ثلاثة قطاعات قطاع المنتجين، وقطاع المستهلكين، والقطاع الحكومي. الجديد هو استخدام الصيغة الرياضية أرجو أن تكون وحدة خفيفة الظل وتسعد بدراستها.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

مرحلة التوظيف الكامل بعناصر الإنتاج كماً ونوعاً عند استغلال هذه العناصر استغلالاً كاملاً حتى بلوغ الحد الأقصى للإنتاج، حيث لا يمكن إضافة وحدة إنتاجية أخرى هذا بالنسبة للإنتاج.

أما التوظيف الكامل هي سياسة تتخذها بعض الدول مثل الدول الإسكندنافية بهدف بلوغ مجتمع الرفاهية الاجتماعية هذه السياسة تحتم على الدولة إيجاد عمل لكل راغب وقادر على العمل ، وإن لم تجد له عمل في الوقت الحالي تدفع له مرتب حتى إيجاد العمل المناسب له.

تدريب (2)

لو أن دالة الاستهلاك هي : $K = 200 + 0.6D$ والدخل المتاح له يساوي 500.

الحل

$$K = 200 + 0.6 \times 500$$

$$K = 200 + 300$$

الاستهلاك = الدخل وهي نقطة التعادل.

تدريب (3)

المعادلة التي حددت بأن:

الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي

وأن الاستثمار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي.

الاستثمار المحقق الفعلي = الادخار المحقق الفعلي

حددت بأن الاستثمار والادخار المحققين يتساويان عند كل مستوى من مستويات الدخل.

أما الاستثمار المخطط والادخار المخطط لا يتساويان إلا عند التوازن، هذا نظرياً أما في الواقع، فأن البنوك في الدول المتقدمة لها دور كبير جداً في هذا الاتجاه، حيث إن هناك دول وصلت المصارف فيها بأن يتم صرف مرتبات العاملين في القطاع الخاص والعام من خلال المصارف، حيث بلغت النسبة في بعض الدول إلى 99%. وشجعت تلك المصارف على التعامل من خلال البنوك للشركات والأفراد بدفع نسبة فائدة للحسابات الجارية ومنعت تسرب النقود إلى أيدي الأفراد بإصدار مجموعة من النظم الحديثة التي تعمل بالبطاقة الائتمانية والإنترنت في عمليات الدفع. هذا يفيد بأن الادخار في حسابات داخل البنوك وليس بأيدي الأفراد، حيث يمكن استثمار ذلك الادخار نسبة تصل إلى 100% وبحكم أن الاستهلاك لا يتم إلا من خلال التحويل من حساب إلى حساب، وهذا يزيد من فرصة أن يكون الاستثمار يساوي الادخار. وهذا يفيد الدول النامية بأن التقدم يتم بكامل القوى الاقتصادية من خلال البنوك. وألا تترك أموال مكتنزة في أيدي المواطنين من غير استثمار.

تدريب (4)

الاستثمار في المصانع، والمعدات، والآلات في السودان هذا القطاع قد عانى كثيراً من السياسات الحكومية، خاصة في توفير البنية التحتية من طرق مرصوفة وكهرباء مستقرة، بأسعار معقولة، ومناسبة، وتشجيعية، إلى جانب تعدد وكثرة أنواع الضرائب، والجمارك العالية على استيراد مدخلات الإنتاج. كما أن العمالة المحلية لا تتصف بالمهارة والتفاني في العمل، والإخلاص للعمل والأمانة.

والأكثر من ذلك هو إغراق السوق بالمنتجات المستوردة بأسعار أقل من المنتج المحلي. لذا نجد عزوف المستثمرين في القيام باستثمارات جديد كما أن المصانع القديمة في معظم الأحوال قد تم اغلاقها. مع ذلك هنالك استثناء هنالك صناعات ناجحة مثل شركة جيا، لأنها وجدت التشجيع والرعاية من الدولة، وكذلك صناعة السكر والأسمنت.

مسرد المصطلحات

➤ الطلب الكلي: Aggregate Demand

هو إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها، والقطاعات هي القطاع الأسري الاستهلاكي، والقطاع الإنتاجي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخارجي منحني الطلب له ميل سالب.

➤ العرض الكلي: Aggregate Supply

العرض الكلي يعني مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ومنحنى العرض في المدى القصير له ميل موجب، أما في المدى الطويل، فهو عبارة عن خط عمودي لوصول الاقتصاد إلى طاقة الإنتاج القصوى.

➤ التوازن الداخلي: Internal Balance

شرط التوازن الداخلي في النظرية الكنزية هو التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية لثبات حجم الاستهلاك في المدى القصير. أما مفهوم التوازن في النظرية التقليدية، هو أن الطلب الكلي يكون دائماً مساوياً للعرض الكلي، ويكون الناتج والدخل عند مستوى التشغيل الكامل: Full Operation.

➤ التوازن الخارجي: External Balance

مقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل قوى خارجية. أما النظرية الكنزية ترى وجوب مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في الاقتصاد المغلق أما الاقتصاد المفتوح، فإن التوازن بتحقيق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب مع صافي التعامل مع العالم الخارجي.

➤ الفجوة الانكماشية: Deflationary Gap

تكون في حالة انخفاض الطلب الكلي عن مستوى التوظيف الكامل عندها يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل أقل من العرض الكلي والاستثمار أقل من مدخرات التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته بمعنى وجود بطالة، وركود، وقصور، وعجز في الطلب.

➤ الفجوة التضخمية: Inflationary Gap

لو أن الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظيف الكامل، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظيف الكامل يكون مستوى الإنفاق في الاقتصاد أعلى من قيمة الناتج الكامل والطلب الفعال أكبر من مستوى الناتج الذي تحدده إمكانيات الاقتصاد عندما تكون القيمة النقدية تعرف القيمة الحقيقية للإنتاج هذا الفائض في الطلب يعرف بالفجوة التضخمية.

➤ الميل المتوسط للاستهلاك: Average Propensity to Consume

هو ما ينفق الاستهلاك من الداخل ونحصل عليه بقسمة الاستهلاك على الدخل ويرمز اليه (م.م.ك.)

➤ الميل الحدي للادخار: Marginal Propensity to Save

هو نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة ويرمز إليه (م.ح.ج) الميل الحدي للادخار (م.ح.خ) = $\frac{\text{التغير في الادخار (خ)}}{\text{التغير في الدخل (د)}}$ وتكون دالة الادخار: $خ = 1 - (1 - ك_1) د$

➤ الميل الحدي للاستهلاك: Marginal Propensity to Consume

هو عبارة عن نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة لتغير الدخل بوحدة واحدة ويرمز له ب م ح ك.

المعادلة هي: الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\text{التغير في الاستهلاك (س)}}{\text{التغير في الدخل (د)}}$

➤ الكفاية الحدية لرأس المال: The Marginal Efficiency to capital

هي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع إيرادات المشروع بعد خصم جميع التكاليف ماعدا سعر الفائدة والاستهلاك، والتي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفة هذا الأصل (سعر العرض).

عندما تحصل على الكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، فإن المشروع يكون مربحاً، مما يشجع على الاستثمار.

المصادر والمراجع

1. محمد درار الخضر، مقدمة في علم الاقتصاد، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة : الخرطوم، 2005م)
2. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي. عمان: عالم الكتب الحديث 2007م.
3. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد، أصول علم الاقتصاد: رؤية إسلامية، 2004م.
4. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي: بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل، 2003م.
5. أحمد سعيد بامخرمة ، محمد حمدان العصيمي، المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي دار الزهراء للنشر والتوزيع : الرياض ، 1417هـ.



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
143	المقدمة
143	تمهيد
144	أهداف الوحدة
145	1. الإنفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل
147	2. الضرائب والمستوى التوازني للدخل
147	1.2 الضرائب كمتغير خارجي
149	2.2 الضرائب كدالة في الدخل
152	3. مضاعف الاستثمار
152	1.3 مضاعف الاستثمار (عندما يكون الاستثمار متغير خارجي)
153	2.3 مضاعف الاستثمار (عندما يكون الاستثمار متغير داخلي)
155	4. مضاعفي الإنفاق الحكومي
155	1.4 مضاعف الإنفاق الحكومي (عندما تكون الضرائب متغير خارجي)
156	2.4 مضاعف الإنفاق الحكومي (عندما تكون الضرائب متغير داخلي)
158	5. مضاعف الموازنة العامة المتوازنة
160	الخلاصة
161	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية القادمة
162	إجابات التدريبات
164	مسرد المصطلحات
165	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الرابعة من مقرر (الاقتصاد الكلي)، تتألف هذه الوحدة من خمسة أجزاء رئيسية، وتُعنى بتوضيح كيفية حساب الدخل التوازني عندما يتكون النموذج من ثلاثة قطاعات قطاع المنتجين، وقطاع المستهلكين، والقطاع الحكومي.

حيث يستعرض القسم الأول: الصيغة الرياضية لدالة الإنفاق الحكومي، والعوامل التي تؤثر على الإنفاق الحكومي.

أما في القسم الثاني: فيتم استعراض دالة الضرائب، وكيفية إضافتها للنموذج، الدخل التوازني.

والقسم الثالث: فيتناول مفهوم مضاعف الاستثمار وكيفية اشتقاقه رياضياً. بينما القسم الرابع: يتناول مفهوم مضاعفي الإنفاق الحكومي، والضرائب، وكيفية اشتقاقهما رياضياً، وسيتم شرح مفهوم مضاعف الموازنة العامة المتوازنة، وكيفية اشتقاقه رياضياً في القسم الخامس.

وقد زدنا هذه الوحدة بالأشكال البيانية، والرسوم إضافة لأمثلة تطبيقية توضح كيفية حساب الدخل عند إضافة الإنفاق الحكومي، والضرائب، لنموذج كينز المبسط لقطاع الأعمال، والقطاع العائلي، فاعمال الحكومة الاتحادية، والولائية، والمحلية تؤثر في مستوى الدخل وهذا يعكس الدور الاقتصادي للدولة.

وستجد في ثنايا الوحدة أسئلة للنقويم الذاتي، وتدريبات، وأنشطة ومسرداً للمصطلحات، وقائمة بأسماء المراجع، والمصادر، وتلخيصاً لما درسته في هذه الوحدة.

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى دراسة محتوى الوحدة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون

قادرًا على أن:-

➤ تحسب المستوى التوازني للدخل إذا أضيف كلاً من الإنفاق

الحكومي، والضرائب لأنموذج كينز المبسط.

➤ تشرح مضاعف الاستثمار، وكيفية حسابه في الحالتين، أي عندما

يكون الاستثمار متغيراً خارجياً، أو داخلياً.

➤ توضح مضاعفي الإنفاق الحكومي، والضرائب، وكيفية حسابهما

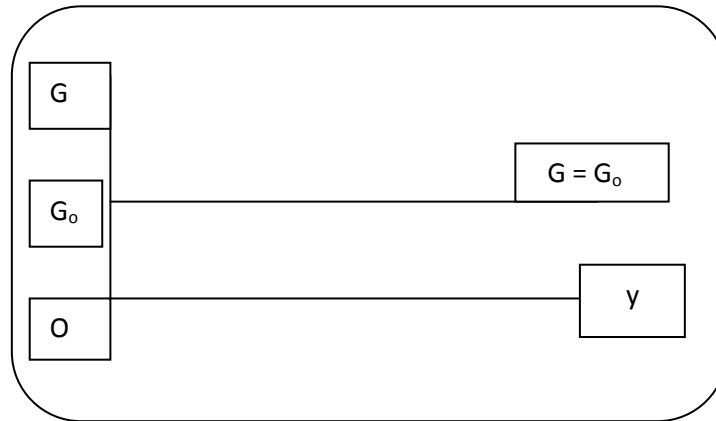
رياضياً.

1. الانفاق الحكومي والمستوى التوازني للدخل

عزيزي الدارس، نبدأ دراسة هذه الوحدة بالقسم الأول لنتعرف على الإنفاق الحكومي، والمستوى التوازني للدخل، نفترض أن الانفاق الحكومي (G) متغير خارجي حيث يحدد من قبل الجهاز التشريعي، والتنفيذي، وهذا يعني أن مشتريات الحكومة ثابتة في البداية، حتى تقوم الحكومة بعمل لتغييرها. وبقياس الإنفاق الحكومي على المحور الرأسي، والدخل على المحور الأفقي، فإن دالة مشتريات الحكومة تكون موازية لمحور الدخل عند المستوى (G_0) في الشكل أدناه:

شكل (1)

دالة الإنفاق الحكومي



وعلى هذا يكون الإنفاق الحكومي (G) مستقلاً عن مستوى الدخل، ويكون النموذج الذي يتضمن المشتريات الحكومية كما يلي:

$$C = a + by, I = I_0, G = G_0$$

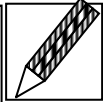
بينما يكون شرطي التوازن:

أ- العرض الكلي = الطلب الكلي $(Y = C + I + G)$

ب- الاستثمار + الإنفاق الحكومي = الادخار $(I + G = S)$

وهذا يعني أن توازن الاقتصاد يتطلب أيضاً تعادل مجموع التهربات (الادخار) مع مجموع الحقن (الانفاق الحكومي والاستثمار)، ويعني بند الحقن (injections) المبالغ التي تم ضخها الي تيار الانفاق في الاقتصاد فتضيف الي الدخل، بينما يتكون بند التهربات من المبالغ التي تستقطع وتبقى بعيداً عن تيار الإنفاق.

تدريب (1)



1. وضح بالرسم حلقة التدفق الدائري لأنموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات.
2. وضح أثر التسرب الادخاري على قيمة الإنتاج.

أسئلة تقويم ذاتي



بافتراض دالة الاستهلاك

$$C=40+0.8Y_d$$

$$\text{والاستثمار } I=60$$

والمدخرات =

$$S=Y-40-0.8Y$$

$$\text{حيث } S=Y_d-C$$

2. الضرائب والمستوى التوازني للدخل

تدخل الضرائب في النموذج عن طريق دالة الاستهلاك؛ فلا يخفى على أحد أن جزءاً كبيراً من الدخل يتجه إلى الحكومة في صورة ضرائب، ولذلك فإن الاستهلاك الآن يعتمد على الدخل بعد اقتطاع الضرائب، والدخل الممكن التصرف فيه. ونحصل على الدخل الممكن التصرف فيه (y_d) بخصم الضرائب (T) من الدخل (Y):
$$\therefore y_d = (y - t)$$

1.2 الضرائب كمتغير داخلي

ونفترض أيضاً أن الضرائب متغير خارجي، أو ضريبة ثابتة مستقلة عن الدخل، وعلى هذا تكون دالة الضريبة $T = T_0$ ويكون النموذج الآن كما يلي:

$$C = a + by_d, I = I_0, G = G_0, T = T_0$$

وشرطي التوازن:

أ. العرض الكلي = الطلب الكلي

$$Y = a + by_d + I + G$$

ب. الاستثمار + الإنفاق الحكومي = الادخار + الضرائب

$$(I + G = S + T)$$

مثال:

$$\begin{aligned}y &= c + I + G = a + b y_d = I_o + G_o \\y &= a - b(y - I_o) + I_o + G_o \\y &= a - b I_o + 1 + G_o \\(1-b)\end{aligned}$$

إذا كانت دالة الاستهلاك

$$100 + 0.75 y_d$$

مليار جنيهه $T = 20$, مليار جنيهه $G = 20$, مليار جنيهه $I = 50$
أحسب المستويات التوازنية للدخل، الاستهلاك والادخار ؟

الحل:

شرط التوازن:

$$Y = C = I + G$$

$$\begin{aligned}y &= 100 + 0.75 y_d + 50 + 20 \\y &= 170 + 0.75(y - 20) \\ \hline y &= 170 + 0.75y - 15 \\y - 0.75y &= 155 \\0.25y &= 155 \\\therefore y &= 620 \text{ مليار جنيهه} \\C &= 100 + 0.75 y_d \\y_d = (y - t) &= 620 - 20 = 600 \text{ مليار جنيهه} \\\therefore C &= 100 + 0.75 \times 600 = 100 + 450 = 550 \\\therefore C &= 550 \text{ مليار جنيهه} \\S = y_d - c &= 600 - 550 = 50\end{aligned}$$

- لاحظ أنه مع وجود الضرائب في النموذج فإن الادخار (S) لا يساوي الفرق بين الدخل (Y)، والاستهلاك (C)، ولكنه يساوي الفرق بين الاستهلاك، والدخل الممكن التصرف فيه (yd).
- بالتعويض في شرطي التوازن (للتأكد من أن الإجابات صحيحة):

1.

$$\frac{y = c + 1 + G}{620 = 550 + 50 + 20}$$

2.

$$\frac{I + G = s + T}{50 + 20 = 50 + 20}$$

2.2 الضرائب كدالة في الدخل

لقد افترضنا سابقاً أن الضرائب متغير خارجي (أي لا تعتمد على مستوى الدخل) وبعض من الضرائب لها هذا الطابع مثل ضريبة أرباح الأعمال، وكثير منها ليس كذلك. مثلاً الضريبة على الدخل الشخصية في d ليست مستقلة عن مستوى الدخل فكلما ارتفع الدخل الشخصي فإن عبء الضريبة الشخصية يزيد. وعليه يجب أن نستبعد فرض أن الضريبة متغير خارجي، ونفترض بأنها تتغير إيجابياً مع مستوى الدخل، وللتبسيط دعنا نفترض أن الضرائب دالة خطية في الدخل، وعليه تكون الدالة الجديدة للضريبة:

$$T = T_0 + ty \quad (0 < t < 1)$$

وتعني دالة الضريبة أنه كلما زاد الدخل زادت الضريبة، ولكن ليس بنفس قيمة تغير مستوى الدخل، وعليه يكون النموذج الجديد:

$$C = a + byd, I = I_0, G = G_0, T = T_0 + ty$$

شروط التوازن تظل كما هي (لا تتغير): -

$$\begin{aligned} 1. y &= C + I + G \\ 2. I + G &= S + T \end{aligned}$$

عزيزي الدارس، إليك هذا المثال وقد سبق شرحه:

مثال:

السؤال:

إذا كانت دالة الاستهلاك: $C = 100 + 0.75y_d$

$I = 50$ مليار جنيه، $G = 20$ مليار جنيه، $T = 20 + 0.2y$

أحسب المستويات التوازنية للدخل - الاستهلاك - الادخار والضرائب ؟.

الحل

شرط التوازن: $Y = C + I + G$

$$Y = 100 + 0.75y_d + 50 + 20$$

$$Y = 170 + 0.75(y - (20 + 0.2y))$$

$$Y = 170 + 0.75(y - 0.2y - 20)$$

$$Y = 170 + 0.75(0.8y - 20)$$

$$Y = 170 + 0.6y - 15$$

$$Y - 0.6y = 155$$

$$0.4y = 155$$

$\therefore Y = 387.5$ مليار جنيه

$$Y_d = (Y - T), T = 20 + 0.2y = 20 + 0.2 \times 387.5$$

$\therefore T = 97.5$ مليار جنيه

$\therefore y_d = 387.5 - 97.5 = 290$ مليار جنيه

$$C = 100 + 0.75y_d = 100 + 0.75 \times 290 = 317.5$$

$\therefore C = 317.5$ مليار جنيه

$$S = y_d - c = 290 - 317.5 = -27.5$$
 مليار جنيه

$\therefore S = (-) 27.5$ مليار جنيه ، (وهو ما يسمى بالادخار السالب)

وبالتعويض في شرطي التوازن:

$$1. Y = C + I + G$$

$$387.5 = 317.5 + 50 + 20$$

$$2. I + G = S + T$$

$$50 + 20 = -27.5 + 97.5$$

أسئلة تقويم ذاتي



اشرح كيف يحقق التوازن في أنموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات $C+I+G$ احسب :

أ. منهج الادخار والاستثمار.

ب. بالرجوع لأسئلة التقويم الذاتي في البند (1).

3. مضاعف الاستثمار

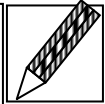
عزيزي الدارس، أن فكرة المضاعف تعني أن التغير في النفقات سواءً أكانت نفقات استهلاكية أو استثمارية، ستؤدي إلى تغيير مضاعف في الناتج المحلي، والدخل التوازني لأي اقتصاد، بمعنى أنه إذا تغيرت النفقات بجنيه واحد سيغير الناتج المحلي بأكثر من جنيه (أي أنه سيتضاعف). ويعرف المضاعف على أنه التغير في الدخل الناجم عن التغير في أوجه الإنفاق الذاتي (وهنا تحديداً يغني الاستثمار).

1.3 مضاعف الاستثمار (عندما يكون الاستثمار متغير خارجي)

ويمكن اشتقاق مضاعف الاستثمار (ونرمز له K_I) من خلال شرط التوازن:
العرض الكلي = الطلب الكلي.

$$-y = c + 1 \text{ (ولكن } c = a + by \text{)}$$

تدريب (2)



بافتراض المستوى التوازني للدخل = 500 دولار والاستثمار = 50 دولار والاستهلاك = 450 دولار فإذا زاد الإنفاق الاستثماري بمقدار 10 دولارات.

المطلوب:

- أثر الزيادة على منحنى الإنفاق بيانياً إذا كان المستوى التوازني الجديد SS.
- ب. اشتقاق قيمة المضاعف XX.

2.3 مضاعف الاستثمار (عندما يكون الاستثمار متغير داخلي)

ويمكننا عزيزي الدارس، اشتقاقه بنفس الطريقة السابقة، مع ملاحظة أن:

$$Y_0 = a + by_0 + I_0 + Ly_0$$

$$Y_0 - by_0 - Ly_0 = a + I_0$$

$$Y_0 (1 - b - L) = a + I_0$$

$$\therefore Y_0 = \frac{a + I_0}{(1 - b - L)} \quad (1) \longrightarrow$$

وإذا زاد الاستثمار إلى I_1 ، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى توازني مرتفع جديد

$$\therefore Y_1 = \frac{a + I_1}{(1 - b - L)} \quad (2) \longrightarrow$$

ب طرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نتحصل على الآتي:

$$Y_1 - Y_0 = \frac{I_1 - I_0}{1 - b - L}$$

$$\therefore \Delta Y = \frac{1}{(1 - b - L)} \times (I_1 - I_0) = \frac{1}{(1 - b - L)} \times \Delta I$$

$$\therefore K_{I*} = \Delta Y = \frac{1}{\Delta I (1 - b - L)}$$

حيث تشير $(1 - b)$ إلى الميل الحدي للادخار، و (L) إلى الميل الحدي للاستثمار،
ويترتب على علاقة الميل الحدي للادخار بالميل الحدي للاستثمار احتمالان:

أ- أن تكون $(1 - b)$ أكبر من (L) ، عندها يكون المضاعف موجباً إذ أن كلاً من

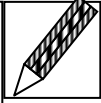
البسط، والمقام موجبان، وتسمى هذه الحالة حالة التوازن المستقر.

ب- إذا كانت $(1 - b)$ أصغر من (L) ، عندها يصبح المضاعف سالباً، وتسمى هذه

الحالة حالة التوازن غير المستقر.

تدريب (3)

أوجد قيمة المضاعف إذا كان:



أ. الميل الحدي للاستهلاك = 9,

ب. الميل الحدي للادخار = 3,

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك، وقيمة المضاعف؟

2. إذا انخفض الاستثمار بـ 20 دولاراً وكان الميل الحدي

للاستهلاك هو 6، ثم أوجد:

أ. مقدار التغير في مستوى الدخل التوازي.

ب. التغير المستقل في الإنفاق.

4. مضاعف الإنفاق الحكومي

1.4 مضاعف الإنفاق الحكومي (عندما تكون الضرائب متغير خارجي)

نستخدم نفس الأسلوب الذي بيناه سابقاً عند حساب مضاعف الاستثمار، والخطوة الأولى في هذا الصدد أن نحدد المستوى التوازني للدخل المناظر لمستوى المشتريات الحكومية (G_0)، وعلى هذا فإن:

$$Y = C + I + G \text{ شرط التوازن:}$$

$$Y_0 = a + b(Y_0 - T_0) + I_0 + G_0$$

$$Y_0 = a + bY_0 - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y_0(1 - b) = a + I_0 + G_0 - bT_0$$

$$\therefore Y_0 = \frac{a - bT_0 + I_0 + G_0}{(1 - b)}$$

$$(1)$$

فإذا زاد الإنفاق الحكومي إلى (G_1)، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى توازني جديد (Y_1).

$$\therefore Y_1 = \frac{a - bT_0 + I_1 + G_1}{(1 - b)}$$

$$(2)$$

إذا طرحنا المعادلة (1) من (2) نتحصل على الآتي: -

$$(Y_1 - Y_0) = \frac{G_1 - G_0}{(1 - b)}$$

$$(1 - b)$$

$$\therefore \Delta Y = \frac{\Delta G}{(1 - b)}$$

$$(1 - b)$$

$$\therefore K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

$$\Delta G \quad 1 - b$$

* وبنفس الطريقة يمكننا اشتقاق مضاعف الإنفاق الحكومي عندما تكون الضرائب دالة في

$$K_G^* = \frac{1}{1 - b(1 - t)} \text{ حيث } (K_G^*) \text{ الدخل ونرمز له}$$

2.4 مضاعف الإنفاق الحكومي (عندما تكون الضرائب متغير داخلي)

ويمكن اشتقاقه بنفس الطريقة التي اشتققنا بها مضاعف الإنفاق الحكومي، حيث نبدأ بأن نحدد المستوى التوازني للدخل المناظر لمستوى الضرائب (T_0) وعلى هذا فإن:

$$Y = C + I + G \quad \text{شرط التوازن:}$$

$$Y_0 = a + b(Y_0 - T_0) + I_0 + G_0$$

$$Y_0 = a + by_0 - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y_0 - by_0 = a - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y_0(1 - b) = a - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$\therefore Y_0 = \frac{a - bT_0 + I_0 + G_0}{(1 - b)}$$

$$(1) \quad \frac{a - bT_0 + I_0 + G_0}{(1 - b)} \longrightarrow$$

فإذا زادت الضرائب إلى (T_1)، فإن ذلك يؤدي إلى مستوى توازني جديد (Y_1).

$$\therefore Y_1 = \frac{a - bT_1 + I_0 + G_0}{(1 - b)}$$

$$(2) \quad \frac{a - bT_1 + I_0 + G_0}{(1 - b)} \longrightarrow$$

إذا طرحنا المعادلة (1) من (2) نتحصل على الآتي: -

$$(Y_1 - Y_0) = \frac{-bT_1 + bT_0}{(1 - b)}$$

$$(1 - b)$$

$$(Y_1 - Y_0) = \frac{-b(T_1 - T_0)}{(1 - b)}$$

$$(1 - b)$$

$$\frac{Y_1 - Y_0}{(T_1 - T_0)} = K_T = \frac{-b}{(1 - b)}$$

$$\text{or } K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1 - b}$$

وبنفس الطريقة يمكننا اشتقاق مضاعف الضرائب عندما تكون الضرائب دالة في الدخل

$$K_T^* = \frac{-b}{1 - b(1 - t)} \quad \text{ونرمز له } (K_T^*), \text{ حيث}$$

عزيري الدارس، لنقف سوياً عند هذا المثال، وحله حتى لنعبّر عن مدى فهمنا حساب المضاعف

مثال:

السؤال

إذا كانت دالة الاستهلاك $T = 50 + 0.1y$, $C = 100 + 0.8dy$, $y^* = 1285.7$

احسب مضاعفات الاستثمار، الإنفاق الحكومي والضرائب ؟

الحل

1 - مضاعف الاستثمار:

$$\begin{aligned} K_I &= \frac{1}{1 - b(1 - t)} \\ \rightarrow K_I &= \frac{1}{1 - 0.8(1 - 0.1)} \\ \rightarrow K_I &= \frac{1}{1 - (0.8 - 0.08)} = \frac{1}{1 - 0.72} = \frac{1}{0.28} = 3.57 \\ \therefore K_I &= 3.57 \end{aligned}$$

2 - مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$\begin{aligned} K_G &= \frac{1}{1 - b(1 - t)} \\ &= \frac{1}{1 - 0.8(1 - 0.1)} \\ \therefore K_G &= 3.57 \end{aligned}$$

ويعني ذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيولد زيادة مضاعفة بمقدار (3.57) في الدخل التوازني.

3 - مضاعف الضريبة الثابتة:

$$\rightarrow K_T = \frac{-b}{1-b(1-t)} = -b \times \frac{1}{1-b(1-t)}$$

$$\rightarrow K_T = -0.8 \times 3.57 = -2.856$$

4 - مضاعف الضريبة النسبية:

$$K_t = \frac{-b}{1-b(1-t)} \times y$$

$$\rightarrow K_T = -0.8 \times 3.57 \times 1285.7 = -36.72$$

ويعني ذلك أن زيادة معدل الضريبة النسبية بمقدار 1% سيولد انخفاضاً مضاعفاً بمقدار 36.72 وحدات في الدخل التوازني.

5. مضاعف الموازنة العامة المتوازنة

The Balance Budget Multiplier

إذا افترضنا أن الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب تتغير بنفس القدر ولتحديد التغيير في الدخل الناشئ عن تغيير الإنفاق على المشتريات الحكومية ($K_G \Delta G$)، والتغيير في الدخل الناشئ عن التغيير في الضرائب ($K_T \Delta T$). وفي صورة معادلة نجد أن:

$$\Delta Y = K_G \Delta G + K_T \Delta T$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G + \frac{-b}{1-b} \Delta T \quad (\text{باعتبار الضرائب متغير خارجي})$$

وبما أننا افترضنا أن التغيير في الإنفاق الحكومي (ΔG) يعادل التغيير في الضرائب (ΔT)، فيمكننا الحصول على الآتي بعد التعويض:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \Delta G + \frac{-b}{1-b} \Delta G$$

$$\therefore \Delta Y = \Delta G \left(\frac{1}{1-b} - \frac{b}{1-b} \right)$$

$$\therefore \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

$$\text{or } \Delta Y = \Delta G$$

وهذا يعني أن التغير في الدخل يساوي التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية،
وبما أن المضاعف يساوي واحد (1) في الإنفاق الحكومي، والضرائب لذا يطلق عليه
مضاعف الموازنة العامة المتوازنة.
يعيش الأثر الناجم من التغيرات المتساوية.

أسئلة تقويم ذاتي



1- إذا أعطيت النموذج التالي:

$$C = 40 + \frac{2}{3} yd, I = 150, G = 70, T = T_o = 60$$

المطلوب الآتي:

- أ. احسب المستويات التوازنية لكل من الدخل، الاستهلاك والادخار.
- ب. أحسب مضاعفات الإنفاق الحكومي، والضرائب والاستثمار.

الخلاصة

عزيزى الدارس، يمكن تلخيص أهم ماورد في هذه الوحدة فى الاتي:

- 1/ تأخذ دالة الإنفاق الحكومي الشكل التالي: $G = G_0$ ، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي (G) متغير خارجي يتم تحديده من قبل الجهاز التشريعي، والتنفيذي.
- 2/ تأخذ دالة الضرائب الشكل التالي: $T = T_0$ ، أي أن الضرائب متغير خارجي يتم تحديده من قبل الحكومة.

3/ شروط توازن الأنموذج ($Y = C + I + G$) هما:

أ- العرض الكلي = الطلب الكلي ($Y = a + byd + I + G$).

ب- الاستثمار + الإنفاق الحكومي = الادخار + الضرائب ($I + G = S + T$).

4/ عندما تكون الضرائب دالة في الدخل، يمكن كتابة دالة الضريبة على النحو التالي:

$$T = T_0 + ty \quad \text{حيث } T = \text{الميل الحدي للضريبة} \quad (0 < t < 1)$$

5/ مضاعف الإنفاق الحكومي يعني أن أي تغير في الإنفاق الحكومي سيؤدي لتغيير مضاعف في الدخل القومي، ويمكن كتابته رياضياً على النحو التالي:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

عندما تكون الضرائب متغير خارجي ($T = T_0$)

$$K_G^* = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b(1-t)}$$

عندما تكون الضرائب متغير داخلي ($T = T_0 + ty$)

6/ مضاعف الضرائب: ويعني أن أي تغير في الضرائب سيؤدي لتغير مضاعف في الدخل القومي (سالبة) ويمكن كتابته رياضياً كالآتي:

$$K_T = \frac{-b}{1 - b}$$

عندما تكون الضرائب متغير خارجي ($T = T_0$)

$$K_T^* = -b$$

$$1 - b(1-t)$$

عندما تكون الضرائب متغير داخلي ($T = T_0 + ty$)

7/ مضاعف الاستثمار، يعني أن التغير في الاستثمار سيؤدي لتغيير مضاعف في الناتج المحلي، ويمكن كتابته رياضياً على النحو التالي:

$$K_I = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

عندما يكون الاستثمار متغيراً خارجياً

$$K_{I*} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-L}$$

عندما يكون الاستثمار متغيراً داخلياً.

8/ مضاعف الموازنة العامة المتوازنة:

ويعني أنه إذا كان التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية يعادل التغير في الضرائب فإن الدخل يتغير بقدر يساوي قيمة التغير في الإنفاق على المشتريات الحكومية، وبما أن قيمة المضاعف تساوي الواحد الصحيح لذا يطلق عليه مضاعف الموازنة العامة المتوازنة

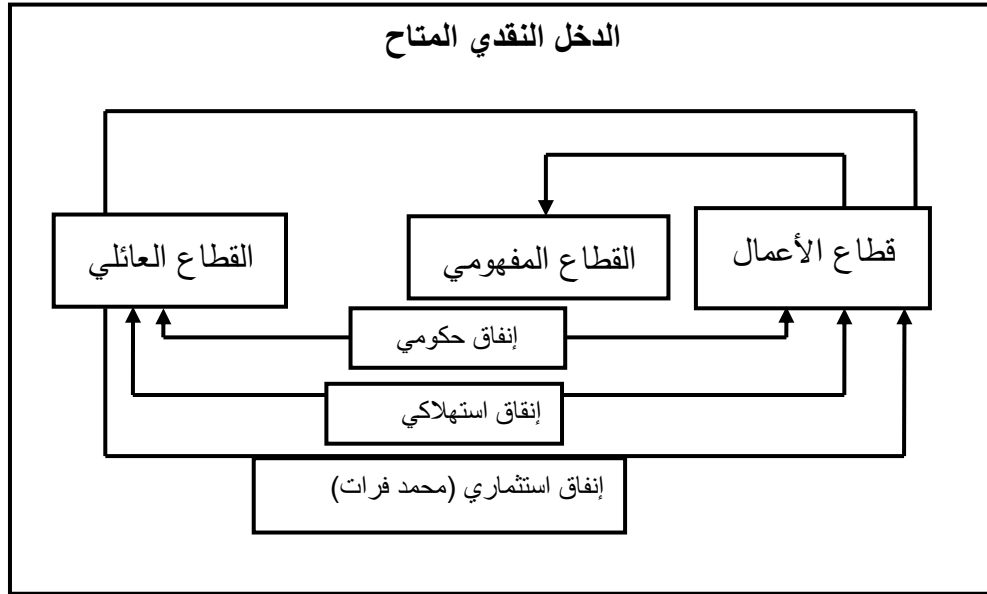
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس نخبرك بان الوحدة التالية نتناول موضوع النقود، والتضخم، والبنوك، وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية يحدثك القسم الأول: عن النقود تعريفها، ووظائفها، وقيمتها، والقسم الثاني يتناول التضخم، وطرق قياسه، وأسبابه، وآثاره الاقتصادية، ووسائل معالجته. والقسم الثالث: البنوك، ويشرحها لك حيث من أنواعها، ووظائفها، ومواردها، وسياساتها.

اجابات التدريبات

تدريب(1)

1.



2. مع بقاء الأشياء على حالها فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض المستوى التوازني

للدخل، والضرائب هي تسرب ادخاري.

مثلا لوأخذنا معادلة الإنفاق نوكد على ذلك

$$Y = c + 1 + g$$

فاذا كانت

$$C = 40 + 0.80Y$$

$$1 = 60$$

$$G = 10$$

فإن الدخل التوازني $y = 40 + 0.80Y + 60 + 10$

$$, 20Y = 110 = 550$$

فلو أضفنا ضرائب (T) قدرها 10 م في الأنموذج الدخل التوازني يكون

$$Y = 40 + 0.8(Y - 10) + 60 + 10$$

$$Y = 0.8Y + 102$$

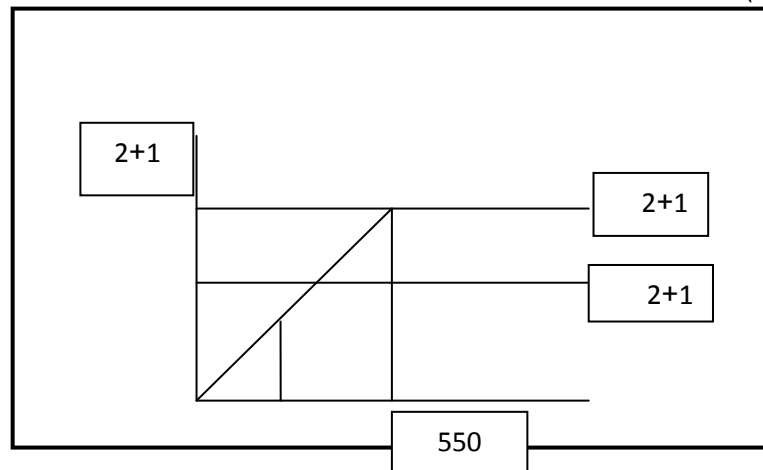
$$0.2Y = 102$$

$$Y = 510$$

إذا الدخل التوازني انخفض بمقدار 40

تدريب (2)

(أ)



(ب) قيمة المضاعف

$$5 = \frac{50}{10} dy$$

تدريب (3)

قيمة المضاعف

$$\frac{1}{1 - mpc} = \frac{1}{1 - 0.9} = 10$$

مسرد المصطلحات

- مضاعف الموازنة العامة المتوازنة: The Balance Budget Multiplier
يعيش الأثر الناجم من التغيرات المتساوية في الإنفاق الحكومي، والضرائب.
- مضاعف الضرائب: Tax Multiplier
يعيش الأثر الناجم من تغير معدل الضريبة على الدخل التوازني.
- مضاعف الإنفاق الحكومي: Government Expenditure Multiplier
يعيش الأثر الناجم من تغير الإنفاق الحكومي على الدخل التوازني.
- مضاعف الإستثمار: Investment Multiplier
يعيش الاثر الناجم من تغير الإنفاق الاستثماري على الدخل.

المراجع والمصادر

1. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **الاقتصاد الكلي**، النظرية المتوسطة، دار الخريجين للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.
2. فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز المعرفة للاستشارات المنامة، 2007م.
3. مايكل أبديمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
170	المقدمة
170	تمهيد
171	أهداف الوحدة
172	1. النقود
173	1.1 نشأة النقود وتطورها
175	2.1 تعريف النقود
177	3.1 وظائف النقود
183	4.1 قيمة النقود
186	2. التضخم
186	1.2 تعريف التضخم
180	2.2 أنواع التضخم
191	3.2 طرق قياس التضخم
196	4.2 الآثار الاقتصادية للتضخم
201	5.2 أسباب التضخم
210	6.2 وسائل معالجة التضخم
212	3. البنوك
212	1.3 تعريف البنوك
214	2.3 تخصص البنوك وأنواعها
243	الخلاصة
244	لمحة مسبقة عن الوحدة التالية
245	إجابات التدريبات

250	مسرد المصطلحات
252	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحبا بكم في هذه الوحدة الدراسية الخامسة من مقرر (الاقتصاد الكلي)، والتي خصصت لتناول مفهوم النقود، وهو موضوع مهم، لأن النقود هي الأساس في تبادل السلع والخدمات، وأن القدرة على الإنفاق محدودة بكمية النقود كما سنتناول الوحدة البنوك باعتبار أنها أكبر الوسائط المالية، وأكثرها تأثيراً في توجيه الموارد، كما أن الوحدة أفردت حيزاً لتناول ظاهرة التضخم لصلته الوثيقة بهذه المواضيع، ولأنه من أكبر الظواهر الاقتصادية الكلية تهديداً للاقتصاد. وقد تم تزويد الوحدة بعدد من التدريبات والأنشطة، وأسئلة التقويم الذاتي، نأمل أن تجد سهولة في الفهم والاستيعاب.

عزيزي الدارس، وتشير الوحدة بصورة خاصة للنقود في السودان، وعرض النقود، وأثر انخفاض قيمة وحدة النقد على الاقتصاد، ونشير أيضاً إلى التضخم الذي بلغ في أحد شهور العام 1996م حوالى 160%، بينما انخفض بعد العام 2000م إلى أقل من 2% وسرعان ما ارتفع مرة أخرى، وتتناول الوحدة البنوك خاصة النظام المصرفي السوداني.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون

قادراً على أن:-

- تشرح نشأة النقود وتطورها.
- توضح خصائص ووظائف النقود.
- تذكر أهداف البنوك.
- تتعرف على موارد البنوك ونشاطها.
- تشرح مفهوم التضخم.
- تبين نظريات التضخم.

1. النقود

عزيزي الدارس، احتلت دراسة النقود جانباً مهماً من الفكر الاقتصادي منذ نشأته، ويرجع ذلك إلى التأثير الذي تحدثه النقود في الحياة الاقتصادية في الدول المختلفة، سواءً أكان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة، والدول ذات الاقتصاد الحر، أو تلك التي تعتمد على التخطيط في كلٍ من الإنتاج والاستهلاك.

وقد كانت الكتابات الأولى عن النقود مبنية على أساس أن النقود وسيط "محايد" للمبادلات ومقياس يستخدم في التبادل، وكان يشار إلى التقلبات والدورات الاقتصادية على أنها ظواهر عادية لا دخل للنقود في إحداثها أو التأثير فيها، إلا أنه سرعان ما اتضح الدور البارز للنقود في إحداث قيمتها في هذه التقلبات الدورية في الاقتصاد وبالتالي ما يمكن أن تعمله سياسة نقدية في كمية النقود أو قيمتها في علاج هذه التقلبات ودرء أخطارها. فقد اتضح أن المواءمة بين القوة الشرائية في يد الجمهور وبين السلع المنتجة والمعروضة للتبادل تقرأ كثيراً من الظواهر الاقتصادية، فكلما زادت كمية النقود بينما كمية السلع والخدمات ظلت ثابتة أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولذلك لا بد أن تكون كمية النقود متوافقة مع كمية السلع والخدمات في الاقتصاد، من تضخم أو انكماش وما يترتب عليهما من آثار على الاقتصاد القومي، كما اتضح أن التأثير على هذه القوة الشرائية شرط ضروري لعلاج المشكلات، بل إن هذا التأثير ضروري لمنع ظهور هذه المشكلات منذ البداية، ويتحقق هذا التأثير في تحديد مقدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالكميات اللازمة واللائمة فقط أو في الوقت المناسب.

فالنقود لها دور إيجابي في الحياة الاقتصادية الحديثة، إذ إن العلاقات الاقتصادية بين الأفراد تحدث في شكل مبادلات نقدية، الأمر الذي جعل البعض يطلق على الجماعات الحديثة بالجماعات النقدية نظراً للدور الذي تقوم به في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إلى غير ذلك من النشاط الاقتصادي، إلا أنه بجانب هذا الدور الإيجابي

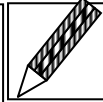
المفيد فإن النقود قد تؤثر عكسياً في الاقتصاد القومي، وذلك إذا ما أسيئ إصدارها من حيث النوع أو الكمية، أو التوجيه إلى النشاطات الاقتصادية بغير الكميات الضرورية. وعند تداول موضوع النقود هذا يجب إبراز دورها في الاقتصاد القومي، وشرح المبادئ الأساسية للسياسة النقدية السليمة، وكذلك وظائفها، وأنواعها، أو الأسس التي يعتمد عليها الأفراد في قبولهم لها مقابل ما يؤدونه من أعمال، أو ما يتنازلون عنه من سلع، ويجب دراسة قيمة النقود، ومعرفة سبل استخدامها للقياس على الرغم من تقليل قيمتها، وكيف يمكن منع التقلبات فيها.

1.1 نشأة النقود وتطورها

عزيزي الدارس، عاش الإنسان ربحاً من الزمن لم يحتاج إلى اكتشاف النقود وذلك لأنه لم يكن في حاجة إليها، فالمجتمعات كانت تعيش في شكل من أشكال الاقتصاد الجماعي يتم فيه توزيع العمل والنتائج على الأفراد طبقاً لقواعد وتقاليد خاصة بكل وحدة اقتصادية، والتي لم تكن تزيد عن العائلة أو القبيلة. ويتطور الاقتصاد ظهرت الحاجة إلى التبادل فقد نمت القبائل وتعددت حاجاتها وظهرت صور من التبادل بين الأفراد أو الأسر أو القبيلة الواحدة أولاً، ثم بعد ذلك بين أفراد القبائل المختلفة ولعل أول صورة للأسواق التي تم فيها التبادل على نطاق واسع كانت المناسبات الدينية التي يجتمع فيها الأفراد من القبائل، أو العشائر المختلفة لفترات طويلة نسبياً.

تدريب (1)

كان قديماً نظام المقايضة البوابة الرئيسية لظهور النقود؛ علل باختصار.



ولا شك أن اختلاف القدرة الإنتاجية سواءً أكان للأفراد، أو المناطق المختلفة كان له أكبر الأثر في ظهور التبادل، وفي الاعتماد عليه كوسيلة لحصول مختلف الأفراد أو المناطق المختلفة على إشباع حاجاتهم، وقد ظهر أن المناطق المتعددة تختلف عن بعضها البعض في القدرة الانتاجية، فبعض الأقاليم ساد فيها الرعي، فتقدمت على غيرها في إنتاج اللحوم والصوف، بينما وقعت أقاليم أخرى على شاطئ البحر، فاشتغل أهلها بالصيد كما أن هناك أقاليم أخرى وجدت في أحواض الأنهار، فتميز أهلها بالزراعة، لذلك كان لا بد أن يحدث التبادل طالما ظهر التخصيص في إنتاج الحاصلات المختلفة تبادل يستطيع بموجبه الفرد أن يحصل على السلع التي لم ينتجها مقابل تنازله عن جزء من السلع التي ينتجها، وقد تم هذا التبادل في أول الأمر مباشرة دون وسطاء وفي صورة مقايضة، وهي مبادلة سلعة بسلعة أخرى إلا أن المقايضة لم تخلو من العيوب، وظهرت الحاجة إلى وسيلة للمبادلات تعالج عيوب المقايضة. فاهتدى الإنسان إلى أول خطوة في استخدام النقود السلعية لتحديد نسب المعادلات. وقد أطلق عليها الاقتصاديون فيما بعد **نقود المحاسبة**؛ أي أن وظيفتها كانت حساب قيم السلع الأخرى دون أن تكون وسيط للتبادل. ولكن هذه النقود السلعية لم تعالج عيوب المقايضة تماماً فاتجه الإنسان إلى المعادن **كالحديد والنحاس**، ثم تحول إلى **الفضة والذهب** الذين استخدمهما في التبادل متى ما سهل عليه الانطلاق نحو المزيد من التطور والرفاهية، وكان استخدام الذهب والفضة في شكل سبائك ولبطء هذا الأسلوب اتجه الإنسان لصك النقود.

بعد ذلك ظهرت **النقود الورقية** التي كانت لخشية الأفراد على نقودهم المعدنية من السرقة، ثم أصدرت البنوك نوعاً جديداً من النقود وهي النقود الورقية لكنها لم تكن ورقة، بل تكون في صورة ودائع قابلة للسحب من البنوك التجارية عند الطلب. وقد بدأ ذلك مع الصاغة والتجار الأمينين الذين يودعون نقودهم المعدنية الذهبية مقابل إيصال، أو سند يعطى لصاحب الوديعة باسمه، ويتم تداول هذا السند أو الإيصال من فرد لآخر وانتشر استخدام هذه الإيصالات بدلاً عن **النقود الذهبية**، وبدأت تؤدي وظائف النقود، وظهرت بعد ذلك المصارف التي تقبل الودائع وتقرض الآخرين، وتعطي صاحب القرض وثائق أو

أوراق أو سندات يتعهد فيها المصرف أن يدفع لحاملها مبلغاً معيناً من النقود المعدنية، وبدأت هذه الايصالات تتداول دون الحاجة لتطهيرها لما لها من قبول عام للوفاء بالالتزامات، ودخلت **النقود الورقية** في التداول، وحلت محل النقود الذهبية والفضية، وفي البداية كان يتعهد المصرف باستبدالها؛ أما الآن، فلا تستبدل وأصبح لها قوة إبراء بحكم القانون، وتسمى أيضاً **النقود النائبة**.

أسئلة تقويم ذاتي



1. وضح الأسس التي يجب الاستناد عليها عند تناول الجانب الاقتصادي للنقود.
2. وضح أنواع النقود التي استخدمت في التداول في السودان عبر التاريخ.

2.1 تعريف النقود

عزيزي الدارس، توصلنا إلى أن الإنسان استخدم أشياء متعددة لإتمام عمليات المبادلة فقد استخدم المقايضة، واستخدم السلع خصوصاً المعادن، واستخدم الأوراق النائبة كما اعتمد على النقود الائتمانية في تسهيل مبادلاته، وإذا استبعدنا المقايضة من وسائل المبادلة فإننا نستطيع أن نطلق لفظ نقود على جميع الوسائل الأخرى للتبادل.

فالنقود تعبير يطلق على أشياء متعدد بعضها له قيمة ذاتية، وبعضها الآخر ليس سوى رمز وإنما يستمد قيمته من القبول العام الذي يتمتع به مشروط بقدرتها على القيام بالوظائف الأساسية للنقود.

ومن هنا وجدنا اختلافات كبيرة بين الكُتّاب عند محاولاتهم تعريف النقود، بل إن عدداً كبيراً منهم لم يحاول وضع تعريف لها، واختصر على استعراض ماهيتها ودورها في الحياة الاقتصادية، ومنهم من حاول وضع تعريف للنقود اعتمد على وظائفها وأورد تعريف يعتمد على وظيفة أو عدة وظائف لها. وعرفها البعض الآخر بالنظر إلى بعض خصائصها كما عرفها آخرون بالنظر إلى قوة الإبراء التي منحت لها. وترجع كثرة التعريفات إلى أن أشكال النقود متعددة، فهي تارة تكون معدناً له قيمة ذاتية، وتارة تكون أوراق نائبة، وتارة أخرى تكون مجرد قوة شرائية أو حق سحب من أحد المصارف، وبذلك اختلفت التعريفات التي أعطيت طبقاً لاختلاف الأهمية التي يعطيها الكاتب لبعض هذه الوظائف والخصائص.

ومن التعريفات

إن النقود هي كل شيء يتمتع بقبول من جانب الأفراد للوفاء بالالتزامات. أو كما قيل إن النقود هي الشيء الذي يستخدم كوسيط في التبادل. وقد ذكر أيضاً أن النقود هي كل شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلات، ويقوم في الوقت نفسه بوظيفة مقياس ومخزن للقيم. فتعريف النقود هو في الواقع سؤال عن وظيفتها ومدى قيامها بهذه الوظيفة.

فإذا اعتبرنا أن النقود مقياس القيم ومخزن لها، ووافقنا على اعتبارها مقبولة من الأفراد، فإن التعريف الأخير يصبح أكثر التعريفات قبولاً. فالقبول، العام شرط جوهري للنقود لذلك تستبعد الشيكات ولا تعتبر نقوداً وكذلك ما قد تصرفه إحدى المؤسسات لعمالها من بونات للحصول بموجبها على سلع من مقصفها، ذلك لأن كلاً من الشيك والبون لا يتمتعان بقبول عام لدى جميع الأفراد.

كما يشترط لاعتبارها نقوداً أن يكون الناس قد تعودوا عليه، وأن يتمتع بصفة القبول المستمر، وليس شيئاً عارضاً، بل يكون قبوله في التداول شيئاً طبيعياً، وبصفة

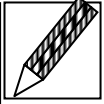
عامة يمكن القول إن النقود هي كل شئ يصلح لأداء الوظائف الاقتصادية للنقود، وهو أن يكون وسيطاً للتبادل ومقياساً ومستودعاً للقيم.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف النقود.
2. عدد خصائص النقود.
3. من شروط النقود أن يكون وسيطاً للتبادل ومقياساً ومستودعاً للقيم، ناقش العبارة.

تدريب (2)



لخص الخصائص التي يجب توافرها في النقود.

3.1 وظائف النقود

للقود عدة وظائف؛ هي: -

1. وظائف رئيسية.
2. وظائف ثانوية.
3. وظائف دايناميكية.

أولاً: الوظائف الرئيسية، هي: -

أ/ النقود وسيط للمبادلات

نشأة الحاجة إلى وسيط للتبادل، والتغلب على أهم صعوبة من صعوبات المقايضة التي تمثلت في أن على الشخص الذي يريد أن يبادل السلعة التي لديه بسلعة أخرى يجب أن يبحث عن شخص لديه، هذه السلعة الثانية، ويكون في الوقت نفسه بحاجة

للسلعة الأولى فالأمر في المقايضة يتطلب التقاء رغبات المتبادلين واتفاقهما على التبادل الفوري في كل صفقة على حدة، وبظهور النقود انقسمت عملية المقايضة إلى مرحلتين في الأولى مبادلة السلعة بالنقود، ثم في الثانية مبادلة النقود بالسلعة المرغوبة، أي أن النقود استخدمت كوسيط لإتمام عمليات المبادلة التي يحتاجها المجتمع في نموه وتطوره. فقد أمكن بواسطتها تقسيم عمليات التبادل إلى شقين منفصلين، أطلق على الشق الأول **البيع**، وعلى الشق الثاني **الشراء**، وأصبح ذلك يتم دون التزام البائع بأن يشتري سلعة ودون أن يعرض عليه الشراء في وقت محدد إنما أصبح يحصل على النقود ليستخدمها في شراء ما يريد، وفي أي وقت يشاء، ويفترض قيام النقود بدور الوسيط في المعاملات أن تتمتع **بقبول عام** من جميع أفراد المجتمع، بحيث إنه إذا فقدت هذه الخاصية، فإنها تفقد وظيفتها كوسيط للتبادل، وقد ترتب على تمتع النقود بالقبول العام اتساع حركة المبادلات، وبالتالي **النشاط الاقتصادي**، إذ كفلت النقود لحائزيها حرية التبادل من حيث وقت الإنفاق إلى مكانته، أو نوع السلعة التي يريدونها، وذلك في حدود ما لديهم منها كما إنها ساعدت على الإمعان في التخصيص وتقسيم العمل، وبالتالي تمكنت من الاستفادة من ذلك بدرجة كبيرة.

ب/ النقود معيار للقيمة

عزيزي الدارس، تنسب السلع المختلفة إلى النقود لمعرفة قيمتها، فتقوم وحدات النقود بقياس قيم السلع المختلفة، وبذلك يمكن نسبة كل سلعة إلى غيرها من السلع، وفي هذا عالجت النقود عيباً أساسياً للمقايضة، وهي عدم وجود مقياس موحد لقيم السلع، فمثلاً بدلاً مما كان يقال أن كيلة القمح تساوي كذا أوقية من الشاي، وكيلة العدس تساوي كذا متر من القماش، أصبح يقال أن كيلة القمح تساوي كذا ديناراً، وأوقية الشاي كذا ديناراً وهكذا بالنسبة للعدس والقماش وباقي السلع الأخرى، واستخدام النقود كمعيار أو مقياس للقيمة لا يحدث فقط لتسهيل عمليات المبادلة، بل كثيراً مما يستخدم دون أن تكون هناك حاجة إلى مبادلة ما، لأن **تقييم الأشياء له أغراض أخرى غير عمليات التبادل**، فالمؤسسات والشركات تعد لأصولها كالمباني والأراضي والسيارات، بل وشهرة المحل قيمة نقدية دون أن يكون غرضها من ذلك هو بيعها أو شراء مثلها، ومن أجل هذا أطلق

البعض على النقود أنها وحدة للمحاسبة، حيث إنه عن طريقها يمكن تجميع قيم الأشياء المتباينة الأشكال والأحجام، بل الأشياء الملموسة من غير الملموسة ولا شك أن اعتبار النقود معياراً أو مقياساً للقيمة أكثر شمولاً من اعتبارها وحدة للمحاسبة، لأن التعبير الأخير لا يصلح إلا في حالة المبادلة بينما التعبير الأول أكثر شمولاً.

ويفترض لاعتبار النقود معياراً للقيمة أو وحدة للمحاسبة ثبات قيمتها، فالقياس بصفة عامة يجب أن يكون ثابتاً، فالمرء يعبر عن طول معين ثابت في الزمان والمكان، وكذلك الكيلو جرام وغيرها من المقاييس، لذلك كان من الضروري عند ظهور النقود وأدائها بوظيفة معيار القيمة أن يكون لها قيمة ذاتية حقيقية تعادل قيم السلع أو الخدمات التي كان يتم فيها التبادل.

أسئلة تقويم ذاتي



أجب بلا إذا كانت الإجابة خاطئة وأجب بنعم إذا كانت الإجابة صحيحة.

1. نشأة الحاجة إلى وسيط للتبادل للتغلب على صعوبات المقايضة () .
2. تشترط في المقايضة التقاء رغبات المتبادلين واتفاقهما () .
3. لا يمكن قياس السلع المختلفة إلى النقود لمعرفة قيمتها () .
4. يمكن أن نطلق على النقود أنها وحدة حسابية () .

ثانياً: الوظائف الثانوية: وهي:

أ. النقود مخزن للقيمة

يقصد بهذه الوظيفة للنقود أنه يمكن للأفراد الاحتفاظ بالنقود لإنفاقها في تاريخ لاحق من تاريخ الحصول عليها، أي أنه لا يشترط إنفاقها فور الحصول عليها، فهي تمثل قوة شرائية مستقلة، فضلاً عن القوة الذاتية الحالية التي تتمتع بها، إلا أن احتفاظ الأفراد بالنقود سائلة بغرض استخدامها في عمليات الشراء يفقدها قوتها في إدراج العائد، ولذلك فإن الأفراد يميلون إلى تحويلها إلى أصول تدر عليهم عائداً، وتؤدي النقود وظيفة مخزن القيم حالياً بالنسبة لكل فروع النشاط الاقتصادي تقريباً، وتعتبر درجة الثبات النسبي لقيمة النقود من العوامل المشجعة على الاحتفاظ بها، أو المؤدية إلى عدم تفضيل الأفراد للنقود السائلة.

واتجاه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى تفضيل السلع على النقود، ولا يعني ذلك أن النقود فقدت قوتها على القيام بوظيفة مخزن القيم، ولكنه لم يعد مرغوباً الاحتفاظ بنقود سائلة لمدة طويلة نسبياً خوفاً من انخفاض قيمتها.

ب. النقود معيار للمدفوعات الآجلة

عزيزي الدارس، تعتمد وظيفة النقود هذه كمعيار للمدفوعات المؤجلة على أن الائتمان أصبح ركناً مهماً من أركان النشاط الاقتصادي في جانب كبير من المعاملات يقوم على التعاقدات الآجلة، وتنشأ عنه التزامات مالية تستحق الدفع في المستقبل، ويترتب على ذلك أنه يجب أن يتوفر للنقود الثبات النسبي والقبول العام، حتى يمكنها من أداء هذه الوظيفة.

ج. النقود أداة إيداع

د. النقود حلقة وصل

تعتبر النقود كذلك حلقة الوصل بين اقتصاد بلد وآخر، فهي تصل ما بين الاقتصاديات الوطنية للدول المختلفة، فهي تعمل كأداة لتمويل تبادل السلع والخدمات، مما يسهل عملية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.

نشاط



عزيزي الدارس، لو اعتبرنا أن النظام السائد هو نظام المقايضة اليوم. ما الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطبيق هذا النظام؟ ناقش الصعوبات مع زملائك بوجود مشرفك الأكاديمي.

ثالثاً: الوظائف الديناميكية

تؤدي النقود وظائف ديناميكية، أي حركية، وتتمثل في أن قيمة النقود (قوتها الشرائية) تتغير بمرور الوقت، وبالتالي تتغير نسبة المبادلة بينها وبين القيم الاقتصادية الأخرى، أي مقدار ما تساويه من السلع والخدمات، فقيمة النقود تتوقف على نشاط أو كسل المجتمع في الإنتاج وبالتالي تتغير قيمة النقود والأحوال التي تحدد المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عن طريق:

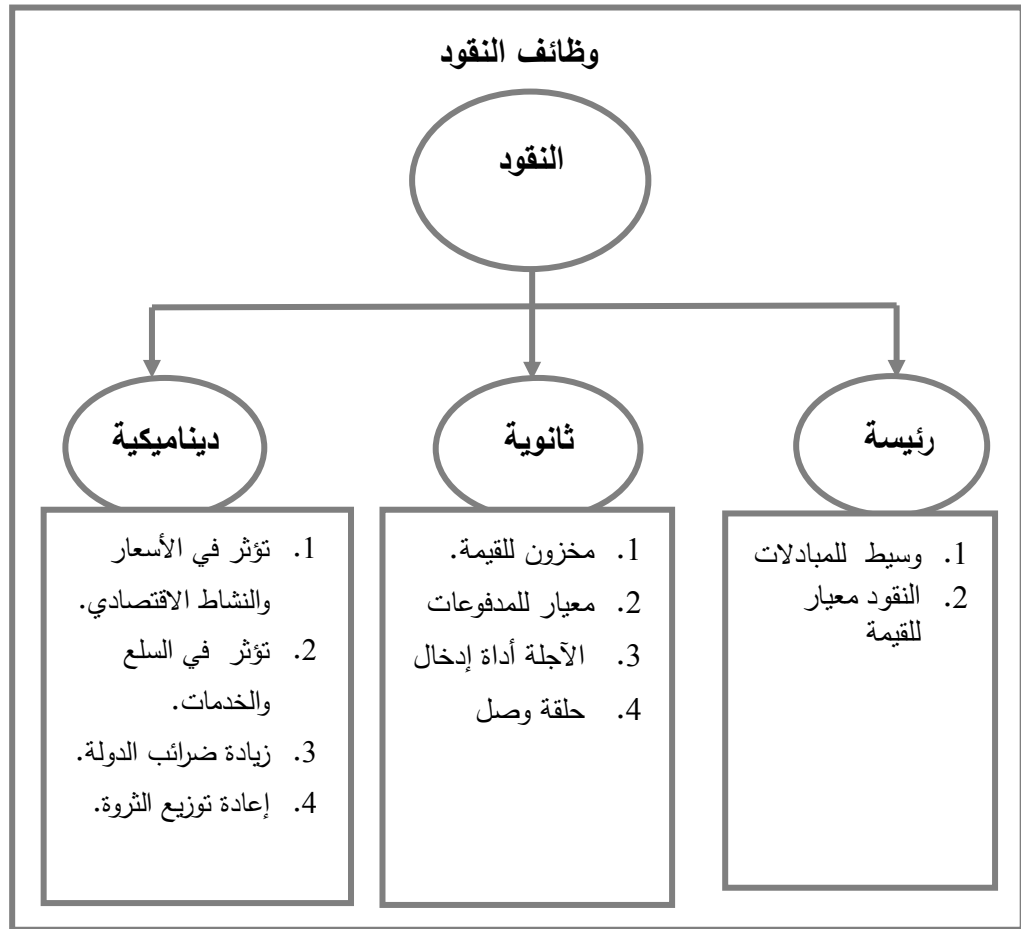
أ. الأثر الذي تتركه النقود على المستوى العام في الأسعار والنشاط الاقتصادي السائد.
ب. كمية النقود، وسرعة تداولها، أو إنفاقها، ودرجة سيولة المصارف النقدية المختلفة كما تؤثر بصورة فعالة في الطلب على السلع والخدمات وبالتالي على المستوى العام للأسعار.

ج. تمكن النقود الحكومات من الإنفاق بصورة تزيد من إيراداتها الضريبية، وذلك عن طريق الاقتراض أو تخفيض الوحدة النقدية.

د. تستخدم النقود كذلك كأداة لإعادة توزيع الثروة، فتستخدم الدولة ممثلة في بنكها المركزي ما يسمى بالسياسة النقدية التي تهدف إلى استقرار النظام النقدي، واستقرار

سعر صرف العملة، وإلى العدالة في توزيع الثروة والدخل بين الأقاليم المختلفة، فإذا شعرت الدولة أن ولاية معينة هي أكثر الولايات فقراً وأقلها ثروة يمكن أن تضخ المزيد من النقود لتلك الولاية عبر طرق مختلفة، والعكس أيضاً صحيح، وبالتالي توزع الثروة بين الولايات المختلفة كما يمكن أيضاً استخدام السياسة النقدية لتوزيع الثروة بين الأفراد. فالأفراد الفقراء والأقل دخلاً يمنحون قروضاً، مما يؤدي إلى تخفيض معدل الفقر بينهم.

شكل(1)



4.1 قيمة النقود

عزيزي الدارس، تقاس النقود على حسب مقدرتها على التبادل مع العملات الحرة، ويعبر لفظ قيمة النقود عن قوتها الشرائية أي مقدرتها على المبادلة للسلع والخدمات المعروضة، وكانت النقود السلعية، وتلك المصنوعة من المعادن النفيسة تستمد الجانب الأكبر من قيمتها من صفاتها الذاتية، ولكن النقود الورقية تختلف عن النقود السلعية في أنه ليس لها قوة أو قيمة ذاتية كما أنه ليس لها فوائد مباشرة في إشباع الحاجات فما هي إلا قصاصات من الورق لا تساوي شيئاً في حد ذاتها، إنما تستمد الرغبة في حاجاتها من قوتها التي منحها لها الدولة من شراء السلع والخدمات، وبالمثل النقود المصرفية هذه ليست سوى قيود في دفاتر البنوك لها قوة في شراء السلع والخدمات.

ولكن النقود الورقية والمصرفية على الرغم من وجود قيمة ذاتية لها، فلها قوة شرائية على السلع تتغير بالزيادة والنقصان، وقيمة النقود تتغير من حين لآخر وفقاً للتغيرات في أثمان السلع، ويقاس التغير في قيمتها بالتغير في مستوى الأسعار، ويشترط في النقود أن تكون نادرة نسبياً، وليس بسلعة حرة، أي وافرة العرض بالنسبة للطلب عليها. إن النقود كمقياس للقيم وأداة للحساب الاقتصادي الممتد إلى المستقبل يجب أن تكون لها قيمة مستقرة، أي تتقلب في الحدود المتوقعة، وأي تغيرات في هذه القيمة تؤدي إلى عدم التمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية بصورة مرضية، ونسبة لأن النقود تعد أساساً للعديد من العقود النقدية والعلاقات الاقتصادية الأخرى، فهذا يضح من الأضرار التي تنجم عن التغيرات في قيمتها.

الأضرار التي تنجم عن التغيرات في قيمة النقود كثيرة؛ منها:

1. التغير في هيكل الأسعار، أي الأسعار النقدية للسلع والخدمات، فانخفاض وحدة النقل يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بينما ارتفاع قيمة النقد يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات ولذلك عندما تم تخفيض قيمة الجنيه في أواخر العام 2013 من

4.4 جنيه مقابل الدولار إلى 5.7 أدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب انخفاض قيمة النقد.

2. تقلب قيمة النقود يؤدي إلى تقلب أسعار السلع والخدمات، فبعض الأسعار أكثر حساسية بالنسبة لهذه التغيرات من المواد الأولية، وتوجد أسعار أكثر تأثراً كأجور الماء، والكهرباء، والتلفون.

3. كبيرة في توزيع الدخل الحقيقي، فالمزارعون مثلاً سينعمون بارتفاع الأسعار ويتضررون من انخفاضها، في حين يتضرر بارتفاع الأسعار وينتفع بانخفاضها أولئك الذين يحصلون في دخولهم من التعامل في سلع أو خدمات ذات أسعار غير متغيرة أو أكثر ثباتاً، مثل أصحاب العقارات المستأجرة، والتغير في القيمة الشرائية للنقد لا يحدث بالنسبة نفسها وبالنسبة لجميع الأشخاص.

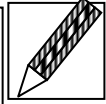
4. تؤثر على القيمة الحقيقية للديون.

5. تؤثر على تكلفة تمويل المشاريع الإنتاجية.

6. تؤثر في أرباح المشاريع الاقتصادية، وعلى الأجور والمرتبات، وطبقة الدائنين والمدينين، وهناك فئات ينبغي وضعها وسطاً عند حدوث التقلبات، مثل المؤسسات المالية .

تدريب (3)

ما أثر النقود في التكوين الرأسمالي؟



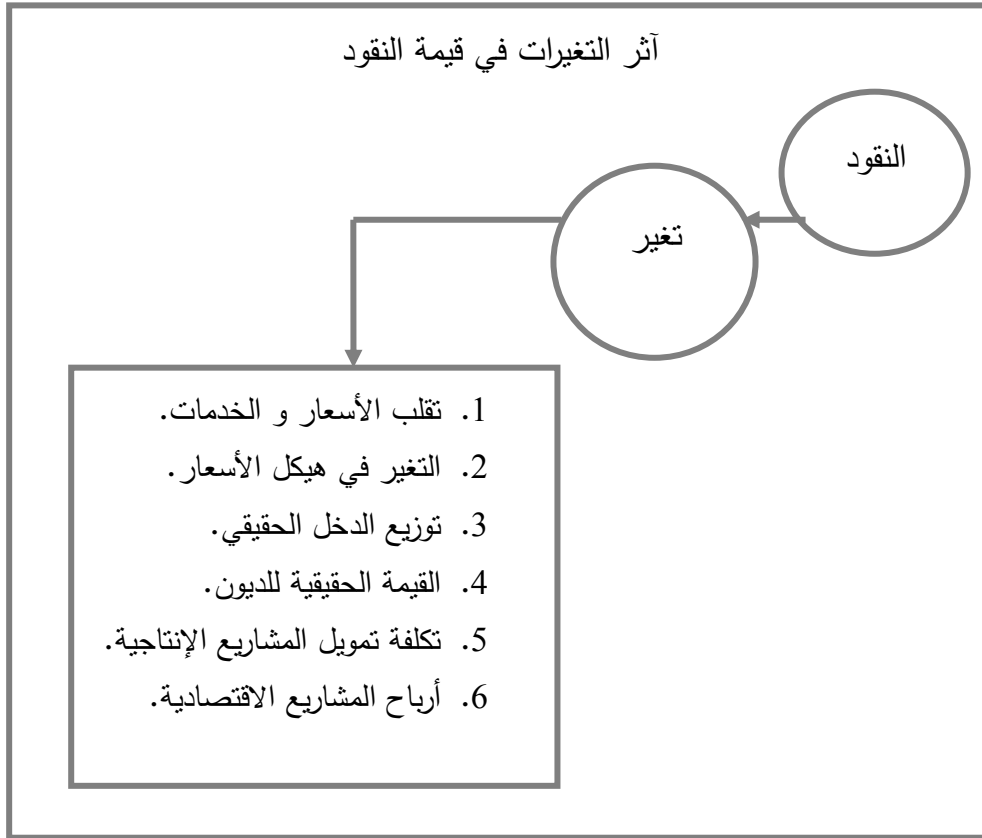
أسئلة تقويم ذاتي



1. ما وظائف النقود؟
2. ماذا تعني قيمة النقود والتغير في قيمتها؟
3. عدد الأضرار التي تتجم عن التغيرات في قيمة النقود.

شكل (2)

آثر التغيرات في قيمة النقود



2. التضخم Inflation

عزيزي الدارس، بعد أن تعرفنا على النقود ووظائفه والأضرار المرتبة عن التغيرات في قيمتها، سنتحدث في هذا الجزء بمشيئة الله عن التضخم.

1.2 تعريف التضخم

إن أصل كلمة (تضخم) هو (ضخم)، أي كبر أو زاد، فالشيء المتضخم، هو شيء غير مناسب وغير مرغوب فيه، وكما يوجد التضخم في مجال الاقتصاد، فإنه يوجد في مجالات أخرى كالتب مثلاً. والتضخم في اللغة يعني الزيادة غير المرغوب فيها، مثل تضخم الكبد وغيرها، ويعرف التضخم في الاستخدام العادي للكلمة في الاقتصاد الحر: حالة الارتفاع المتواصل وربما المتزايد في مستوى الأسعار بصفة عامة سواء أكان ذلك صراحة أم لم يكن بسبب تدخل السلطات العامة بمختلف الوسائل لمنع حركة الارتفاع في الأسعار التي كانت ستحدث لولا هذا التدخل، والتي ستحدث حتماً حالما يكف عن التدخل. ولكننا إذا كنا نعرف التضخم بارتفاع متواصل في مستويات الأسعار، فليس معني هذا أن مقلوب هذه العبارة صحيح أيضاً، أي:

إذا كان الصحيح أن كل تضخم هو ارتفاع في الأسعار، فإنه ليس من الصحيح أن كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم.

الطلب الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات المطلوبة في المجتمع، وهو بذلك يشمل كل أنواع الطلب الاستهلاكي والاستثماري والاقتصادي، والعرض الكلي هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة المعروضة قد تشمل سلع منتجة في الأعوام الماضية من قبل جميع المنتجين في الاقتصاد.

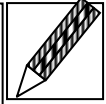
الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج في سنة معينة ينصب تأثيره على المستوى العام للأسعار والدخل القومي النقدي فقط، كما يحدث

هذا التضخم بعد الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لكافة موارد الاقتصاد المتاحة للاستخدام (العمالة الكاملة)، حيث نجد مرونة العرض صفراً بالنسبة للتغير في الطلب وسمي ذلك بالتضخم الحقيقي تمييزاً له عن ارتفاع الأسعار قبل الوصول للعمالة الكاملة والذي يحدث نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج المصاحب لزيادة الإنتاج والعمالة، ويسمى هذا الأخير بالتضخم غير الحقيقي، وهو غير ضار، لأنه ثمن زيادة الإنتاج ومستوى التوظيف والاستخدام أو العمالة، وهو شبه ما حدث في حديث (يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا) رواه الخمسة إلا النسائي، يصبح من غير الممكن زيادة العرض الكلي ويصحب التضخم الذي يمثل ارتفاعاً في الأسعار انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود. فارتفاع الأسعار هو الذي يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود أو قيمة النقود وليس العكس.

وذلك لأن الزيادة في الطلب الكلي يصحبها زيادة في كمية النقود كما أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، إلا أن هذه الزيادة الحادثة في الأسعار عندما تتفاقم لا تتمشى مع الزيادة في الطلب الكلي، مما يؤدي إلى سرعة تداول النقود لقلّة تفضيل الأفراد للسيولة لتوقعهم انخفاض قيمة النقود وتحولهم إلى امتلاك الأصول غير النقدية بل تحولهم أيضاً عن الأوراق المالية (السندات) لأنها تأتي بفائدة نقدية ذات قيمة متدهورة.

تدريب (4)

ليست كل زيادة في الأسعار تضخماً؛ ناقش العبارة.



أسئلة تقويم ذاتي

1. عرف التضخم.
2. هل الزيادة في الطلب الكلي يصحبها زيادة في كمية النقود؟



2.2 أقسام وأنواع التضخم

عزيزي الدارس، ينقسم التضخم تبعاً للعوامل المسببة له إلى **تضخم الطلب**، وهو التضخم الذي ينشأ عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عبر مستوى العمالة الكاملة، و**تضخم نفقات** أو تكلفة الإنتاج الناشئ عن ارتفاع التكاليف، ولا يتوقف حدوثه على زيادة الطلب الكلي عن المستوى الذي يقابل العمالة الكاملة، بل إنه قد يحدث قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى العمالة الكاملة إلى حالة وجود بطالة وطاقات عاطلة، وبذا يتسم الاقتصاد ب**تضخم (إلى بطئ الخطوات)** مع بطالة طاقات عاطلة معاً، وهي الظاهرة التي تسمى **بالتضخم الركودي**.

أولاً: تضخم الطلب: ينشأ تضخم الطلب بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض بما يدفع الأسعار للزيادة ولتوفير العمالة الكاملة في سوق العمل، فإن زيادة الطلب ستؤدي إلى ارتفاع في الناتج المادي. وأسباب هذا التضخم متعددة، ولعل من بينها زيادة الإنفاق الكلي بأقسامه (الاستهلاكي) والاستثماري، والحكومي، أو زيادة كبيرة مفاجئة في الصادرات تستمر فترة طويلة أو خفضاً في الضرائب. وبارتفاع الأسعار الناشئ عن الزيادة في الأجور والتكاليف وتستمر الزيادات المتتالية في الأسعار، والأجور، والتكاليف مؤدية إلى تفاقم مشكلة التضخم، إلا إذا تم وضع حلول له.

ثانياً: تضخم النفقات: لا يتوقف تضخم النفقات كما سبق القول على زيادة الطلب الكلي عن المستوى الذي يقابل العمالة الكاملة، بل قد يحدث قبل ذلك تضخم النفقات لأسباب متعددة، إلا أن أهمها العوامل التالية:

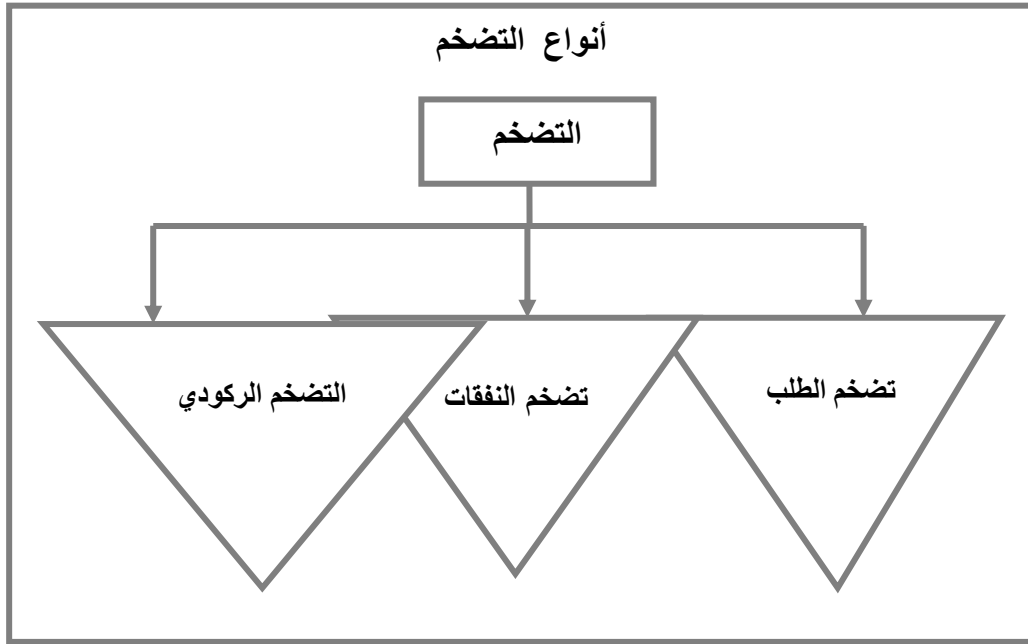
1. ارتفاع معدلات الأجور بما تمارسه نقابات العمال من ضغوط لرفع معدلات الأجور مما يرفع الأسعار، فإذا حدث ذلك عاد العمال للمطالبة بأجور أعلى مرة ثانية وهكذا.

2. ارتفاع أثمان المواد الخام أو مدخلات الإنتاج المستوردة مما يزيد من نفقات الإنتاج والأسعار بالتالي: ارتفاع أسعار، السلع التي يتم إنتاجها في ظل الاحتكار أو منافسة القلة لرغبة منتجها في تحقيق معدلات عالية من الربح وإضافتهم لها، أي تكاليف للإنتاج وتحديد أسعار مرتفعة بناءً على ذلك، لكن التضخم هو زيادة في المستوى العام للأسعار الذي لا يتأثر بأسعار بعض السلع.

ثالثاً: التضخم الركودي: سبق القول بأن تضخم النفقات قد يصحبه بطالة وطاقات عاطلة في الاقتصاد، مما يجعل الاقتصاد يعاني من كليهما معاً، وهو ما يسمى بالتضخم الركودي، وهو ما تقع فيه الدول الرأسمالية الكبرى حالياً، ويسهم في حدوث ذلك أيضاً أجهزة الدعاية والإعلان بالتأثير في أذواق المستهلكين، وطلباتهم، وتوجيهها إلى سلع دون سلع، ولدور المؤسسات الاحتكارية الكبيرة في القضاء على المؤسسات المنافسة الأصغر حجماً والأقل كفاءة في الإنتاج، ولهذا يقوم علاج تضخم النفقات على الحد من ارتفاع الأجور، وما يتطلبه ذلك التأثير على نقابات العمال التي تتسبب في هذا الارتفاع، وبالتالي توالي حدوثه وهو ما تعجز الدول الرأسمالية عن القيام به للالتزام بالحرية الفردية وعدم التدخل فيها إلا بقدر محدود تجيزه الأجهزة التشريعية التي عادة لا تقبل بأي إجراء، يحد من الحرية الفردية بدرجة ملموسة.

أما من وسائل علاجه الحد من الأرباح الاحتكارية التي تعمل المنشآت الاحتكارية وشبه الاحتكارية على زيادة معدلاتها، وهو ما تعجز النظم الرأسمالية أيضاً عن تحقيقه، وفي الواقع أن هذه الأساليب في علاج تضخم النفقات لا تتطلب الحد من الطلب الكلي في المجتمع، لأن الحد منه يخفض الدخل القومي ويزيد البطالة.

شكل (3)



أسئلة تقويم ذاتي



1. الزيادة في كمية النقود تذهب لزيادة الطلب الكلي، ويؤدي ذلك لتضخم الطلب؛ علل.
2. وضح كيف تكون التكلفة دافعة للتضخم؟
3. اشرح كيف يكون التضخم الركودي مفسراً لظاهرة التضخم.
4. اشرح النظريات المفسرة للتضخم المالي.

نشاط



في رأيك هل يعود سبب التضخم في السودان لزيادة الطلب أن زيادة التكلفة أم الركود؛ ناقش مع زملائك.

3.2 طرق قياس التضخم

عزيزي الدارس، لقياس التضخم نستخدم الأرقام القياسية التالية (المتوسطات، الوسط الحسابي، المنوال).

الرقم القياسي عبارة عن مقياس لإظهار التغير في الظاهرة عبر الزمن، وقد تكون عبر المكان، فهو لا يشمل كافة السلع لكن يشترط أن تكون عينة ممثلة للمجتمع تمثيل جيد فهي عينة غير متحيزة، وينبغي أن تدرس فترة الأساس للمقارنة بغض النظر عن أنها سنة أو غيرها. وسنة الأساس عادية، أي لها شروط تتمثل في عدم وجود الآتي:

1. الرواج.

2. الكساد.

3. عدم الاستقرار.

في سنة الأساس يجب مراعاة البنود الثلاثة لأن الرواج، التضخم فيه عالٍ، وكذلك الكساد الذي فيه البطالة والتضخم.

البنود الثلاثة هي:

(1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (C.P.I)

الرقم القياسي تستخدم عدة طرق أو صيغ لتركيب الأرقام القياسية، فيمكن اختيار السلع أو الخدمات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي للأسعار، ثم إعطاء كل سلعة أو خدمة وزن يتناسب وأهميتها، ومقدار استهلاكها، وتحديد سنة أو قاعدة للأساس وفي حالة الرقم القياسي للمستهلك يؤخذ بأسعار المستهلك وليس أسعار المنتج.

(2) الرقم القياسي لأسعار المنتج (P.P.I)

عبارة عن مقياس يوضح أسعار كافة السلع القياسية، بشرط أن تكون ممثلة لطلب قطاع الأعمال وبالتالي فإن الرقم القياسي لأسعار المنتج يهتم بأسعار المنتج وليس المستهلك، وهو خاص بالسلع الإنتاجية التي تنقسم إلى سلع إنتاجية أولية أو وسيطة

وأخرى نهائية، فالرقم القياسي الإنتاجي معطى لثلاثة أنواع، أما السلع الأولية تحتوي على السلع الثلاثة لذلك يفضل استخدام كل رقم منفرداً.

3) الرقم القياسي الضمني للأسعار

يستخدم الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في مستوى الأسعار، فالناتج القومي الإجمالي يعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات، ولذلك يقسم على الناتج القومي الحقيقي الذي يحسب بأسعار ثابتة لمعرفة تباين الأسعار وقياس التضخم، ولذلك فإن:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي}}{\text{الناتج القومي الحقيقي}}$$

من المعلوم أن الناتج القومي الإجمالي يتأثر بالمستوى العام للأسعار، فعند تثبيت أحد العاملين (السعر / الكمية) يتأثر الناتج القومي الحقيقي.

قياس التضخم عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumers' Price index (CPI)

أولاً: يتم اختيار مجموعة من السلع الأكثر استخداماً.

ثانياً: تحديد سنة الأساس.

ثالثاً: نفترض أن العدد القياسي لسنة الأساس هو (100)، ونضع أوزان لهذه السلع حسب أهميتها.

رابعاً: نضرب السعر في الوزن لنحصل على الإنفاق.

خامساً: نكرر الطريقة نفسها للسنة الجارية (المراد قياسها)، ويتم مقارنة العدد القياسي لسنة الأساس بالسنة الجارية لمعرفة مستوى الارتفاع في الأسعار.

$$\text{التضخم عن طريق الرقم القياسي} = \frac{\text{مجموع إنفاق السنة الجارية} \times 100 - 100}{\text{مجموع إنفاق سنة الأساس 1980}}$$

السلعة	السعر	الوزن	الإنفاق
لبن	الرطل 20 ديناراً	14	280 ديناراً
شاي	الأوقية 50 ديناراً	4	200 ديناراً
خبز	القطعة 35 ديناراً	4	140 ديناراً
المجموع			620 ديناراً

سنة الجارية 2006

السلعة	السعر	الوزن	الإنفاق
لبن	الرطل 25 ديناراً	14	350 ديناراً
شاي	الأوقية 55 ديناراً	4	220 ديناراً
خبز	القطعة 40 ديناراً	4	160 ديناراً
المجموع			730 ديناراً

$$100 - 100 \times \frac{\text{الجارية السنة إنفاق}}{\text{الأساس سنة إنفاق}}$$

$$= \frac{100 - 100 \times \frac{\text{الجارية السنة إنفاق}}{\text{الأساس سنة إنفاق}}}{\text{الأساس سنة إنفاق}}$$

$$\text{التضخم نسبة} = \frac{730}{620} \times 100 = 118 \therefore 118 - 100 = 18\% \text{ التضخم نسبة}$$

1980		
q	p	P_q
3	7.5	22.5
2	30	60
		82.5

1970			
	Q	p	P_q
X	2	5	10
Y	1	20	20
			30

يتضح من المثال أن الناتج الإجمالي لسنة 1980م أفضل من الناتج الإجمالي لسنة 1970، وللمقارنة لا بد من تثبيت الأسعار.

فإذا تم حساب ناتج سنة 1980م بأسعار سنة 1970م كأساس، نجد الناتج القومي الحقيقي $55 = 40 + 15$.

فإذا أخذنا منسوب السعر للسلعة x بافتراض سنة 70 أساس فالرقم القياسي =

$$\frac{p_n}{p_o} \times 100$$

$$7.5/5 \times 100 = 150$$

$$30/20 \times 100 = 150$$

فهذا يدل على أن الأسعار ارتفعت بمعدل 50%

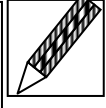
$$82.5 \times 100 = 55$$

$$150$$

$$82.5/55 \times 100 = 150\%$$

وفي المستقبل يمكن أن نستخدم الأرقام القياسية الأخرى.

تدريب (5)

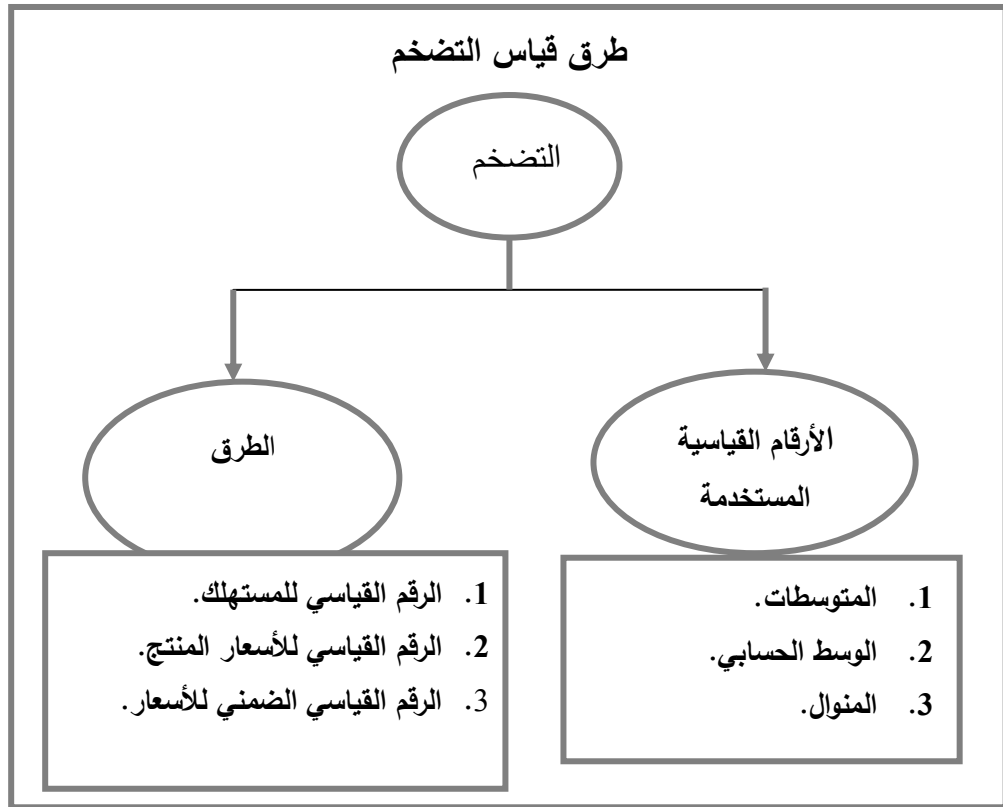


إذا كان لدينا مستهلكاً ينحصر إنفاقه في ثلاث سلع (أ، ب، ج) وأن أسعارها يبينها الجدول أدناه.

السلعة	السعر	عدد الوحدات
أ	4	1
ب	3	1
ج	5	1

1. حساب متوسط الأسعار.
2. حساب متوسط الأسعار إذا تغيرت لـ 6، 5، 7 للسلع على التوالي.
3. حساب الرقم القياسي العام الذي يقيس هذه التغيرات في المستوى العام للأسعار.
4. تركيب الرقم القياسي للأسعار إذا كانت أوزان الأهمية النسبية للسلع هي 1، 3، 2 على التوالي.

شكل (4)



4.2 الآثار الاقتصادية للتضخم

عزيزي الدارس، تنتج عن التضخم آثار كثيرة تتعدد في شمولها وأهميتها على مدى الارتفاع في معدلات الأسعار، فالتضخم الجامح بلا شك يكون أكثر شمولاً وأقوى أثراً من التضخم الزاحف، ويمكن تقسيم الآثار إلى اقتصادية وأخرى اجتماعية. والآثار الاقتصادية تتمثل في:

أولاً: أثر التضخم على الدائنين والمدينين

يؤثر التضخم في العلاقة بين الدائنين والمدينين لأنه يخفض القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الحقيقية لوحدة النقود هي مقدار السلع التي يمكن الحصول عليها مقابل هذه الوحدة. مثلاً

إذا كان (الدينار) يشتري أربعة وحدات من سلعة ما، ثم ارتفع سعر هذه السلعة إلى الضعف، فإن ما يشتريه الدينار وحدتين فقط، فإذا كان المستهلك يريد أربع وحدات، فلا بد من دفع دينارين لهذا نقول أن قيمة النقود انخفضت.

فإذا طبقنا هذا التحليل على الدائنين والمدينين لأصبح أثر التضخم واضحاً؛ فمثلاً محمد (الدائن) اقترض صديقه علي (المدين) مبلغ 10,000 دينار. وكان الرقم القياسي للأسعار 100% وتواعدوا على رد القرض بعد عام لو أن الرقم القياسي للأسعار ارتفعت في هذه المدة إلى 200%؛ وعليه تصبح القيمة الحقيقية للعشرة ألف دينار في نهاية المدة نصف ما كانت عليه في بداية المدة أي 5,000؛ لأن كل سلعة أصبحت تكلف قيمتها، هنا يسهل تحديد من تضرر ومن استفاد.

فالمتضرر هو الدائن، والمستفيد هو المدين له الذي أخذ المبلغ عندما كانت قوته الشرائية قوية، وأعادته عندما كانت قوته الشرائية منخفضة.

ومن ناحية أخرى يؤثر التضخم في أسعار الفائدة، فإذا كان التضخم (صفر) ثم ارتفع إلى 6%، وسعر الفائدة في كلا الحالتين 5%. إن ما يعود على رأس المال يسمى في الاقتصاد الوضعي سعر الفائدة، وهو محرم في الإسلام، ويسمى الربا، وإذا ما وضع المستثمر ماله في البنك بسعر فائدة مقداره 15%، بينما يبلغ معدل التضخم 40% فإن ذلك بعد خسارة للمستثمر الذي يبحث عن العائد الحقيقي، وفي هذه الحالة المقرض يخسر، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة ويقل الاستثمار، فالتضخم يرفع سعر الفائدة ولهذا ينعدم الاستثمار .

مثال آخر يوضح أثر التضخم على الاستثمار.

سعر الفائدة	معدل الأرباح المتوقعة
%5	%8
%11	%8

في هذه الحالة نجد أن الفرق في السعر والمعدل يدفع المستثمرين للاستثمار، ولكن عكس ذلك نجده في الحالة الثانية عندما يرتفع سعر الفائدة يحجم المستثمر من الاستثمار.

ثانياً: أثر التضخم على الدخل

التعريف بين نوعين من الدخل:

1. الدخل غير المرن: يتمثل في الأجور، ومعاشات التقاعد.
2. الدخل المرن: يمثله التجار، ورجال الأعمال في ظل التضخم غير المتوقع يلحق الضرر بأصحاب الدخل الثابتة، لأن القوة الشرائية لدخولهم تنخفض نتيجة لارتفاع الأسعار، بينما الدخل النقدية على حالها مثلاً.

مستوى الأسعار	الدخل
%100	10,000
%150	10,000

فالدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة في ظل التضخم انخفض من 100% إلى 150%، وهذا يعني أن مقدرة العامل قد انخفضت، أما أصحاب الدخل المتغيرة في ظل التضخم لم تتأثر دخولهم فهم يستفيدون من التضخم، لأن الارتفاع في دخولهم أعلى بكثير من الارتفاع في معدلات الأسعار في ظل المدى القصير، إلا أنه في المدى البعيد يحدث العكس نتيجة لإعادة توزيع الدخل.

ثالثاً: أثر التضخم على الإنتاج الحقيقي

يؤثر التضخم في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في حالة وجود طاقة فائضة عنه في حالة التوظيف الكامل لهذه العناصر، ففي الحالة الأولى يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأرباح، مما يشجع رجال الأعمال على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المفضلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات.

كلما ارتفع التضخم انخفضت البطالة وتلاشى الركود، وتظهر الزيادة في المستوى العام للأسعار، أما في الحالة الثانية فإن التضخم قد يؤدي إلى تخفيض الناتج الحقيقي، لأنه يشجع الاستثمار في المشاريع غير المنتجة، مثل الاستثمار في الاقتصاد الهامشي والاتجار في العملة والسمرة وغيرها التي تتصاعد أسعارها بسبب التضخم كالأرض والعقارات.

رابعاً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فهو يعمل على تخفيض الصادر، ففي حالة ارتفاع نسبة التضخم تنخفض الصادرات حيث ترتفع تكلفة الإنتاج، وتنخفض حوافر العمال للمزيد من الإنتاج بينما تزيد الواردات، لارتفاع الأسعار محلياً وتشجيع الوارد، وبالتالي يؤدي إلى تغير في سعر الصرف، قلة الصادر قلة عرض العملات الحرة زيادة الطلب على العملات زيادة الطلب على الوارد انخفاض سعر الصرف.

فإذا كان سعر السلعة المحلية (خمسة جنيهاً) جنيهاً، فإن ارتفع إلى (15) جنيهاً وإذا كان سعر السلعة المستوردة 6 جنيهاً يكون عليها الإقبال.

احتمال تفسير مشكلة التضخم العالي هو أن التغييرات في الترتيبات النقدية الدولية. في بداية السبعينيات قد أدت إلى بعض القيود المضادة للتضخم الملازمة لنظام سعر الصرف الثابت القديم، ففي كل أسعار الصرف الثابتة لابد أن يؤدي التوسع النقدي السريع إلى

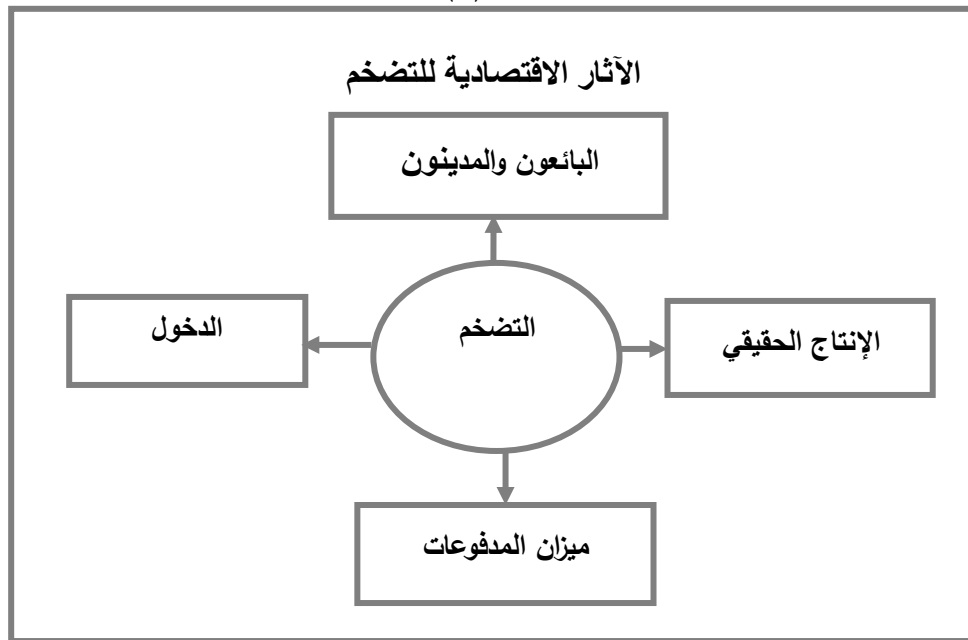
عجز ميزان المدفوعات، واستنزاف الاحتياطيات الدولية نظراً إلى أن الحكومات بصفة عامة تعمل كقيد على التوسع النقدي، وبالتالي على التضخم، وبالإضافة إلى ذلك تطور العجز في ميزان المدفوعات، فلا بد أن تكون هنالك ضغوط لاستخدام سياسة نقدية انكماشية تخفيضيه، وبذلك تضيق قيوداً إضافياً على التوسع النقدي وفي ظل الانتقال إلى أسعار الصرف العائمة، كما تذهب الفرضية، فقد ضعف هذا الانضباط في ميزان المدفوعات بشدة وشعرت الحكومة أنها أكثر حرية لانتهاج التوسع النقدي.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما هي القياسات التي نستخدمها لقياس التضخم؟
2. أكمل، للرقم القياسي الضمني.....
3. تحدث عن أثر التضخم على الدائنين والمدينين.
4. اذكر أنواع الدخل.

شكل (5)



5.2 أسباب التضخم

أولاً: الأسباب الحقيقية للتضخم

إذا ما حاولنا حصر أسباب التضخم:

1. زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرض السلع والخدمات أو ما يسمى بالتضخم الطلبي، ويقصد بهذه النظرية وجود ضغوط تصاعدية، على الأسعار يكون مصدرها الأساسي عنصر الطلب، وتحدث هذه الظاهرة عندما يكون عرض السلع والخدمات غير كافٍ لتغطية الطلب الذي يعكس رغبة وقدرة هؤلاء على شراء هذه السلع والخدمات، فإذا كان لدى الأفراد الرغبة والقوة الشرائية لشراء كمية من السلع وإذا كان المعروض من هذه السلع لا يكفي لتلبية هذه الرغبات، فإن النتيجة هي ارتفاع أسعار هذه السلع، وأن الوسيلة الوحيدة لحصول كل فرد على ما يريده من هذه السلع هو دفع سعر أعلى مما يدفعه الآخرون، وإذا تصورنا أن كل شخص قام باستخدام هذه الطريقة اتضحت لنا الكيفية التي بموجبها تتصاعد الأسعار. إن زيادة الطلب زيادة كبيرة ومستمرة تجعل العرض من السلع والخدمات غير قادر على الاستمرار في السباق بشكل يحقق المساواة بينهما، لأن هنالك حدوداً للمعدلات التي يمكن أن يزداد بها الإنتاج. لهذا يمكن أن نستنتج أن زيادة الطلب زيادة كبيرة وبشكل مستمر تؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع في الأسعار يتحدد مداه بحجم هذه الفجوة بين الطلب والعرض، ولعل هذه النتيجة هي الخطوة الأولى في فهمنا لهذا النوع من التضخم؛ أما الخطوة الثانية، فهي معرفة الوسائل التي يمكن بموجبها زيادة الطلب، وأهم هذه الوسائل ما يلي:

أ. الإنفاق

عندما يزيد الإنفاق يتحول جزء من هذه الزيادة إلى دخول إضافية للوحدات الاقتصادية المختلفة غير أنه عندما ترتفع الدخول تزداد القدرة الشرائية، وكذلك الرغبة في

شراء السلع والخدمات، وهذه تشكل ضغوطاً على سوق السلع والخدمات، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار إن لم يزيد العرض زيادة كافية.

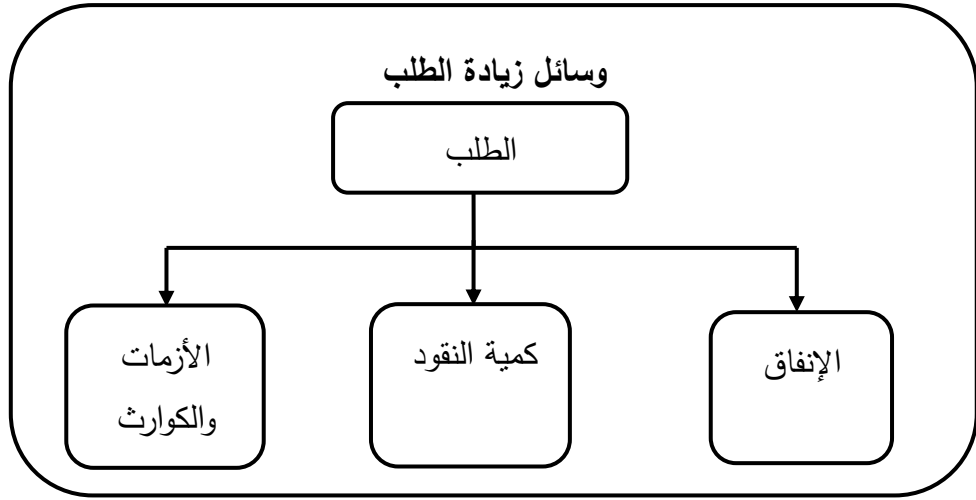
ب. كمية النقود

تؤدي زيادة الكمية المعروضة من النقود إلى زيادة الدخل النقدية لمعظم الأفراد في المجتمع لأن النقود - شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى - عندما يزيد المعروض عن المطلوب منها ينخفض سعرها، وفي حالة النقود تنخفض قيمتها أو قوتها الشرائية بمعنى أنه يسهل الحصول عليها، وهذا بالطبع يغري بإنفاقها على شراء السلع والخدمات المختلفة.

ج. الأزمات والكوارث

يزداد الطلب عادة عند حدوث أزمات وما شابه ذلك، وقد يكون مرد هذه الزيادة في الطلب رغبة الأفراد لشراء أكثر مما يحتاجه من السلع من باب الاحتياط والاستعداد للمستقبل الذي أصبح مكفهرًا بالمخاطر بسبب ما جد من ظروف، وفي حالات الكوارث ينخفض عرض المنتجات بصورة كبيرة، مثلما حدث في السودان في منتصف الثمانينات عندما تعرض للتصحّر والجفاف، الأمر الذي أدى إلى انخفاض المعروض من السلع مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كذلك أيضاً ما حدث في العام 1988م نتيجة للفيضانات والسيول التي غمرت المزارع، وقل عرض السلع، وارتفع معدل التضخم كما أنه قد يكون نتيجة الإنفاق الطارئ الذي يعتبر أمراً لا مفر منه لتحويل الحرب أو الخروج من الأزمة، والتاريخ الاقتصادي بتسجيله ما حدث من ارتفاعات كبيرة في الأسعار إبان الحروب والأزمات، ليؤكد هذه الحقيقة وثبات صحتها.

شكل (6)



2. الارتفاع المستمر في التكاليف

والفكرة الرئيسة في النظرية هي أن المنتجين لا يتحملونه وسرعان ما يوجهونه للمستهلكين عن طريق زيادة الأسعار (أسعار السلع المنتجة)، فإذا زادت التكاليف بسبب ارتفاع الأجور نجد المنتجين طبقاً لهذه النظرية يحمون أنفسهم من هذا الارتفاع بزيادة الأسعار زيادة تزيد معظم الأحيان عن الزيادة التي حدثت للأجور. غير أنه لابد من الإشارة إلى أن حدوث التضخم كمعدلات مرتفعة ينشأ عادة بسبب تضافر عاملي زيادة الطلب وارتفاع التكاليف معاً وممارستها الضغوط على الأسعار بشكل مشترك، وهذا بالفعل ما حدث عندما ارتفعت الأسعار بشكل كبير في نهاية خطة التنمية الأولى وبداية الخطة الثانية في السودان لقد كان السبب في البداية زيادة الطلب الكلي تلك الزيادة التي كانت نتيجة لزيادة الإنفاق زيادة كبيرة.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر أهم الوسائل التي يمكن بموجبها زيادة الطلب.
2. هل تؤدي زيادة الكمية المعروضة من النقود إلى زيادة الدخل النقدية؟
3. لماذا يزداد الطلب عادة عند حدوث أزمات؟ لماذا؟

ثانياً: أسباب التضخم في السودان

عزيزي الدارس، في هذا الجزء من الوحدة سنتعرف على التضخم وأسبابه في السودان.

في هذه الآونة ومنذ الثمانينيات دخلت البلاد مرحلة حرجة من عمرها، حيث شهد الاقتصاد السوداني تدهوراً ملحوظاً ومستمراً، وذلك للآتي:

- الاختلال الكبير في التوازن الداخلي والخارجي للدولة، ومن ثم العجز الذي شهدته الموازنة العامة وشح الموارد النقدية الأجنبية.
- تفاقم أمر المديونية الخارجية، وكذلك المديونية الداخلية التي تجاوزت 31 بليون جنيه في 1990/2/31م.
- انخفاض معدلات الإنتاج، والادخار، والاستثمار، عدم استقرار، السياسات وعدم الالتزام بتنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية.
- ظروف الجفاف، والتصحر، وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين.
- البيئة الاقتصادية والعلمية غير الملائمة التي أحدثت تدهوراً ملحوظاً في شروط التبادل الخارجي، والارتفاع في تكلفة القروض.
- مما أدى إلى عدم الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل عجز الميزانية ومشروعات التنمية في ذلك الوقت، ولكن سرعان ما رجعنا مرة أخرى للتمويل الخارجي والاقتراض كانت تلك العوامل من أسباب التدهور الذي يعاني منه

السودان. والجدول التالي يوضح معدلات التضخم في السودان خلال الفترة 1970-2013 م.

معدل التضخم في السودان

جدول رقم (4-8)

معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2013م

السنوات	التضخم العام (متوسط)
1970م	0.97
1971م	0.97
1972م	10.09
1973م	16.02
1974م	25.42
1975م	22.65
1976م	1.70
1977م	17.18
1978م	18.32
1979م	33.91
1980م	26.09
1981م	22.56
1982م	27.69
1983م	31.13
1984م	32.45
1985م	46.33
1986م	29.04

24.98	۱۹۸۷
49.14	۱۹۸۸
74.08	۱۹۸۹
67.38	۱۹۹۰
122.52	۱۹۹۱
119.24	۱۹۹۲
101.18	۱۹۹۳
115.93	۱۹۹۴
68.97	۱۹۹۵
130.44	۱۹۹۶
47.17	۱۹۹۷
17.01	۱۹۹۸
16.16	۱۹۹۹
8.02	۲۰۰۰
4.9	۲۰۰۱
5.3	۲۰۰۲
7.40	۲۰۰۳
8.8	۲۰۰۴
8.4	۲۰۰۵
7.2	۲۰۰۶
8.1	۲۰۰۷
14.3	۲۰۰۸
13.4	۲۰۰۹

15.4	2010م
18.9	2011م
37.2	2012م
41.4	2013م (حتى أبريل)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية والاقتصاد الوطني

وقد بدأ معدل التضخم في التصاعد في العام 2012 للأسباب الآتية:

• **انفصال جنوب السودان والآثار الاقتصادية السالبة** نتيجة فقدان عائدات البترول والتي تبلغ أكثر من (10 مليار دولار) تمثل 95% من صادرات السودان، و50% من إيراداته، ونتيجة لفقدان عائدات البترول اختل الميزان التجاري السوداني، وتم تخفيض قيمة الجنية ذلك إلى زيادة معدل التضخم بصورة كبيرة ووصل في أكتوبر 2013 إلى أكثر من 40% ولذلك فإن انخفاض سعر صرف الجنية أدى إلى ارتفاع معدل التضخم السوداني من 2.7 جنية للدولار إلى 4.4 ثم إلى 5.7 بينما وصل سعره في السوق الموازي 7.8 وبما أن السودان ليس لديه احتياطي من العملة الحرة.

نشاط

عزيزي الدارس؛ ناقش الآثار الاقتصادية المترتبة على السودان من انفصال الجنوب عن الشمال؛ ناقش مع زملائك بوجود مشرفك الأكاديمي.



• **انخفاض قيمة سعر صرف**، فبعد أن وصل سعر الجنية السوداني إلى اثنين جنيهاً خفض سعر صرف الجنية السوداني في مارس 2012 إلى (3.479 جنية) وتوالي الانخفاض إلى أن وصل إلى أكثر من (7 جنيهاً) في نهاية العام 2012م في السوق الموازي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم. وفي مارس من عام 2013م بدأ سعر الصرف في الزيادة، حيث تفاوت ما بين 6.10 إلى 6.50 جنية مقابل الدولار.

• **عدم الاستقرار الأمني الناتج عن الحرب مع دولة جنوب السودان، ولايات دارفور، وفي ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن تداعيات الانفصال مما أدى إلى زيادة الصرف على الحروب بدلاً عن الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي الأمر الذي أدى انخفاض الإنتاج، وقل العرض وصارت نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.**

• **استمرار الحصار الاقتصادي الجائر على السودان، مما حرمه من كثير من المزايا الإقليمية والدولية والحرب غير المعلنة من قبل الغرب، مما زاد من تكلفة الواردات، بالإضافة إلى ذلك، فقد بلغ العجز بين الإيرادات والمصروفات حوالي 10 مليارات جنيه تحاول الحكومة سد هذا العجز عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي. أي طباعة المزيد من النقود، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود بينما كمية السلع والخدمات شبه ثابتة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدل التضخم بسبب اقتراض الحكومة من البنك المركزي، ومن الواضح أن معدلات التضخم في السودان فاقت نظيراتها في الدول المتقدمة (5%)، والدول النامية (4%)، وآسيا النامية (5.7%)، وحتى المتوسط في إفريقيا، للفترة من 2008 إلى 2011، حيث بلغ متوسط معدل التضخم حوالي (9%) في إفريقيا، كما يتضح من الجدول التالي:**

جدول رقم (6-8)

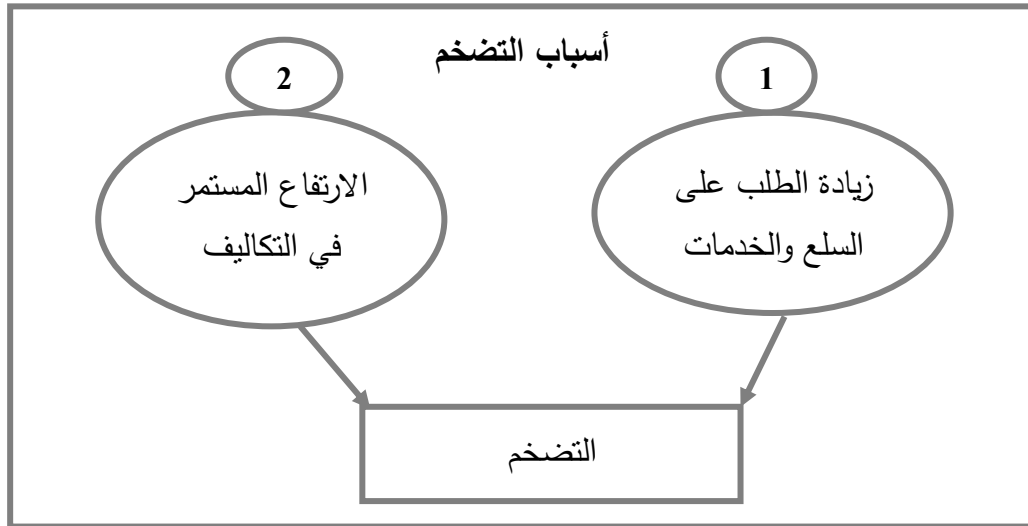
معدلات التضخم خلال الفترة 2008م-2011م

نسبة مئوية (%)

البيان	2008م	2009م	2010	2011	متوسط الفترة
الدول المتقدمة	2,0	8,0	9,0	1,4	5.1
الدول النامية	9,3	5,2	6,2	7,1	4
آسيا النامية	7,4	3,1	6	6,5	5.75
الدول الأفريقية	10,3	10,5	7,5	8,2	9.125

المصدر: صندوق النقد الدولي-آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2011م.

شكل (7)



6.2 وسائل معالجة التضخم

عزيزي الدارس، يمكن معالجة التضخم باتباع الوسائل التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي الذي يمارس الضغط على أسواق السلع والخدمات، أو يحد من تزايدها وأهم هذه الوسائل ما يلي:

1. تخفيض الإنفاق

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الإنفاق، سواء أكان الإنفاق الحكومي أو إنفاق القطاع الخاص. وقد مارس السودان هذه السياسة بالفعل لمعالجة التضخم الذي حدث في السابق.

2. تخفيض كمية النقود

يمارس هذه السياسة البنك المركزي الذي يقوم بتخفيض عرض النقود بهدف الحد من تزايدها.

3. زيادة الضرائب

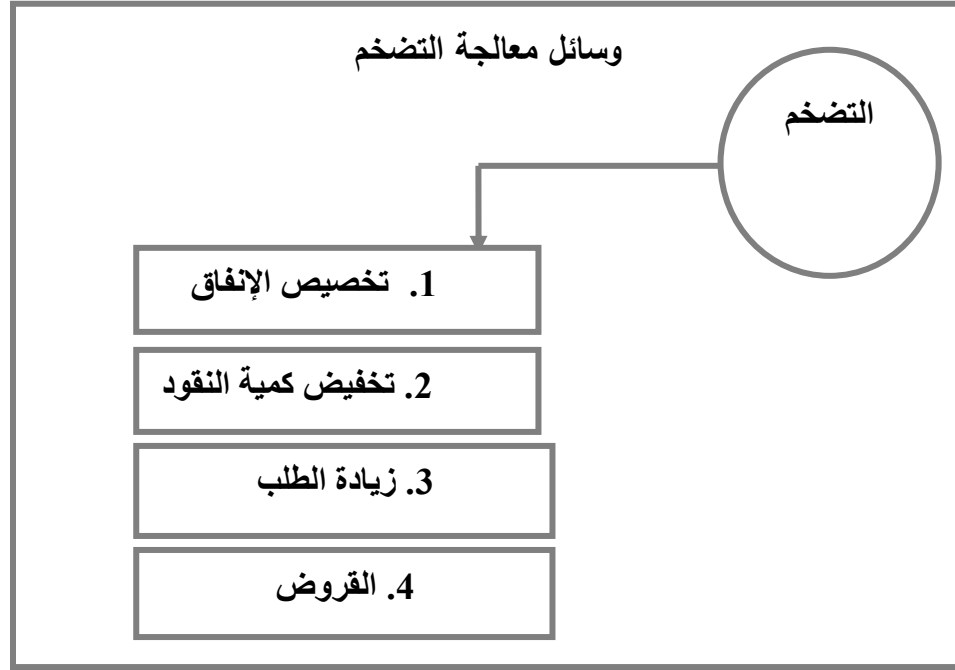
وتهدف هذه السياسة إلى خفض الطلب الكلي عن طريق رفع معدلات الضرائب أو توسعة الوعاء الضريبي، مع الإبقاء على معدلات الضريبة الحالية، فمن المعروف أن الضريبة تنقص من الدخل المتاح، وبالتالي تخفض من قدرة الأفراد على الإنفاق.

4. القروض

وقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض من القطاع الخاص لغرض مكافحة التضخم، وغالباً ما يلجأ إلى هذه السياسة عندما لا تكفي الوسائل السابقة للقضاء على التضخم، كما يمكن أيضاً معالجة التضخم عن طريق **الضغط على التكاليف** بالشكل الذي لا يجعلها ترتفع بمعدلات تضخمية، لأن زيادة الأجور بمعدلات تفوق المعدلات التي ارتفعت بها إنتاجية العمل، وارتفاع الأسعار بمعدلات أكثر من تلك التي ترتفع بها التكاليف تعتبر من مسببات التضخم، كما سبق الإشارة إليه سابقاً، ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه السياسة يجب أن تستخدم جنباً إلى جنب مع السياسة التي تهدف إلى تخفيض الطلب إذ إن هاتين السياستين

مكملتان بعضهما البعض ولا يمكن الاستغناء بواحدة عن الأخرى. و لضمان أكبر قدر من الفعالية يبقى اتخاذ كافة الوسائل الممكنة التي تعمل على زيادة المعروض من السلع والخدمات للمساعدة على تخفيض الفجوة الناشئة بين الطلب والعرض.

شكل (8)



أسئلة تقويم ذاتي



1. ما أسباب التضخم في السودان؟
2. بدأ التضخم في السودان في تصاعد عام 2012م، ناقش.
3. عدد وسائل معالجة التضخم.



أسباب التضخم في السودان متعددة؛ ناقش آثار التضخم على القطاع الاستهلاكي والإنتاجي في السودان، اعرض الإجابة على المشرف.

3. البنوك BANKS

1.3 تعريف البنوك

عزيزي الدارس، البنوك عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة تستقطب الأرصدة الفائضة من الذين لا يحتاجون لها، لتقدمها في شكل قروض لمن يحتاجون لها لأغراض استهلاكية أو إنتاجية واستثمارية، وكان ظهور البنوك كمؤسسات تتعامل في النقود ضرورياً، والظروف الاقتصادية اقتضت وجود مؤسسات تتعامل في النقود، فقد درجت العادة منذ القدم أن يضع أصحاب الأموال ثقتهم في أحد الأفراد ممن عرفوا بالأمانة وحسن الخلق، ويأمنون على ما لديهم من مال. وقد ترجع نشأة البنوك إلى المربين، وكان هؤلاء يضعون الأموال بفوائد مرتفعة، وكانوا يقبلون أن تودع لديهم أموال الأفراد ويدفعون عنها فائدة زهيدة؛ ثم يستخدمون هذه القروض بفائدة أعلى. ولا شك أن السبب في قبول الأفراد إيداع نقودهم لدى هؤلاء الصيارفة كان الثقة في مقدرة هؤلاء المربين على رد أموالهم عند الطلب أو التاريخ المتفق عليه. ويرى البعض أن البنوك نشأت نتيجة مبادلة نقود محلية وأجنبية في الموانئ والمدن الكبيرة. يرجع أصل كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية بانكو Banco، وتعني للإيطاليين المنضدة أو الطاولة التي يتم فيها تبادل العملات الأجنبية في الموانئ الإيطالية. وقد أطلقت هذه العملية للمبادلة، ومنها اشتقت كلمة بنك، ويقابلها في اللغة العربية اسم مصرف، وبعدد كبير من اللغات الأخرى. ويعارض رجال الدين الإسلامي حالياً هذه العمليات التي تقوم على نظام الفائدة التي تدفع للمودعين، والتي يتقاضاها البنك من عملائها المقترضين. ويؤكدون أن هذه العملية ربوية

محرمة، ويطالبون بنظام بنوك بدون فوائد يقوم على أساس المشاركة في الربح عند تحققه بدلاً عن الفائدة المحددة على رأس المال.

عزيزي الدارس، قامت البنوك منذ أول نشأتها بدور الوساطة المالية ولا زالت هذه الوظيفة الرئيسية للبنوك حتى وقتنا الحاضر إلا أنه بجانب هذه الوظيفة، فإن البنوك تؤدي للاقتصاد القومي وظائف أخرى مهمة بحيث، إنها أصبحت عماد الحركة الاقتصادية والمالية في جميع الدول. هذا غير صحيح، فالبنك المركزي هو الجهة المخولة قانوناً بإصدار النقود الورقية والمصرفية، وهي تحتفظ بودائع الأفراد وتوزيع الاستثمار على وجه النشاط الاقتصادي كما تسهل عملية التجارة سواء أكانت الداخلية أو الخارجية من خلال توفير التمويل اللازم لإنجاز الصفقات التجارية، وبترتب على كفاءة قيامها بأعمال تنشيط الصناعة، وإقامة المشروعات الإنتاجية، وتنمية وتطوير الاقتصاد القومي أما إذ ما استثمرت البنوك أموالها في الاقتصاد غير الحقيقي أو في الخدمات والمشاريع ذات العائد السريع، فإن ذلك يعوق تنمية وتطوير الاقتصاد هذا، فضلاً عن أنه يمكن عن طريق دراسة تحليل عملياتها التعرف على البيانات الأساسية عن الاقتصاد القومي. وإذا أردنا حصر الوظائف الاقتصادية للبنوك، فإننا نستطيع أن نجملها فيما يلي:

- أ- حشد المدخرات واستثمارها في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.
- ب- تسهيل أداء الديون ونقل الأموال.
- ت- النقود المصرفية، ويعرف الاحتياطي القانوني بأنه نسبة من القيمة الكلية لإجمالي الودائع، ما عدا ودائع الاستثمار.
- ث- تحسين شؤون الإنتاج في فروع المختلفة.
- ج- عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية هو الذي يدفع الناس للاحتفاظ بثرواتهم بعملات أجنبية، وقد يحتفظون بها في خزنها الخاصة إذا انعدمت البنوك.



1. اذكر أسباب التضخم في السودان؟
2. عرف مصطلح البنوك.
3. ما السبب وراء ظهور البنوك؟
4. ما هي الوظائف الاقتصادية للبنوك؟

2.3 تخصص البنوك وأنواعها

عزيزي الدارس، كان لتشعب أعمال البنوك الأثر في اتباعها مبادئ التخصص فوجدنا البنوك قد انقسمت إلى أنواع يحتاج كلٌ منها إلى خبرة خاصة، فبعض البنوك تخصصت في الإقراض الصناعي، والبعض الآخر في الإقراض الزراعي، كما أن البعض منهم في الإقراض للأغراض العقارية. وتستفيد البنوك المتخصصة فائدة كبيرة بسبب إتقانها للعمليات المصرفية المختلفة التي تخصصت فيها لكن تقابل هذه الفوائد التي تحصل عليها من تخصصها تتعرض البنوك لعدد من المخاطر بسبب هذا التخصص، ومن هذه المخاطر ارتباط مستقبل البنك بمستقبل النشاط الذي تخصص فيه.

يمكن تقسيم البنوك إلى عدة تقسيمات وفقاً للزاوية التي ينظر منها، فإذا نظرنا إلى البنوك من زاوية نوعية الملكية. وجدنا البنوك العامة وهي البنوك التي تملكها الدولة والبنوك الخاصة، وهي التي تملكها شركات المساهمة والأفراد، وهنالك التعاونية التي تقوم وفقاً لمبادئ التعاون. ومن الملاحظ أن البنك التجاري لا تقتصر أعماله على خدمة التجارة فحسب، بل تمتد أعماله لتشمل أوجه نشاط عدد من أنواع البنوك المتخصصة الأخرى. وإذا أردنا إيراد الأنواع المختلفة من البنوك، فإننا نحصرها في أربع مجموعات، وتتكون المجموعة الأولى من كان قديماً في المراحل الأولية، أما في الحاضر، فلا وجود لها.

وتشمل المجموعة الثانية البنوك التجارية وبنوك الودائع والخصم، وهي التي تقوم بتوظيف النقود لمدة قصيرة. وتدخل في هذه المجموعة بنوك الأعمال. أما مجموعة البنوك

المتخصصة، فهي متعددة، أهمها البنوك العقارية، وهذه تقوم بمنح قروض ذات آجال طويلة مقابل رهن عقاري من أراضي ومباني، وتوضع هذه البنوك غالباً تحت إشراف الحكومة لما قد يترتب على عملياتها في الأضرار بالاقتصاد القومي. وتشمل أيضاً البنوك الزراعية، وهي تمنح الزراع السلف اللازمة على شكل قروض قصيرة الأجل بضمان المحاصيل. وكذلك البنوك الصناعية، وهي بنوك تقوم بمهمة إرشاد ومساعدة المشروعات الصناعية ومنحها القروض اللازمة. وهناك أيضاً بنوك شعبية والتي يطلق عليها البنوك التعاونية، أما المجموعة الرابعة، فهي البنوك بلا فوائد، وقد اشتدت فكرة الدعوة إليها أخيراً، وتعتمد على تحريم الفائدة وإحلال مبدأ الاشتراك وهناك أشباه البنوك ويقصد بأشباه البنوك تلك المؤسسات المالية التي تكون وظيفتها تجميع المدخرات واستثمارها، ولكن لا تخلق النقود، وتقوم بمجرد منح الائتمان، ومن أمثلها شركات التأمين وصناديق توفير البريد وغير ذلك، كما هنالك مؤسسات أخرى تتدرج تحت أشباه البنوك مثل مؤسسات التوفير الشعبي.

أولاً: البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية تلك التي تقبل ودائع الجمهور، وتلتزم بدفعها عند الطلب في موعد يتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة.

(أ) وظائف البنوك التجارية

1. قبول الودائع وإيداعها في حسابات بأسماء أصحابها.
2. منح القروض قصيرة الأجل.
3. خصم الأوراق التجارية.
4. القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب عملائه، ويقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات لحساب العملاء.
5. القيام بخدمات التجارة الخارجية، ويشمل ذلك إصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء، والتي يشترطها المصرف بالخارج قبل شحن بضائعهم.

6. القيام بالخدمات المالية للعملاء مثل التحويلات النقدية بين العملاء سواء كانوا مقيمين في مدينة واحدة أو مدن مختلفة.

7. القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء، ومن أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار تنفيذ الوصايا وإدارة التركات لحين بلوغ المستحقين السن القانونية.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر أنواع البنوك.
2. عدد وظائف البنوك التجارية.

(ب) موارد البنك التجاري واستخداماتها

1. موارد البنك

يعتمد البنك في موارده على ثلاثة عناصر رأس المال المدفوع، والاحتياطي، والقروض من البنوك الأخرى.

(أ) رأس المال والاحتياطيات

رأس مال البنك هو أمواله الخاصة التي بدأ بها نشاطه، ويستثمره البنك في أصول ثابتة كالأراضي والعقارات.

(ب) الودائع

وهي تمثل النسبة الكبرى من موارد البنك، وهي مبالغ مقيدة في حسابات البنك على أنها مستحقة للعملاء، أما الودائع الجارية، فهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب منها في أي وقت يشاء.

(ج) القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى

من الممكن أن يقترض البنك التجاري من البنك المركزي، أو من البنوك التجارية الأخرى، وذلك عند الضرورة، ويلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي إذا اعترضته مشكلة في السيولة.

2. بنود أخرى في جانب الخصوم

وهي بنود تمثل التزامات البنك دون أن تكون موارد له.

3. استخدامات البنك

يوظف البنك موارده في استخدامات تتراوح بين أقصى حالات السيولة، وهي النقدية بالخرينة وبين أقصى درجات الجمود "العقارات والأراضي"، ويتم ذلك وفقاً لسياسة معينة ترمي إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من العائد على الاستثمارات، ويمنح البنك القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل، وهي قروض لتمويل المشاريع الزراعية، والصناعية، وتمويل العقارات، والسيارات، والبناء، وغيرها، وذلك حسب الصيغة الإسلامية في السودان.

(ح) البنك التجاري بين السيولة والربحية

يقصد بالسيولة قابلية الأصل للتحويل إلى نقود بسهولة وسرعة، وبدون خسارة كبيرة، ويجب أن نوضح حقيقة مهمة، وهي أن الربح يتناسب تناسباً عكسياً مع السيولة بمعنى أن الأصول السائلة تماماً لا تدر إيرادات للبنك، الفرق بين الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل. ولكن للسيولة والربحية أهمية بالنسبة للبنك التجاري، فنجاح البنك في عملياته المصرفية تتوقف على ثقة الأفراد، وقدرته الدائمة على الوفاء بالتزاماته أي مقدرة البنك على تحويل الالتزامات إلى نقود سائلة، وفي هذا الإطار فإن يسار البنك أو يسر البنك" يعني المحافظة على استمرار المركز المالي للبنك سليماً، فإذا نظرنا إلى الاستخدامات المتاحة أمام البنوك التجارية تواجه دائماً بوجود علاقة عكسية بين ربحية هذه الاستخدامات (بالفوائد التي تدرها) وسيولتها (إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبدون خسارة).

هناك ثلاث مجموعات

1. مجموعة الأصول تامة السيولة وعديمة الربحية، وهي عبارة عن أوراق النقد والعملات الأجنبية، ورصيد البنك في البنك المركزي.
2. مجموعة الأصول القابلة والمدة للعائد، وتشمل الأصول شديدة السيولة (شبه النقدية) كأرصدة البنك في بنوك أخرى، ولا بد من التوفيق بين الربحية التي يسعى لها البنك، والسيولة التي يجب الاحتفاظ بقدر منها.
3. مجموعة الأصول شديدة الربحية، مثل الائتمان طويل الأجل.
4. المجموعة الثالثة هي الأصول عديمة السيولة، وعديمة الربحية، وتمثلها الأصول الثابتة بمختلف أشكالها، وأنواعها.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اشرح العلاقة بين السيولة، والربحية في البنك التجاري.
2. اشرح مفهوم يُسر البنك.

ثانياً: البنوك المتخصصة

عزيزي الدارس، ظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تتولى القيام بأعمال ليست من طبيعة الأعمال التي يؤديها البنك التجاري. في كثير من البلدان النامية تقوم البنوك المتخصصة بمجهودات كبيرة في التنمية الاقتصادية، فالرغبة في تنمية قطاع معين تستلزم قيام مؤسسات متخصصة لتمويل نشاط هذا القطاع. إذا رأت الدولة تطوير، وتنمية القطاع الزراعي تنشئ البنوك الزراعية أو بنوك الثروة الحيوانية، وإذا أرادت تطوير الصناعة تنشئ البنوك الصناعية، وإذا أرادت تطوير العقارات تنشئ البنوك العقارية وهكذا.

(أ) موارد البنك المتخصص واستخداماتها

تختلف موارد البنك المتخصص عن موارد البنك التجاري اختلافاً جوهرياً ناشئاً عن اعتماد البنك المتخصص على رأس ماله بقدر أكبر من اعتماد البنك التجاري عليه. إذ تعتمد البنوك المتخصصة في عملياتها على رأس مالها، فإذا اقتضت توسعات أعمال البنك أموال أخرى، فإن البنك يستطيع زيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم جديدة يكتتب فيها قدامى المساهمين فقط إذا كانت أعمال البنك قد وجدت نجاحاً. وتعتمد البنوك المتخصصة بجانب رأس المال على الاقتراض لتمويل عملياتها.

(ب) الاستخدامات

بالنسبة للاستخدامات نجد أن البنك المتخصص لا يجد مبرراً لتوزيع أصوله على الاستخدامات، بحيث تشكل كل مجموعة منها خط دفاع له سيولة مختلفة كما يفعل البنك التجاري. ويرجع ذلك إلى أنه لا يقبل ودائع، وبالتالي لا يتعرض لمشكلة سيولة ويترتب على عدم وجود ودائع بالبنوك المتخصصة عدم مقدرة هذه البنوك على خلق نقود مصرفية كما تفعل البنوك التجارية.

ثالثاً: البنوك العقارية

ويقصد بها تلك البنوك التي تقدم قروضاً طويلة الأجل بضمان رهون عقارية كالأراضي الزراعية، أو أراضي البناء، أو العقارات العينية. ونظراً لطول مدة القرض فإن البنوك العقارية تعتمد في تمويل عملياتها بجانب رأس مالها والاحتياطات على سندات تصدرها تكون طويلة الأجل. وبجانب رأس المال، والاحتياطات، والقروض، فإن البنك يستطيع الاقتراض من البنوك الأخرى. وتهدف البنوك العقارية إلى تنمية قطاع العقارات، وتسمى في بعض الدول بنوك الإسكان.

رابعاً: البنوك الصناعية

يقصد بالبنوك الصناعية تلك المؤسسات المالية التي تقدم الائتمان متوسط وطويل الأجل للمشروعات الصناعية، وتؤدي البنوك الصناعية في الدول النامية المهام التالية: -

1. مد المشروعات الصناعية بالقروض قصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها للتشغيل.
2. تمويل التوسع للمشروعات الصناعية القائمة.
3. المساهمة في إقامة المشروعات الجديدة عن طريق الدخول ضمن المؤسسين في هذه المشروعات
4. الإقراض الحرفي: يقوم البنك الصناعي في الدول النامية بإقراض الحرفيين والصناعات الصغيرة قروضاً قصيرة، أو متوسطة الأجل.

خامساً: البنوك الزراعية

أنشأت البنوك الزراعية للقيام بالائتمان في مجال الإنتاج الزراعي، ومن الملاحظ أن البنوك الزراعية لا تتولى عمليات الإقراض فحسب، بل إنه كثيراً ما يعهد إليها القيام ببعض الخدمات للزراع.

سادساً: البنوك الشعبية

تتشئ الدولة بنوك لخدمة صغار الصناع، والحرفيين، وصغار التجار بمدهم بالقروض اللازمة، وتتقاضى هذه البنوك فائدة منخفضة لقاء ما تمنحه من القروض.

سابعاً: بنوك الأعمال

وهي بنوك تنشأ من أجل التعامل في الأوراق المالية للشركات والقيام بالأعمال المصرفية للشركات التي تشترك في تأسيسها، أو تمتلك جزءاً من أسهمها.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اشرح مفهوم البنوك المتخصصة.
2. من أين تأتي مواد البنك المتخصص وكيف يستخدمها؟
3. ما المقصود بالبنوك العقارية؟
4. ما مهام البنوك الصناعية في الدول النامية؟
5. اشرح مفهوم البنوك الشعبية.

ثامناً: البنوك الإسلامية

بدأت أول تجربة عملية للبنوك الإسلامية في مصر في الدقهلية (محافظة بميت غمر)، هي تجربة بنوك الادخار المحلية التي كانت نموذجاً لأجهزة لا ربوية تكون مهمتها التنمية المحلية. وقد كان ذلك في منتصف 1963م حتى 1967، وعلي الرغم من أن بنوك الادخار المحلية قامت على أساس لا ربوي، إلا أنها لم تشأ أن تعلن عن هويتها الإسلامية في ذلك الحين لعدم تقبل المناخ السياسي الرسمي في تلك الآونة أي صورة للتطبيق الإسلامي، وبقدر ما كانت تلك التجربة محدودة بقدر ما كانت ناجحة لكن الظروف السياسية ناخت عليها بثقلها وأنهتها في مهدها بعد (4) سنوات من بدئها فمن تلك الأسباب ما هو سياسي، وآخر ما اعترى تلك التجربة من نقص حقوقي (سوء تحديد الطبيعة الحقوقية لها خلقت غموضاً في علاقتها مع المؤسسات الأخرى).

وقد واكب هذه التجربة تجربة أحمد إرشاد في باكستان لكنها لم تستمر طويلاً كما نجد أن تجربة هذه البنوك الادخارية قد تأثرت بالتجربة الألمانية من حيث نظام التسليف الزراعي أو الشعبي.

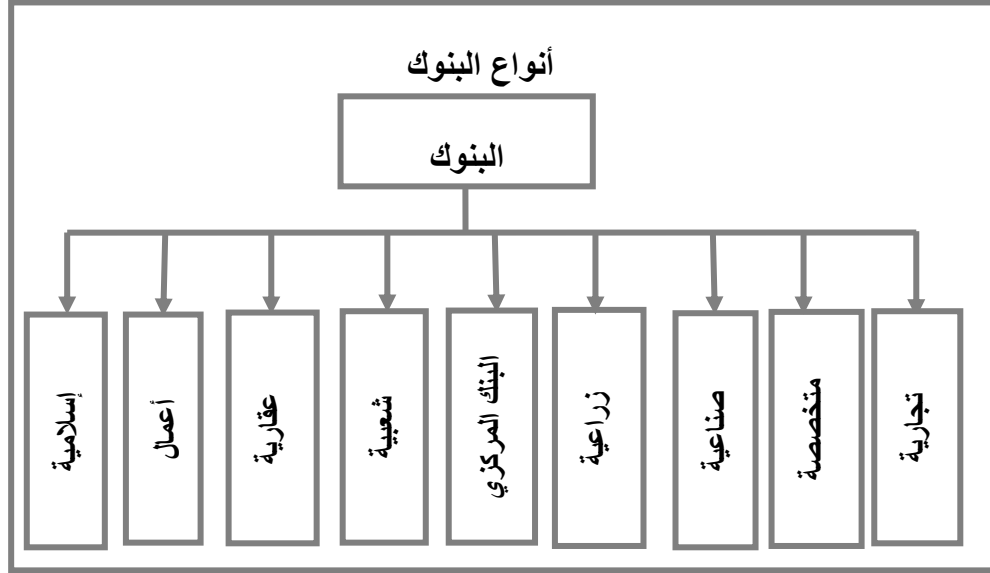
في السودان بدأت جامعة أم درمان الإسلامية إعداد دراسة مع بنك السودان لتنفيذ تجربة بنك إسلامي. وواكبت هذه الجهود التحضيرية جهود أخرى في الكويت حيث تم إنشاء بيت التمويل الكويتي كمصرف إسلامي عام 1973م.

في مصر تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي 1971م، وفي عام 1974م البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وهو مصرف دولي تقتصر العضوية فيه على الدول الإسلامية وفي عام 1975م بنك دبي - ثم تلتها بنوك فيصل الإسلامي في السودان ومصر.

كانت هذه هي نشأة المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، وبالرغم من ذلك التطور، إلا أنها لم تستند على قاعدة نظرية محددة وواضحة المعالم، وذلك لسبب أساسي ورئيسي دفع القائمون على أمرها بإنشائها، وهو التفطيع الشديد في تحريم الربا (الفائدة) الوارد في القرآن الكريم فقد أذن فيه المولى سبحانه وتعالى بحرب منه لم تعلن في مثله من الكبائر..

قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون و لا تظلمون)).

شكل (9)



(أ) العوامل التي ساعدت على إنشاء المصارف الإسلامية

1. تبلور فكرة إنشاء هذه المصارف ونضوجها وتفهمها على كافة المستويات.
2. طرح هذه الفكرة ودراستها في المؤتمرات الدينية والسياسية للعالم الإسلامي.
3. المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية.
4. الفجوة الإسلامية الشاملة التي شهدتها العالم الإسلامي.

جدول (2) نشأة المصارف الإسلامية في العالم العربي، و الدول الإسلامية وغيرها

الرقم	المصرف	البلد	تاريخ التأسيس	بدء التشغيل
1	المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية	مصر	1980م	1981م
2	بنك فيصل الإسلامي المصري	مصر	1977 م	1979 م
3	بنك ناصر الاجتماعي	مصر	1971 م	1972 م
4	بنك دبي الإسلامي	دبي	1975 م	1975 م
5	البنك الإسلامي للتنمية	السعودية	1973 م	1975 م
6	بيت التمويل الكويتي	الكويت	1977 م	1978 م
7	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار	الأردن	1978 م	1979م
8	مصرف قطر الإسلامي	قطر	1980 م	1982م
9	بنك البحرين الإسلامي	البحرين	1979 م	1979م
10	بنك البركة الإسلامي للاستثمار (البحرين)	البحرين	1984 م	1984م
11	مصرف فيصل الإسلامي (البحرين)	البحرين	1982 م	1982م
12	بنك فيصل الإسلامي السوداني	السودان	1977 م	1978م
13	البنك الإسلامي السوداني	السودان	1982 م	1983م
14	بنك البركة السوداني	السودان	1984 م	1984م
15	بنك البركة الإسلامي البنك الإسلامي لغرب السودان	السودان	1981 م	1984م
16	بيت البركة التركي للتمويل	تركيا	1983 م	1985م

17	مؤسسة فيصل المالية	تركيا	1984 م	1985م
18	بنك التنمية التعاوني الإسلامي السوداني	السودان	1983 م	1983م
19	بنك التضامن الإسلامي السوداني	السودان	1981 م	1983م
20	بنك البركة الدولي المحدود - لندن	بريطانيا	1978 م	1978م
21	بنك بنجلاديش المحدود	بنجلاديش		1983م
22	بنك البركة - بنجلاديش المحدود	بنجلاديش	1978 م	1978م
23	المصرف الإسلامي الدولي - الدانمارك	الدانمارك	1982 م	1982م
24	بنك التمويل السعودي التونسي	تونس	1983 م	1983م
25	بنك البركة الموريتاني	موريتانيا	1985 م	1986م

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف البنك الإسلامي وعدد خصائصه.
2. عدد العوامل التي ساعدت على نشأة البنوك الإسلامية.

(ب) تعريف البنوك الإسلامية

هو مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة)، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويحقق دعهما.

أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها، وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.

هو مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

هو كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية، أخذاً أو عطاءً.

هي تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية، أخذاً أو إعطاءً - بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً - وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

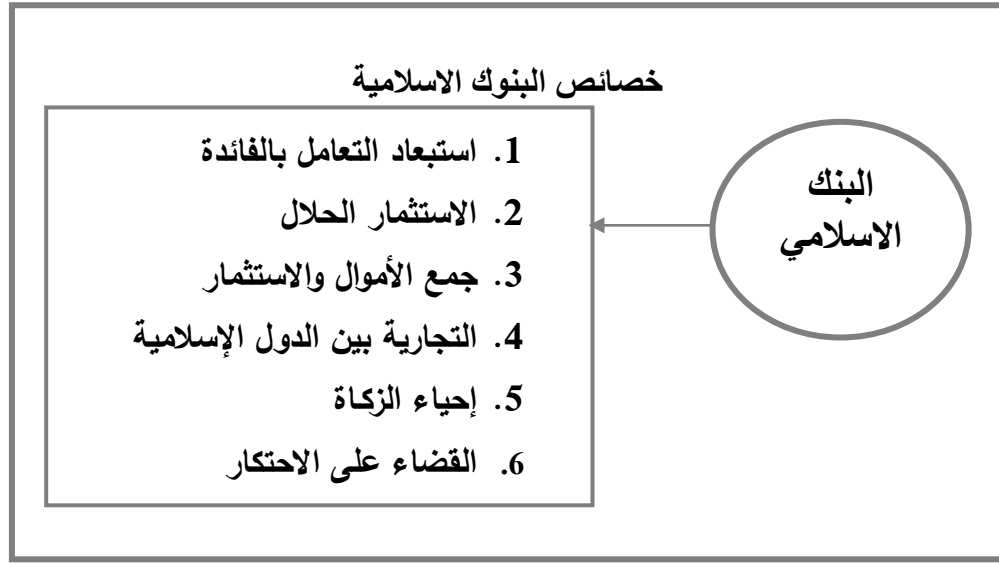
عليه يلاحظ أن هذه المصارف تتفق فيها التعاريف جميعها في أن المصارف الإسلامية:-

- مؤسسات مالية مصرفية.
- تلتزم بالشريعة الإسلامية.
- تلتزم بقاعدة الحلال والحرام وتجتنب التعامل بالفوائد الربوية.
- خدمة بناء الفرد المسلم والمجتمع.

(ج) خصائص البنوك الإسلامية

من المعلوم أن للمصارف خصائص ومميزات تتميز بها عن المصارف الأخرى، ذلك لأنها تختلف عن تلك المصارف، من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافاً بيناً وواضحاً، مما يترتب عليه اختلافها عن تلك المصارف من حيث الغاية والهدف.

شكل (10)



لذا لها خصائص ومميزات أهمها:-

الخاصية الأولى: استبعاد التعامل بالفائدة

إن أول ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف الأخرى، وأهم معالمه هو: (إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذاً أو عطاءً).

وتعد هذه الخاصية، المعلم الرئيس والأول للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح هذا المصرف كأبي مصرف ربوي آخر، ذلك لأن الإسلام قد حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه، بل إن الله سبحانه وتعالى لم يعلن الحرب على أحد في القرآن الكريم إلا على آكل الربا حيث قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ** ﴿٢٧٨﴾ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ** ^ط **وَإِن تَبَشِّرُوا** **فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** ﴿٢٧٩﴾ (سورة البقرة: 278-279).

والمصرف الإسلامي بهذا ينسجم تماماً مع غيره من المؤسسات الإسلامية الأخرى، والتي تشكل في مجموعها نظاماً إسلامياً متكاملاً لا يتناقض معها. ذلك لأن جميعها تعمل جادة من أجل تنقية المجتمع الإسلامي من كل ما لا يتلائم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية.

حيث يمثل الربا قمة الظلم والاستغلال، بما يتيح لأحد الأطراف (المقرض) من استرداد رأس ماله زائداً بالفائدة الربوية، بغض النظر عن الحالة التي يكون فيها المدين من خسران، أو مرض، أو أزمة مالية يعاني منها.

والإسلام في جوهره يعني بحماية الفرد، كما يعني بحماية المجتمع ويحرص على الوحدة والتآخي بين جميع أفرادها، فهو يقيم تشريعه الشامل - الاجتماعي والاقتصادي - بطريقة تقتلع الأسباب التي تؤدي إلى خلق طبقة استغلالية ظالمة على حساب طبقة أخرى.

تشكل خاصية استبعاد الفوائد من معاملات المصارف الإسلامية المعلم الرئيسي لها، وتجعل وجودها متسقاً مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي، وتصبغ أنشطتها بروح رأسية ودوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون دائماً أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فحسب، بل هو إضافة إلى ذلك أسلوب من أساليب الجهاد في حمل عبء الرسالة والإعداد لاستنقاذ الأمة من مباشرة أعمال مجافية للأصول الشرعية، وفوق كل ذلك يستشعر هؤلاء العاملون أن العمل عبادة وتقوى، مثاب عليها من الله سبحانه وتعالى، إضافة إلى الجزاء المادي الدنيوي.

نشاط



عزيزي الدارس، من المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص ومميزات من حيث المبدأ، والمحتوى، والمضمون اختلافاً بيناً وأضحاً. ناقش، هذه العبارة مستنداً بآرائك في البنوك السودانية.

الخاصية الثانية: توجيه كل جهده نحو الاستثمار الحلال

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه المصارف تقوم على اتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الغراء، لذا فإنها وفي جميع أعمالها تكون محكمة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد، والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، مما يترتب عليه ما يأتي: -

- ✓ توجيه الاستثمار، وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.
- ✓ تحري أن يقع المنتج - سلعة كان أم خدمة - في دائرة الحلال.
- ✓ تحري أن تكون كل مراحل العملية الإنتاجية (تمويل - تصنيع - بيع شراء) ضمن دائرة الحلال.
- ✓ تحري أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور - نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.
- ✓ تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع، ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

الخاصية الثالثة: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية

هذا يأتي من ناحية أن المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تزواج بين جانبي الإنسان المادي والروحي، ولا تتفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية، فالإسلام وحدة متكاملة لا تتفصل فيه جوانب الحياة المختلفة. والمصرف الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية فقط، بل أنه يعد التنمية الاجتماعية أساساً لا تؤتي التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته، وهو بذلك يراعي الجانبين، ويعمل لصالح الجميع، فالمصرف الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها،

وإبصالها إلى مستحقيها من الأصناف الثمانية التي حددها القرآن الكريم، كما أنه يحاول رفع المستوى المعيشي للمجتمع، من خلال سياسته الاستثمارية، ويفتح أبواب الرزق أمام الجميع، وذلك من خلال المشاريع، والمؤسسات الاقتصادية التابعة له.

الخاصية الرابعة: تجميع الأموال ودفعها إلى مجال الاستثمار

من المسلم به أن الكثير من أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعد أموالاً معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من أبناء الأمة الإسلامية وبفضل الله تعالى يتخرج من استثمار أمواله وتتميتها في المصارف الربوية القائمة، وذلك يعود إلى تمسك هذا النفر الخير من أبناء هذه الأمة بعقيدته والتزامه بمبادئ دينه، وتعاليمه السامية.

إلا أن قيام المصارف الإسلامية، وتمكنها - بفضل الله تعالى - إثبات جدارتها ونجاحها في استثمار الأموال المودعة وتتميتها، قد دفع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتتميتها، من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها هذه المصارف. وقد تمكنت هذه المصارف والمؤسسات الإسلامية من تولي مكان الريادة في هذا المجال، حيث استطاعت هذه المصارف والمؤسسات - كما سبق القول - تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة تجارية كانت، أم صناعية، أم زراعية. وهي بذلك قد حققت نجاحاً باهراً في تحريك تلك الأموال، وجعلها أداة فاعلة في خدمة الاقتصاد الوطني، والمشاريع التنموية التي تقدم الخدمة لأبناء المجتمع.

الخاصية الخامسة: تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول

وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها، وتقديم كل منها ما يستطيع تقديمه للآخر، شأنها في ذلك شأن المصارف الربوية التي تسود العالم اليوم،

وهي بذلك تجعل الحركة التجارية بين الشعوب الإسلامية تسير نحو التقدم، بل تؤدي إلى الاستغناء عن النظام المصرفي القائم، وعدم الركون إليه في أي عمل مصرفي يحتاجه الفرد المسلم.

الخاصية السادسة: إحياء نظام الزكاة

حيث تقوم هذه المصارف وانطلاقاً من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معاً، وذلك من خلال العمل على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الرفاه والتقدم لأفراد المجتمع الإسلامي كلهم.

لذلك أقامت هذه المصارف صندوقاً خاصاً لجمع الزكاة تتولى هي إدارته، كما أخذت على عاتقها أيضاً - كما سبق القول - مهمة إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعاً. وهو بذلك يؤدي واجباً إلهياً فرضه الله على هذه الأمة، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة، إذا ما قام المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.

الخاصية السابعة: القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار

تقوم المصارف - وانطلاقاً من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية - بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها، وتقوم هذه الشركات وتهدف احتكار أسهمها وعدم السماح لمساهمين جدد بالاشتراك في رأس مالها، فإنها تلجأ إلى إصدار سندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط. أما المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فإنها لا تصدر السندات - نظراً لأن فقهاء الشريعة قد قالوا بحرمتها - عدا سندات المقارضة - التي أجازها بعض الفقهاء المعاصرين). بل إنها وبهدف زيادة رأس مالها، والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.

الخاصية الثامنة: عدم إسهام هذه المصارف، وتأثرها المباشر فيما يطرأ على النقد من تضخم. فالمصرف غير الربوي حتى في اقتصاد غير إسلامي، يقع خارج إطار وآلية عمليات السوق المفتوحة التي تجري عادة بين المصارف المركزية والتجارية، في علاقات وترابط بين عملية الخصم وإعادة الخصم. إن مخططي السياسة النقدية في حالة عملهم على زيادة السيولة النقدية، يلجأون عادة إلى خفض سعر فائدة إعادة الخصم، وبذلك يدفعون المصارف التجارية إلى زيادة عرض النقد في السوق وتغطية طلبات الاستثمار.

أما إذا ما أراد مخططوا السياسة النقدية العكس من ذلك، فإنهم يقومون برفع سعر إعادة الخصم لدى المصرف المركزي، وعند ذلك يستطيعون تقليل حجم السيولة النقدية في السوق. ولما كان المصرف الإسلامي بالأصل بعيداً عن العمليات الربوية في علاقاته مع المصارف الأخرى بما فيها المصرف المركزي، فإن ظاهرة التضخم النقدي لن يكون لها أي دور في تطويرها أو الحد منها.

ولكنه مع ذلك فانه قد يتأثر - وبصورة غير مباشرة - بجوانب منها، لاسيما ما يخص العلاقات القيمة للوحدة النقدية وقوتها الشرائية في الاقتصاد المعني، وبهذا فإنه يمكننا القول أن النظام المصرفي الإسلامي - وفي ظل نظام اقتصادي إسلامي متكامل - سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقراراً وثباتاً في قيمتها الشرائية، وبسهم إلى حد كبير في الحد من ظاهرة التضخم.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عدد سمات البنوك الإسلامية.
2. عرف البنوك الإسلامية .
3. ما خصائص البنوك الإسلامية؟
4. في ظل نظام إسلامي متكامل سوف يمنح الوحدة النقدية السائدة استقراراً وثباتاً في قيمتها الشرائية ناقش العبارة.

(د) أهداف البنك الإسلامي

يهدف إلى تحقيق أفضل استخدام للموارد المالية وزيادة الإنتاج، ويتضح ذلك فيما يلي:

1. جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات في المجتمع
يتمثل ذلك في الودائع التي يتحصل عليها من المجتمع كالحسابات الجارية، والحسابات الادخارية، وودائع الاستثمار.
2. استخدام رأس المال في النشاط الاقتصادي
تعبئة كل خبراته، وإمكانياته الاقتصادية، والفنية في عمل الدراسات اللازمة للمشروعات الاقتصادية المختلفة.
3. القيام بتوفير الخدمات المصرفية المتنوعة:
يهدف إلى توفير الخدمات المصرفية على أساس استبعاد الفائدة (الربا).
4. تحصيل أموال الزكاة
يقبل المصرف تحصيل أموال الزكاة ممن يريدون إخراجها واستخدامها في المساعدات المالية للمحتاجين، وانفاقها في مصارفها الشرعية.

(هـ) موارد البنك الإسلامي واستخداماتها

أولاً: الموارد: تتلخص موارد المصرف الإسلامي فيما يلي:

- أ. الودائع: وتشمل:
 - الحسابات الجارية.
 - حسابات الاستثمار.
 - حسابات الادخار.
- ب. رأس المال والاحتياطيات.
 - أموال الصدقات كالزكاة وغيرها.

الحسابات الجارية:

الحساب الجاري هو عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه شخصان على تحويل الحقوق والديون الناشئة عن التعامل المتبادل بينهما إلى قيود في الحساب تتفصّل فيما بينهما بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب هو وحده المستحق أدائه للطرف الدائن. بالنسبة التكييف الشرعي لها: إنها من قبيل عقد القرض والذي من أحكامه:

- المال المقرض يملكه المقرض بالقبض.
- قيمة القرض ديناً موصوفاً في ذمة المقرض -أذن المصرف.
- يتصرف في المال بشئ أنواع التصرف.
- لا يجوز له اشتراط أخذ مصروفات إدارية على اعتبار أنها من قبيل نفقة القرض.

ح. حسابات الادخار

حساب الادخار هو كل حساب يقيد في دفتر يكون واجب التقديم عند كل سحب أو إيداع لرصد حركة الودائع صغيرة الحجم في المصرف، وتتمثل أهمية حسابات الادخار في أنها وسيلة لتعبئة المدخرات الصغيرة، وتوفير السيولة اللازمة، وتتميز عن الحسابات الجارية بصغر حجمها، لها قواعد توفير البريد نفسها وتسحب بواسطة تقديم الدفتر إلى المصرف.

أما التكييف الشرعي لها: تخرج على أساس عقد القرض (كالحسابات الجارية أعلاه)

3. ودائع الاستثمار

هي الأموال التي يفوض أصحابها المصرف في استثمارها، وتدخل مع رأس مال المصرف المخصص للاستثمار في مشروعات يقوم بها البنك، ولها أرباح سنوية، أو نصف سنوية كعائد.

تكييفها الشرعي: تخضع لأحكام، وشروط عقد المضاربة.

ثانياً: استخدامات الموارد: وتفصيلها فيما يلي:

يكون الاستخدام للموارد استخداماً أمثل وأهم هذه الاستخدامات.

1. الاستخدامات الاستثمارية

استخدام مباشر بإنشاء الشركات، والمؤسسات التابعة، أو غير مباشر، وذلك بدخول المصرف مع العملاء في عمليات استثمارية.

2. الاستعمالات الخدمية

مثل توزيع الصدقات، وتقديم القروض الحسنة.

3. الأعمال المصرفية

وهي خدمات مصرفية تقليدية، مثل فتح الاعتمادات، وخدمات مصرفية كالسمسة والوساطة، وتقديم الاستشارات الفنية.

ثالثاً: التخرج الفقهي لبعض الأعمال المصرفية

هنالك بعض من الأعمال المصرفية التي يقوم بها البنك التقليدي (الربوي)، ولكي يقوم بها البنك الإسلامي لابد من تكيف شرعي لها.

1- تحصيل الأوراق التجارية

وهي الشيكات والكمبيالات وغيرها، وهي محررات مكتوبة وفقاً لأوضاع شكلية وبيانات يحددها القانون قابلة للتداول بالطرق التجارية وتمثل حقاً موضوعاً: مبلغ من النقود يستحق الوفاء بمجرد الاطلاع، أو في ميعاد معين، أو قابل للتعيين، وجري العرف التجاري على قبولها كأداة للوفاء.

خرج تحصيل هذه الأوراق على أساس الوكالة والوكالة هي تفويض شخص لآخر بأن ينوب عنه حال حياته في الأمور التي تقبل النيابة.

2- طرح الأوراق المالية وتحصيل قسائمها:

وهي الأسهم، والسندات، ولا يتم التعامل في المصارف الإسلامية بالسندات، لأن بها فائدة، وهي ربا، أما الأسهم فعمل البنك فيها عمل وكيل للشركة صاحبة الأسهم ويحصل البنك على أجر مقابل وكالته، وهذا جائز إذا كانت الشركة صاحبة الأسهم خالية من المحظورات الشرعية.

أما تحصيل قسائم الأرباح عن العملاء، فالبنك يقوم بدور الوكيل، ويحصل على عمولة نظير وكالته عن العميل مالك الأسهم، وتكون جائزة إذا كان الربح المحصل من الأوراق ربح تجاري حلال، والشركة صاحبة الأسهم غير احتكارية، أو لا تتعامل في السلع، والخدمات المحرمة.

3- الاعتمادات المستندية

هنالك ثلاثة آراء حول التخريج الفقهي للاعتمادات، وهي:

(أ) الاعتمادات المستندية تقوم على الوكالة

وهي أن قيام المصرف بفتح الاعتمادات المستندية أمر جائز شرعاً، لأنه يعتبر وكيلاً بأجر مقابل عمله في مراحل الاعتماد المستندي.

الاعتراضات على هذا التخريج

تخرجها على أساس الوكالة فقط غير سليم، ففي حالة دفع المصرف جزء من الاعتماد يكون إقراض، فإذا كان الاعتماد المعزز يكون البنك مدينًا أصلياً.

(ب) الوكالة الحوالة والضمان

الوكالة: المصرف ينوب عن العميل في فحص المستندات ودفع الثمن (يتم التوكيل بالخطاب الموجه للبنك لفتح الاعتماد).

الحوالة: لأن المصدر والمستورد يطمئنان إلى الذمة المالية للمصرف، فيحيل المصدر على المصرف، ويقبول المصدر ينتقل الثمن من ذمة المستورد إلى ذمة البنك.

الضمان: لأن المصرف يصرف ذمته المالية المعروفة بيسرها ضماناً لكل من الطرفين فيما له من حقوق متنوعة عن عقد البيع.

الاعتراضات الفقيه:

- بالنسبة للوكالة ترد بما سبق في (1) سابقاً.
- الحوالة الشافعية، المالكية، والحنابلة اشترطوا أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل.

3. أساس المشاركة والوعد ببيع المراجعة

يصدق فقط في حالة الاعتماد المعزز.

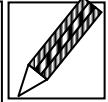
إذا نظرنا إلى كل ما سبق من التخرجات تجدها صحيحة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة، لكن التخرج السليم هو على أساس الوكالة.

4. الاستثمار

أي ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة من الزمن، وبالتالي فهو نوع من إنفاق المال لتحقيق منافع مستقبلية، سواء أكان ذلك عن طريق مشروعات جديدة، أو استكمال مشروعات قائمة، أو تجديد، وتحديث، مشروعات متقدمة أو مشتريات الأوراق المالية من الشركات، والحكومات والأفراد، أو التجارة في السلع، والمعادن، والصرف الأجنبي، والعقار.

تدريب (1)

مما درست في هذا المقرر لخص أهم سمات البنوك الإسلامية.



أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر بنود موارد البنك الإسلامي واستخداماتها.
2. عرف الحسابات الجارية.
3. ما المقصود بحسابات الادخار؟

نشاط



هناك بعض الأعمال المصرفية التي يقوم بها البنك التقليدي، ولكي يقوم بها البنك الإسلامي لابد من تكييف شرعي لها، ناقش هذه الأعمال مع زملائك بوجود مشرفك الأكاديمي.

تاسعاً: البنك المركزي

(أ) خصائص البنك

عزيزي الدارس، استقرت الأمور في الدول المختلفة على ضرورة وجود بنك مركزي، وهو بنك يتولى إصدار النقود الورقية، ويشرف على النظام المصرفي، وهو مسؤول عن رسم السياسات النقدية، والائتمانية، وتنفيذها. ويختلف البنك المركزي عن البنوك الأخرى وله خصائص مميزة:

1. إنه لا يهدف إلى تحقيق أرباح، وهو الهدف الرئيس للبنوك التجارية.
2. للبنك المركزي سلطة كبيرة على البنوك الأخرى.
3. تشرف الدولة إشرافاً تاماً على البنك المركزي.
4. لا يتعامل مع الأفراد ومنشآت الأعمال.

(ب) وظائف البنك المركزي

البنك المركزي هو بنك الإصدار. وهي أحد الوظائف الأساسية للبنك المركزي، حيث يصدر النقود الورقية أو القانونية، وينظم استخدامها، وتؤول الأرباح الناجمة عن

عملية الإصدار إلى الدولة وتحتصر الكثير من الدول حق الإصدار للبنك المركزي فقط حتي تكون النقود الورقية متماثلة وموحدة، مما يضمن سلامة واستقرار قيمة العملة النسبي وأعطائها الثقة والاعتبار، ويمكن ذلك البنك المركزي القيام بمهمته الأساسية في الرقابة، والسيطرة علي الائتمان، ويخضع البنك المركزي في إصداره للنقود الورقية إلى قيود متعددة تختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام الذي يتبعه البنك في الإصدار ولكن ليست للبنك الحرية المطلقة، وإنما هو مقدر بواسطة القوانين والتشريعات في البلد المعين، ومن أهم طرق إصدار النقود الورقية تتمثل الطريقة الأولى في: الاحتياطي الذهبي، ويمكن أيضاً وضع حد أقصى للنقود الورقية المصدرة مغطاة بسندات حكومية أو اذونات خزانة فقط مغطاة بوزن معين من الذهب، كما يمكن أيضاً تحديد نسبة معينة كحد أدنى يجب توافرها من الذهب، أو من الذهب والعملات الأجنبية، القوية لتغطي الكمية المصدرة من النقود الورقية.

1. البنك المركزي هو بنك الدولة حيث يعتبر البنك المركزي المستشار الأساسي للدولة في المجالات التي تخصه، فهو المستشار النقدي للدولة وتضع الدولة حساباتها في البنك المركزي، ولا يهدف البنك المركزي لتحقيق الأرباح، مثل البنوك التجارية، وإنما هدفه تحقيق المصلحة العليا للدولة.

2. البنك المركزي هو بنك البنوك، فهو الذي يقرض البنوك، ويراقبها، ويقومها، ويساندها في وقت الأزمات، ويتولي تصفية وتسوية حساباتها من خلال المقاصة، أي تصفية الشيكات التي تتلقاها البنوك التجارية من عملائها مسحوبة علي حسابات عملاء في بنوك أخرى بغرض تحصيلها، والآن يتم ذلك عبر ما يسمى بالمقاصة الالكترونية، وتحتفظ البنوك التجارية بجزء من احتياطياتها النقدية في البنك المركزي بصورة اختيارية.

3. البنك المركزي هو المنظم للائتمان، فهو الرقيب علي الائتمان، فهو الذي يتحكم في عرض النقود ليمنع التضخم أو الانكماش، فهو يراقب ذلك بطريقة مباشرة بفرض الأوامر والتعليمات علي النشاط الائتماني للبنوك التجارية، ووضع القيود التي تحدد

الحجم الأعلى في مجال القروض والاستثمار، ويمكن أن يكون ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على كمية الائتمان عبر حجم الاحتياطات النقدية التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، وغيرها هذا بالإضافة إلى الرقابة الكيفية أو الانتقائية، وذلك بتوجيه الائتمان من الناحية النوعية، مثل توجيه بنك السودان بمنح القطاع الزراعي الأولوية، وتخصيص 12% للتويل الأصغر وغيرها.

الوظائف الثانوية

1. البنك المركزي هو المقرض الأوحد للبنوك الأخرى.
2. إصدارات البنك المركزي هو بنك المقاصة للبنوك التجارية.
3. البنك المركزي هو مستودع احتياطات الدولة.
4. النقود الورقية.

(ج) سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013م

عزيزي الدارس، تهدف سياسات بنك السودان المركزي للعام 2013 إلى تحقيق أهداف ومرامي البرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي متمثلاً في محاوره الأربعة: السياسات المالية، السياسات النقدية، سياسات القطاع الحقيقي، وسياسات الاستقرار الاجتماعي، والتي تستهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بنهاية فترة البرنامج مما يمكن من تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

1. الأهداف الكلية للسياسة

2. خفض معدلات التضخم.
3. تحقيق استقرار سعر الصرف.
4. تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية.
5. المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات غير البترولية، ودعم إستراتيجية إحلال الواردات.

6. الاستمرار في تطوير وتنمية التمويل الأصغر لتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة، مع الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأجل.
7. تعزيز دور فروع البنك المركزي بالولايات في ظل التوجه الفدرالي.
8. الاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها.
9. تطوير واستحداث صيغ، وأدوات مالية إسلامية جديدة للتمويل.
10. تطوير إدارة العملة.

2. موجّهات السياسة

1. الاستمرار في السياسة النقدية الترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد.
2. ترشيد وتحديد أولويات استخدامات النقد الأجنبي.
3. تفعيل إجراءات الإشراف، والرقابة المصرفية.
4. وضع معايير كلية للتنظيم والرقابة المصرفية لتحقيق استقرار مالي مستدام.
5. توفير التمويل المصرفي للصادرات غير البترولية وفتح خطوط تمويل خارجية لتمويل الإنتاج الموجه للصادر.
6. توسيع نطاق الشمول المالي وتنشيط وتطوير برامج التمويل الأصغر، وذلك بالاهتمام بتخفيض تكلفة التمويل، وتسهيل الضمانات.
7. منح فروع بنك السودان المركزي بالولايات المزيد من الصلاحيات للقيام بدورها الرقابي والإشرافي، ومتابعة التمويل الأصغر وتجارة الحدود، وكمستشارين في مجال اقتصاديات الولاية.
8. العمل على تحديث العمل المصرفي في جميع ولايات السودان عن طريق ربط النظام المصرفي بأنظمة تقنية متطورة والتوسع في نظم الدفع الإلكترونية الحديثة.
9. التوسع والاستمرار في التوعية الإعلامية للتعريف بمواصفات العملة النظيفة والسليمة للجمهور.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عدّد وظائف البنك المركزي.
2. ماهي أهمية طرق إصدار النقود الورقية.
3. اشرح سياسات بنك السودان المركزي للعام 2014م.

3. المحاور

1. **تعبئة المدخرات الوطنية.** من خلال فتح فروع جديدة، وتبسيط الإجراءات وتفعيل المجالات، ونشر الخدمة الإلكترونية، ومنح أصحاب الودائع أرباحاً أكبر.
2. **الاستقرار النقدي.** ويسعى لخفض التضخم إلى 20% عن طريق الترشيد النقدي، والحد من السيولة الفائضة، والوصول إلى معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق أدوات السياسة النقدية.
3. **استقرار سعر الصرف والقطاع الخارجي.** عبر سياسة سعر الصرف المرن المدار، وبناء احتياطات من النقد الأجنبي، والاستمرار في شراء وتعددين الذهب.
4. **تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية.** وذلك بتقليل المخاطر الائتمانية، والإشراف، والرقابة المصرفية، وتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي عبر المعايير الدولية والإقليمية، وتشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية والاستعلام والتصنيف الائتماني.
5. **التمويل الأصغر.** ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي وتوفير فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير التمويل لمشروعات الخريجين، والشباب، والمرأة، ونشر ثقافة الادخار، ووصول التمويل إلى الشرائح الضعيفة في الولايات. وقد تم تخصيص 12% من ودائع النظام المصرفي للتمويل الأصغر.

6. فروع بنك السودان المركزي. وذلك عبر استكمال فتح فروع للبنك المركزي في جميع الولايات، ومنحها صلاحيات واسعة، ومراجعة مهامها.

7. نظم الدفع والتقنية المصرفية. يهدف إلى تطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية وزيادة انتشارها، والعمل على أتمتة العمل المصرفي في كل الولايات وتشجيع التعامل بالنقود الإلكترونية والتداول بواسطة الأوراق المالية الإلكترونية ووضع معايير، ومواصفات لنظم الدفع.

8. سياسات إدارة العملة. تهدف إلى تطوير إدارة العملة، وحمايتها من التزييف، وتوفير إحتياجات الاقتصاد من العملة الورقية المعدنية، والحفاظ على الحجم الأمثل للإصدار وإلزام المصارف بصرف عملات سليمة ونظيفة لعملائهم. في هذه الوحدة تعرفنا على النقود، والبنوك، والتضخم، بأنواعها، ووظائفها المختلفة، وعرفنا أيضاً كيفية حساب نسبة التضخم عن طريق الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أسئلة تقويم ذاتي



سنة الأساس 1990م					السنة الجارية 2005م
السلعة	السعر	الوزن	الإنفاق	السعر	الإنفاق
لحم	8.000	14		12.000	
قماش	4.000	4		6.000	
أسمنت	20.000	4		30.000	

المطلوب أوجد الآتي:

- أ- أوجد الإنفاق في سنة الأساس.
- ب- أوجد الإنفاق في السنة الجارية.
- ت- أوجد التضخم مستخدماً الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

الخلاصة

عزيري الدارس، في نهاية هذه الوحدة الخامسة من مقرر "الاقتصاد الكلي" على مفهوم النقود، وتطورها، ووظائفها، وخصائصها تم تعرفنا على البنوك أنواعها وأهدافها، ثم تناولنا ظاهرة التضخم تعريفه، وأهم النظريات التي تناولته كنظرية تضخم التكلفة، ونظرية ضغط الطلب، والتضخم، الركودي كذلك آثاره الاقتصادية والأسباب الحقيقية التي تقف وراء ظاهرة التضخم ثم تناولنا معدلات التضخم في السودان.

أوضحت الوحدة، وظائف النقود وقسمناها إلى ثلاث وظائف رئيسية وهي أنها وسيط للمعاملات، ومقياس للقيمة الثانوية أي أنها مخزن للقيمة، ومقياس للمدفوعات الآجلة، وإدارة ادخار ديناميكية وأنها تؤثر في الأسعار، والاقتصاد وتؤثر في السلع والخدمات وزيادة ضرائب الدولة وإعادة توزيع الثروة .

أشارت الوحدة إلى أن التغير في قيمة النقود يؤدي إلى: تغير أسعار السلع، والخدمات، والتغير في هيكل الأسعار، تؤثر في الدخل الحقيقي، تؤثر على القيمة الحقيقية للديون، تؤثر في توزيع الدخل الحقيقي، تؤثر على تكلفه تمويل المشاريع الإنتاجية وتؤثر في أرباح المشاريع الاقتصادية.

أخبرت الوحدة أن التعريف المبسط للتضخم هو الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي: تضخم الطلب، وتضخم النفقات والتضخم الركودي. وأن هذا التضخم يمكن قياسه بثلاثة طرق هي: الرقم القياسي للمستهلك، الرقم القياسي لأسعار المنتج، والرقم القياسي الضمني للأسعار بالإضافة إلى أن التضخم يؤثر على كل من الدائنين، والمدينين، والإنتاج الحقيقي، الدخل ميزات المدفوعات بعد كل ذلك أشارت الوحدة إلى أسباب التضخم وهي: زيادة الطلب على السلع، والخدمات، والاستثمار المستمر في التكاليف، وإلى وسائل معالجة التضخم وهي: زيادة الطلب على السلع، والخدمات، والاستثمار المستمر في التكاليف، وإلى وسائل معالجة التضخم وهي: تخفيض الإنفاق، تخفيض كمية النقود، زيادة الطلب والقروض بعد

ذلك تحدثت الوحدة عن البنوك وعرفت أنها عبارة عن مؤسسات مالية وسيطة تستقطب الأرصدة الفائضة من الذين لا يحتاجون لها لتقدمها في شكل قروض لمن يحتاجون إليها لأغراض إستهلاكية، أو إنتاجية استثمارية. وأن البنوك عدة أنواع هي: التجارية، المتخصصة، الصناعية، الزراعية، الشعبية، العقارية، الأعمال الإسلامية، بالإضافة إلى البنك المركزي الدولة، وشرحت سياسات، ووظائف، وخصائص، ومهام كل نوع من هذه الأنواع.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

عزيزي الدارس، الوحدة القادمة هي الوحدة السادسة من هذا المقرر وهي تحدثك عن موضوع السياسات المالية، والنقدية في خمسة أقسام رئيسة هي: السياسة المالية، والفجوة الانكماشية، والفجوة التضخمية، السياسة النقدية، والفائض والعجز في الموازنة العامة.

نتمنى أن تكون مستعداً لدراستها

اجابات التدريبات

تدريب (1)

إن نظام المقايضة لأزمته بعض العيوب، مثل صعوبة التوافق المزدوج للطلبات إضافة لعدم وجود معيار مقبول للمبادلة، وصعوبة استبدال سلع لا تتجزأ كذلك عدم صلاحية النظام في إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة لذلك كان لابد من استعمال النقود كوسيط تبادل أكثر قدرة على تيسير وتنمية التبادل.

تدريب (2)

الخصائص التالية يجب أن تتوفر في النقود حتى تستطيع أن تؤدي دورها كاملاً:

1. القبول العام من كافة أفراد المجتمع.
2. سهولة نقلها وتخزينها.
3. تماثل وحداتها مما يؤدي لقبول كل وحداتها دون تمييز في التعامل.
4. قابليتها للانقسام إلى وحدات صغيرة القيمة لتسوية المعاملات الصغيرة.
5. عدم قابليتها للهلاك السريع.
6. استقرار وثبات قيمتها حتى لا تضعف فاعليتها.
7. الندرة النسبية حتى لا تنهار قيم السلع والخدمات.

تدريب (3)

سهلت النقود تكديس الفوائض في الثروة إضافة إلى مرونة المال وسهولة تشكيله أدت إلى زيادة المرونة في التشغيل المكاني.

تدريب (4)

لا تعتبر كل زيادة في الأسعار تضخماً، لأن التضخم يرتبط بصورة مباشرة بالارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار لكن الارتفاعات النسبية لبعض السلع، والخدمات لفترات معينة لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية، فقد تكون أسبابها غير

أسباب التي تدفع التضخم للظهور، مثل المواسم الزراعية السيئة أو قصور الإنتاج دون الطاقة المتاحة، أو تغير تقنية الإنتاج، أو تغير الضرائب، وهكذا.

تدريب (5)

1.

السلعة	السعر	عدد الوحدات
أ	4	1
ب	3	1
ج	5	1
الجملة	12	3

من الجدول متوسط الأسعار = $\frac{12}{3} = 4$ ج

2.

أ	6	1
ب	5	1
ج	7	1
الجملة	18	3

من الجدول متوسط الأسعار = $\frac{18}{3} = 6$ ج

3. الرقم القياسي العام يقيس هذه التغيرات العام في الأسعار

السلعة	أسعار سنة الأساس	أسعار سنة المقارنة	عدد الوحدات	الرقم القياسي
أ	4	6	1	$= 100 \times \frac{6}{4}$ 150
ب	3	5	1	$= 100 \times \frac{5}{3}$ 166
ج	2	7	1	$140 = 100 \times \frac{7}{5}$
المجموع	12	18	4	456

من الجدول يصبح الرقم القياسي العام للسلع

$$152 = \frac{456}{3}$$

4. الرقم القياسي للأسعار حسب الأوزان النسبية

السلعة	أسعار سنة الأساس	أسعار المقارنة	عدد الوحدات	الرقم القياسي
أ	4	6	2	$300 = 100 \times 2 \times \frac{6}{4}$
ب	3	5	3	$498 = 100 \times 3 \times \frac{5}{3}$
ج	5	7	6	$140 = 100 \times 6 \times \frac{7}{5}$
المجموع	12	18	9	938

$$\text{الرقم اقياس للأسعار} = \frac{938}{6} = 15.633$$

تدريب (6)

أهم سمات البنوك الإسلامية

1. البنك الإسلامي ذو عقيدة راسخة بين العقيدة الإسلامية وركيزة الاقتصاد الإسلامي.
2. البنك الإسلامي بنك استثماري يبحث عن الاستثمارات.
3. البنك الإسلامي بنك إيجابي كونه بنكاً استثمارياً يقوم على التمويل بالمشاركة
4. البنك الإسلامي بنك يربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

حل السؤال الثالث

السنة الجارية 2005م					سنة الأساس 1990م
السلعة	السعر	الوزن	الإنفاق	السعر	الإنفاق
لحم	8.000	14	112.000	12.000	168.000
قماش	4.000	4	16.000	6.000	24.000
أسمنت	20.000	4	<u>80.000</u>	30.000	<u>120.000</u>
			208.000		312.000

التضخم باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) =

مجموع الإنفاق في سنة الجاري $\times 100 - 100$

سنة في الإنفاق مجموع الأساس = $\frac{100 \times 3120000}{2080000} = 150$

$150 - 100 = 50\%$

مسرد المصطلحات

النقود: Money

هي أي شيء يمكن تداوله بحرية بين الأفراد ويجد عندهم القبول، وذلك لتسوية المستحقات التي تنجم عن المعاملات الاقتصادية.

التضخم: Inflation

هو الارتفاع المستمر والمتزايد للمستوى العام للأسعار.

البنوك: Banks

مؤسسات تتولى تلقي المدخرات من الجمهور، وتقديم خدمة تحويلية ومصرفية.

وظائف النقود: Money Functions

هي المهام التي تؤديها النقود.

قيمة النقود Money Value

هي القوة الشرائية للنقود كمية النقود، والمعروضة في المجتمع خارج وداخل الجهاز المصرفي .

عرض النقود: Supply of Money

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: Consumers Price Index

يبين التغيرات في أسعار سلع المستهلك.

الرقم القياسي لأسعار المنتج: Producers Price

يوضح تغيرات أسعار مدخلات المنتج عبر مقارنة خزنتين للأساس والمقارنة.

معدل التضخم: Inflation Rates

$$\frac{\text{مجموع الإنفاق في سنة المقارنة} - 100}{100} \times 100$$

مجموع الإنفاق في سنة الأساس

البنك المركزي: Central Bank

هو المصرف الذي يقوم بالرقابة على الائتمان والجهاز المصرفي.

البنوك التجارية: Commercial Banks

تقبل الودائع لأجل وتمول العمليات الداخلية والخارجية.

البنوك الزراعية: Agricultural Banks

هي بنوك خدمات مصرفية تخدم القطاع الزراعي.

التمويل الأصغر: Micro Finance

تدبير الأموال لتمويل أصحاب الدخل المنخفضة للناشطين اقتصادياً.

المصادر و المراجع

- 1.أ.د. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003م.
- 2.د. أحمد النجار المصرف الإسلامي، انظر في مجلة البنوك الإسلامية: 22، العدد7،
ذو القعدة، 1399هـ.
- 3.د. أحمد النجار وآخرون، المرجع السابق، ص46،45.
- 4.د. أحمد عبد العزيز النجار وآخرون، مائة سؤال وجواب حول البنوك الإسلامية الاتحاد
الدولي للبنوك الإسلامية، 1978م، ص46.
- 5.د. خالد واصف الوزني ود.أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل
للنشر عمان، 2000م.
- 6.د. عبد الرازق رحيم جدي، المرجع السابق، ص191.
- 7.د. عبد الله عبد الرحيم العبادي، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة
الطبعة الاولى 1982م، ص165.
- 8.د. غريب الجمال، المصارف الإسلامية والإعمال المصرفية، دار الاتحاد العربي بدون
تاريخ، ص 389-390.
- 9.د. مصطفى كمال طایل، البنوك الإسلامية، المنهج والتطبيق، بنك فيصل الإسلامي
المصري، جامعة أمدرمان، 1988م ص54.
- 10.د. عبد الرازق رحيم جدي، مرجع سابق، ص192.
- 11.مايكل أبديمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر
الرياض، 1988م.



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
255	المقدمة
255	تمهيد
255	أهداف الوحدة
256	1. السياسة المالية
256	1.1 تعريف وأهداف السياسة المالية
256	2.1 أدوات السياسة المالية
259	2. الفجوة الانكماشية
259	1.2 أسباب الفجوة الانكماشية
260	2.2 حساب الفجوة الانكماشية
261	3.2 السياسة المالية الانكماشية
262	3. الفجوة التضخمية
264	4. السياسة النقدية
265	5. فائض العجز في الموازنة العامة
269	الخلاصة
270	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية
270	إجابات التدريبات
271	مسرد المصطلحات
272	المصادر المراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، تتناول هذه الوحدة السياسات المالية والنقدية من خلال خمسة أجزاء رئيسية، حيث يتناول **الجزء الأول** التعريف بالسياسة المالية وأدواتها، أما **الجزءان الثاني والثالث**، فيعملان على شرح مفهومي الفجوة الانكماشية والتضخمية، بينما يتحدث **الجزء الرابع** عن السياسة النقدية مفهومها، وأنواعها الرئيسية، أما **الجزء الخامس**، فيشرح مفهوم فائض الميزانية الحكومية السياسات المالية والنقدية من أهم أجزاء السياسة الاقتصادية، وتختص بالإجراءات الاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى بلوغها فالسياسات المالية والنفقات العامة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي، في حين تعمل السياسة النقدية من خلال التأثير في كمية النقود وأسعار الفائدة ولأهمية هذه الجانب، وقد تم تزويد الوحدة بعدد من الأنشطة، والتدريبات، وأسئلة التقويم الذاتي نأمل أن تجد فيها مبتغاك.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

- تعرف مفهوم السياسة المالية، وأدواتها الرئيسية.
- تشرح مفهومي الفجوة الانكماشية، والتضخمية.
- توضح مفهوم السياسة النقدية، وأنواعها الرئيسية.
- تشرح فائض الميزانية الحكومية.

1. السياسة المالية Fiscal Policy

1.1 تعريف أهداف السياسة المالية

عزيزي الدارس، لنتدارس معاً هذه الوحدة التي سنتناول فيها السياسات المالية، والنقدية، نبدأ بمشيئة الله بدراسة السياسة المالية.

تعني الساسة المالية الإنفاق على المشتريات الحكومية، والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة. ومن أهم هذه الأهداف:

- 1- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل (Full Employment).
- 2- الوصول إلى معدلات نمو مضطردة (Sustainable Growth).
- 3- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (Price Stability).
- 4- الارتقاء برفاهية المجتمع، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل (Social Welfare Improvement).

2.1 أدوات السياسة المالية

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية؛ هما:

أولاً: الأدوات التلقائية (Automatic Instrument).

والمقصود بالأدوات التلقائية أنها تعمل دون تدخل الحكومة، وتشمل الآتي:

1- **نظام الضرائب التصاعدية:** وهي الضرائب التي تزيد عائداتها مع زيادة الدخل، وتنخفض مع انخفاضه، وبالتالي، فهي تتراجع في حالات الركود، وتتزايد في حالات الازدهار.

2- **المدفوعات التحويلية:** وهي عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات للأسر الفقيرة، وتأمين البطالة، ويتم عبرها مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، مما يساعد على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

3- **سياسات الدعم:** وخاصة في مجال الزراعة، وتشمل دعم قطاع المزارعين خاصة عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بأية عوامل خارجية سواء أكان من ناحية الطقس، أو انخفاض مستوى الأسعار العالمية، أو غيرها.

ثانياً: الأدوات المقصودة (Discretionary).

أما الأدوات المقصودة، فتحتاج إلى التدخل الدائم من صانع القرار، بحيث يقوم باتخاذ ما يلزم لتغيير أوجه الإنفاق أو الإيرادات، ويمكننا القول بأن الأدوات المقصودة تندرج تحت أطر:-

1- برامج التشغيل العامة

وهي عبارة عن مشروعات تهدف إلى تزويد خدمة عامة مثل إنارة الطرق أو مد المياه، وتحتاج هذه المشاريع إلى توظيف العمالة، وبالتالي خلق فرص عمل، مما يؤدي إلى مكافحة الركود، وتحريك مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

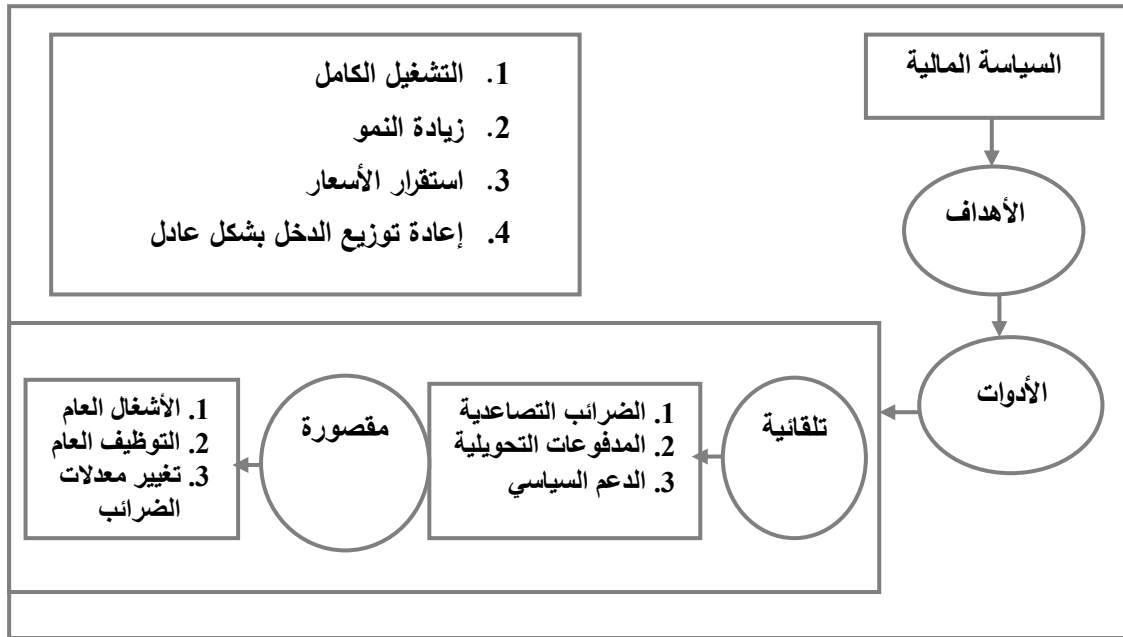
2- مشروعات التوظيف العامة

وهي عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لايجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من توفير فرص العمل الدائمة، أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

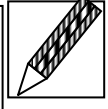
3- تغيير معدلات الضرائب:

ويمكن استخدامها عندما يتوقع أن يكون هناك كساد مؤقت، ولذلك فإن تخفيض معدلات الضرائب سيسمح بإنعاش الاقتصاد نتيجة لزيادة مستوى الدخل بسبب خفض الضرائب.

شكل(1)



تدريب (1)



من خلال وقوفك على أهداف السياسة المالية وأدواتها؛ ما الوظائف التي تتبعها الحكومات في هذا المنحنى في اعتقادك؟

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرّف السياسة المالية، وضع أهدافها الرئيسية.
2. ما أدوات السياسة المالية؟

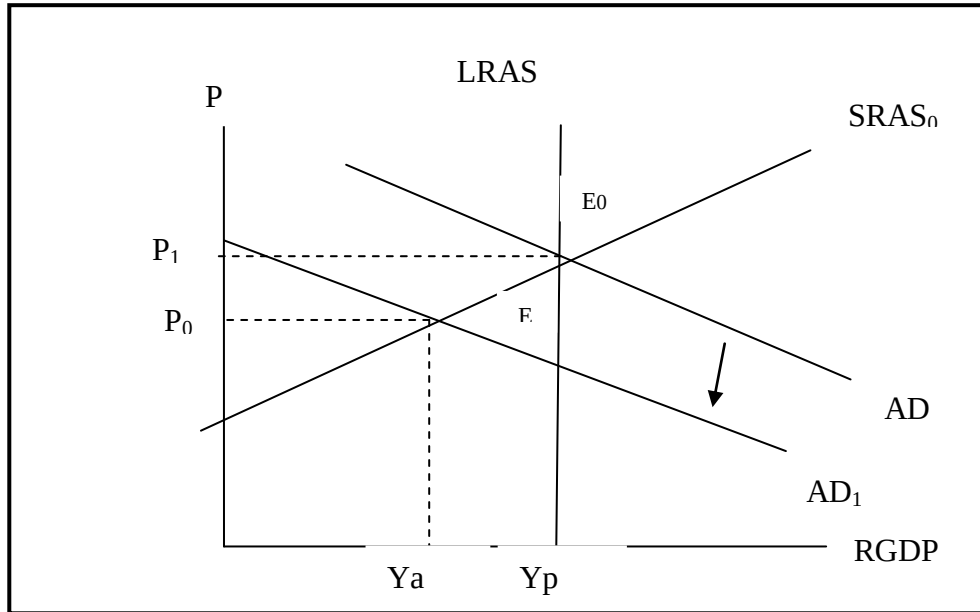
2. الفجوة الانكماشية Deflationary Gap

1.2 أسباب الفجوة الانكماشية

عزيزي الدارس، تحدث الفجوة الانكماشية نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى (Ado) إلى جهة الشمال إلى (AD) كما في الشكل أدناه، فيكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى الأسعار الحالي (P_0)، ومع ثبات مستوى الأجور وأسعار الموارد الأخرى في المدى القريب تنخفض الأرباح، ويقل معها الحافز على الإنتاج، والنتيجة أن ينخفض الناتج المحلي الفعلي إلى أقل من الناتج الممكن (Y_p) ($y_a < Y_p$)، ويطلق على هذا الفرق الفجوة الانكماشية، حيث يرتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على معدل البطالة الطبيعية، ويستقر الاقتصاد عند توازن جديد مؤقت في المدى القريب عند (E_1).

ولمعالجة الفجوة الانكماشية لابد من اتخاذ سياسات مالية ونقدية توسعية (أي زيادة عرض النقود، أو خفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي)، وذلك من أجل زيادة الطلب الكلي، وإعادة الاقتصاد إلى مستوى توازن المدى الطويل.

شكل (2)



أسئلة تقويم ذاتي



1. متى تحدث الفجوة الانكماشية؟
2. وضح بالرسم، والتحليل الفجوة الانكماشية.

2.2 حساب الفجوة الانكماشية

ولمعرفة كيفية حساب الفجوة الانكماشية إليك هذا المثال:

إذا كان مستوى الدخل التوازني $(Y_0) = 740$ مليار جنيه، وكان مستوى الدخل عند التوظيف الكامل $(Y_1) = 800$ مليار جنيه، والميل الحدي للاستهلاك $(MPC) = 0.75$ ، وكانت الضرائب متغيراً خارجياً $(T = T_0)$.

المطلوب:

جد حساب:

- أ- الزيادة في الإنفاق الحكومي اللازمة لتحقيق التوظيف الكامل.
- ب- الانخفاض في الضرائب اللازم للوصول لمستوى التوظيف الكامل.

الحل:

أ- التغير في الدخل $(\Delta Y) = (Y_1 - Y_0) = 740 - 800 = 60$ مليار جنيه.

مضاعف الإنفاق الحكومي (K_G) عندما تكون الضرائب متغيراً خارجياً =

$$= \frac{1}{1 - 0.25} = \frac{1}{0.75} = \frac{4}{3} \text{ مليار جنيه}$$

∴ الزيادة في الإنفاق الحكومي $(\Delta G) = \frac{\Delta Y}{K_G} = \frac{60}{4} = 15$ مليار جنيه

ب- مضاعف الضرائب (K_T) عندما تكون الضرائب متغيراً خارجياً =

$$= \frac{-0.75}{1 - 0.25} = \frac{-0.75}{0.75} = -1$$

∴ الانخفاض في الضرائب $Y\Delta = \frac{Y\Delta}{K_T} = \frac{60}{-1} = -60$ مليار جنيه

نتيجة لزيادة الطلب الكلي عملت الدولة على استخدام سياسة مالية انكماشية وذلك لمحاربة التضخم، ونتيجة لذلك فإن المستوى التوازني للدخل (Y_0) يفوق مستوى الدخل عند التوظيف الكامل (Y_1) .

3.2 السياسة المالية

وتتلخص السياسة المالية الانكماشية في الآتي:

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم

الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب، ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

2- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد، ويؤدي أيضاً إلى

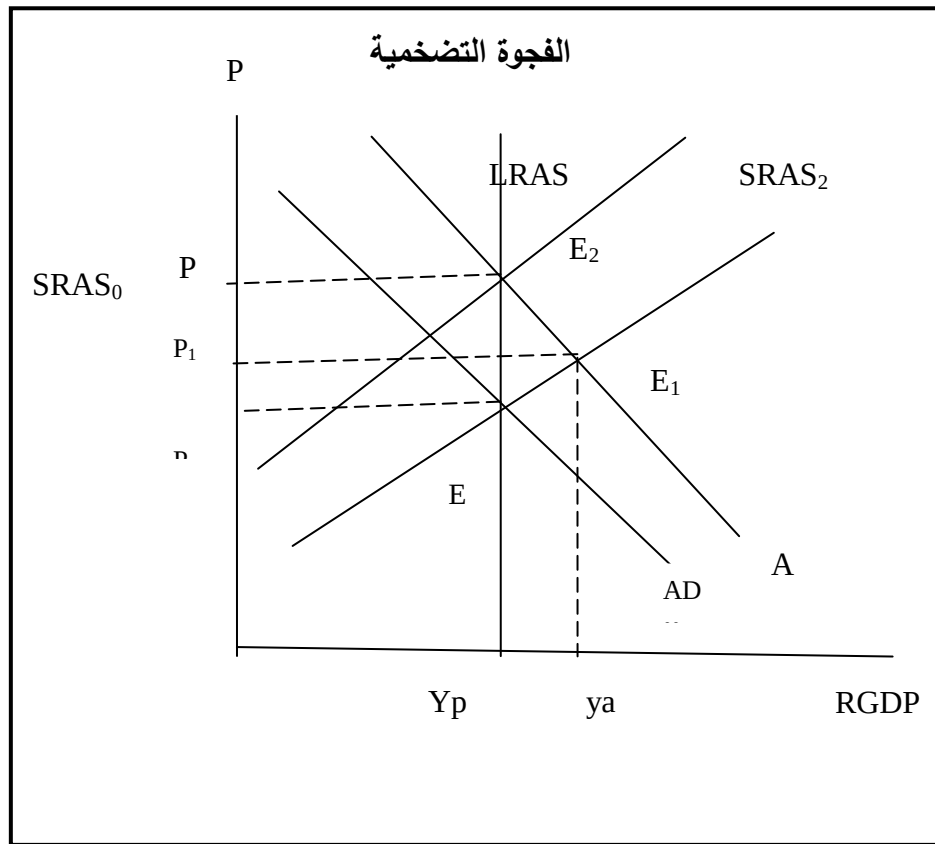
تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

3- مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

3. الفجوة التضخمية Inflationary Gap

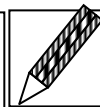
تحدث الفجوة التضخمية عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (y_p)، وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (y_a) والناتج المحلي الممكن (y_p) كما هو موضح في الشكل أدناه. ولمعالجة الفجوة التضخمية لابد من اتخاذ سياسات مالية ونقدية انكماشية (أي خفض عرض النقود، أو خفض سعر الفائدة، زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي).

شكل (3)



تدريب (2)

وضح الفرق بين مفهوم الطلب الكلي والعرض الكلي.



أسئلة تقويم ذاتي

1. كيف تحدث الفجوة التضخمية؟
2. وضح بالرسم والتحليل الفجوة التضخمية.



مثال:

إذا كان مستوى الدخل عند التوظيف $(Y_1) = 800$ مليار جنيه، وكان مستوى الدخل التوازني $(Y_0) = 860$ مليار جنيه، بينما الميل الحدي للاستهلاك $(MPC = 0.75)$ ، وكانت الضرائب متغيراً خارجياً $(T = T_0)$.

المطلوب حساب:

✓ الانخفاض اللازم في الإنفاق الحكومي للوصول لمستوى العمالة الكاملة.

✓ الزيادة اللازمة في الضرائب للوصول لمستوى العمالة الكاملة.

أ- التغير في الدخل $(\Delta Y) = (Y_1 - Y_0) = 860 - 800 = 60$ مليار جنيه.

مضاعف الإنفاق الحكومي $(K_G) = \frac{1}{1 - 0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$ مليار جنيه

∴ الانخفاض اللازم في الإنفاق الحكومي $= \frac{60}{4} = 15$ مليار جنيه

ب- مضاعف الضرائب $(K_T) = \frac{-b}{1 - 0.75} = \frac{-0.75}{0.25} = -3$

∴ الزيادة اللازمة في الضرائب $= \frac{-60}{-3} = 20$ مليار جنيه

تجدر الإشارة إلى أن فعالية السياسة المالية تعتمد على عدة عوامل، مثل: دقة

التنبؤات (خصوصاً عند تحديد مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب)، وإن كان من

الصعب تحديد حجم هذه المضاعفات. أيضاً تعتمد فعاليتها على اختيار التوقيت المناسب لاستخدام الأداة المناسبة مثلاً إلى أي مدى يكون التغير في الطلب الكلي مطلوباً، بحيث يؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي ونقص معدلات البطالة.

4. السياسة النقدية

عزيزي الدارس، يُقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود، وتكون السياسة النقدية من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد.

أ. تكون السياسة النقدية إما توسعية (Expansionary)، ويتم اتباعها عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، وعندها يعمل البنك المركزي على زيادة عرض النقود لخفض أسعار الفائدة وتحفيز الاستثمار الخاص الذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب الكلي، والنتائج المحلي الإجمالي، وإلى خفض معدل البطالة.

ب. أما السياسة النقدية الانكماشية (Contractionary)

فيتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد، والذي قد يهدد بإحداث التضخم، وفي هذه الحالة يعمل البنك المركزي على خفض عرض النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في سعر الفائدة وانخفاض في الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، خاصة على السلع المعمرة، وتكون النتيجة النهائية هي خفض معدل نمو الطلب الكلي، والتقليل من الضغوط التضخمية على الأسعار.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف السياسة النقدية.
2. عدّد أنواع السياسة النقدية.

5. الفائض والعجز في الموازنة العامة

عزيزي الدارس، وصلنا إلى الجزء الأخير من هذه الوحدة نتحدث فيها بمشيئة الله عن الفائض والعجز في الموازنة العامة، حيث تحتوي ميزانية الحكومة على جانبي الإيرادات (Revenues) والمنصرفات (Expenditures) الحكومية، ويُعرف فائض الميزانية بالفرق بين الاثنين، أي أن

$$\text{فائض الميزانية} = \text{الإيرادات} - \text{المنصرفات}$$

وتتكون الإيرادات الحكومية من حصيللة الضريبة (T) بصورة أساسية؛ وفي بعض البلدان التي يلعب بها القطاع العام دوراً مؤثراً في الاقتصاد وتحقق الحكومة عائداً من مؤسساتها يصب في خانة الإيرادات، كما قد تلجأ الحكومات للاقتراض من مصادر مختلفة بغرض تمويل إنفاقها، غير أننا نفترض هنا أن الإيرادات الحكومية تتشكل في جلها من حصيللة الضريبة، وفي جانب المنصرفات يشكل الإنفاق الحكومي (G) البند الرئيسي لهذا المكون، وعليه فإنه يمكن التعبير عن فائض الميزانية بالعلاقة: حيث (BS) تمثل فائض الميزانية.

$$\text{حيث (BS) تمثل فائض العلاقة} \leftarrow BS = T - G$$

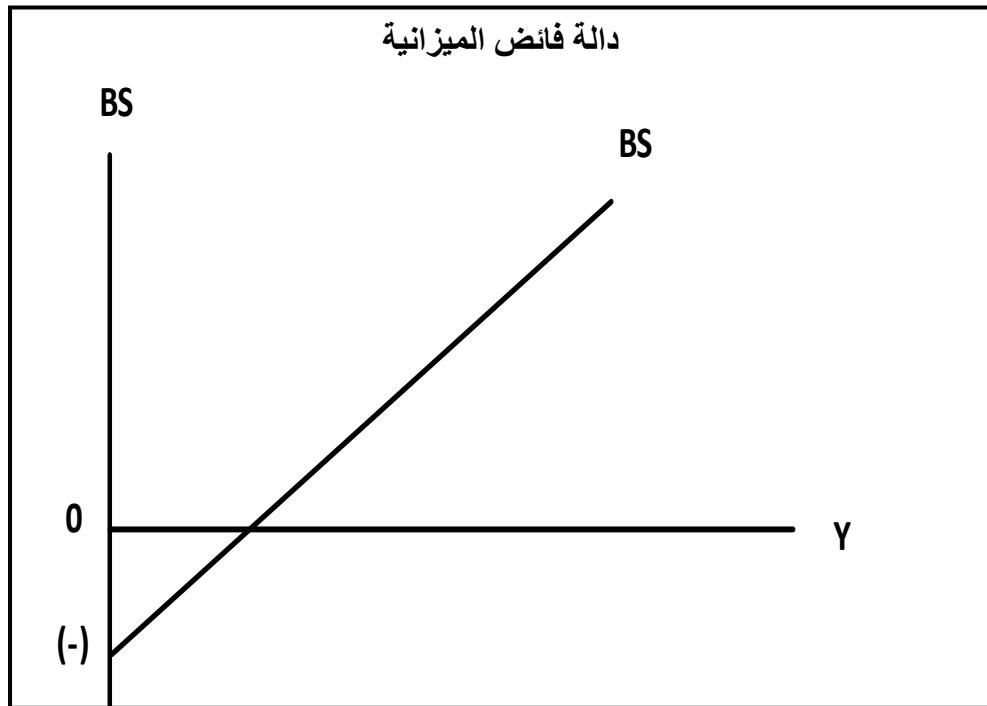
وحيثما يفوق جانب الإيرادات الحكومية المنصرفات يتحقق مستوى موجب للميزانية، أي أن $T > G$ ، ويترتب عليه أن تكون $BS > 0$ (أي فائض). أما إذا عجزت الإيرادات الحكومية عن تغطية المنصرفات، فإن ميزانية الحكومة ستعاني من مستوى سالباً أي أن $T < G$ ، ويترتب عليه أن تكون $BS < 0$ (أي عجز). وفي الحالة التي تكون فيها جوانب الإيرادات والمنصرفات متساوية تماماً ($T = G$) فإنه يقال إن الميزانية متوازنة (Balanced Budget).

ويعتمد فائض الميزانية على مستوى الدخل في الاقتصاد، وذلك عبر اعتماده على الضريبة النسبية، فإذا كانت الإيرادات يتم الحصول عليها من خلال استخدام ضريبة نسبية مزدوجة أي $T = T_0 + ty$ فإن:

$$\begin{aligned} BS &= T - G = ((T_0 + ty) - G_0) \\ &= (T_0 + G_0) + ty = BS + ty \\ &= F(Y) \end{aligned}$$

حيث تمثل (BS_0) ذلك الجزء من فائض الميزانية الذي لا يرتبط بمستوى الدخل، وبيانياً تمثل دالة فائض الميزانية بالشكل أدناه حيث عادة ما يبدأ من نقطة قاطع سالب ثم ترتفع لأعلى بارتفاع مستوى الدخل، كما هو موضح بالشكل رقم (4) أدناه:

شكل (4)



نظراً لزيادة العوائد الضريبية، بينما تعاني الميزانية عادة من عجز عند المستويات المتدنية للدخل.

مثال

إذا كان الإنفاق الحكومي (G) = 100 مليار جنيه، وكانت دالة الضريبة النسبية على النحو التالي $T = 50 + 0.1y$.

وكان المستوى التوازني للدخل = 1285.7 مليار جنيه، احسب قيمة فائض الميزانية
الحل:

$$\begin{aligned} BS &= BS_0 + ty = (T_0 - G_0) + ty \\ &=> BS = (50 - 100) + 0.1y \\ &=> -50 + 0.1 \times 1285.7 = (+) 78.57 \text{ جنيه مليار} \end{aligned}$$

ويعني ذلك أن هذه الميزانية تحقق فائضاً مقداره 78.57 عندما يكون الاقتصاد متوازناً (أي عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات مساوياً للعرض الكلي لهذه السلع والخدمات).

ويشير ذلك الأمر إلى أنه ليس من الضروري أن تكون الميزانية متوازنة إذا كان الاقتصاد كذلك، فمفهوم توازن الاقتصاد يختلف كلية عن مفهوم توازن الميزانية وقد يكون الاقتصاد متوازناً إلا أن الميزانية الحكومية تعاني من عجز أو تحقق فائضاً كما قد تكون الميزانية متوازنة إلا الاقتصاد ليس كذلك.

ولتحديد مستوى الدخل الذي تتوازن عليه الميزانية في الاقتصاد في النموذج أعلاه.

يلاحظ أن توازن الميزانية يستدعي أن يكون $BS = 0$
وبالتعويض عن ذلك من دالة الفائض $BS = -50 + 0.1y = 0$
أي أن مليار جنيه

$$50 = 0.1y \Rightarrow y = 500:$$

وهو مستوى الدخل اللازم لضمان توازن الميزانية، فإن الدخل المحقق في الاقتصاد عن 500 مليار جنيه، فإن ميزانية الحكومة تعاني من عجز، أما إذا فاق الدخل 500 مليار جنيه، فإن ميزانية الحكومة ستحقق فائض.

أسئلة تقويم ذاتي



1. اكمل:

أ. فائض.

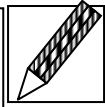
الميزانية.....

ب. تكون الميزانية متوازنة إذا.....

ت. يعتمد فائض الميزانية.

ث. اشرح مفهوم الموازنة.

تدريب (3)



في رأيك ما التعليل المناسب لفائض وعجز الموازنة.

نشاط



تتبع في السودان عدة أدوات لتنفيذ السياسة المالية، ناقش مع زملائك أنواعها، وفعاليتها بوجود المشرف الأكاديمي.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ماذا تعني الموازنة العامة للدولة ؟ وما هي حالاتها الثلاث؟

2. عرّف السياسة النقدية، وأنواعها الرئيسية؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، نلخص لك ماتناولته الوحدة عن موضوع السياسات المالية والنقدية، وتعني الإنفاق على المشتريات الحكومية والضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية عامة، ومن ضمنها: الوصول لمستوى التشغيل الكامل، الوصول لمعدلات نمو مضطردة، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والعمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

هنالك نوعان من أدوات السياسة المالية

الأدوات التلقائية، وتعمل دون تدخل الحكومة، وتشمل نظام الضريبة التصاعدية المدفوعات التحويلية، سياسات الدعم.

الأدوات المقصودة: فتنحتاج للتدخل الدائم من صناع القرار وتشمل (برامج الأشغال العامة، مشروعات التوظيف العامة، وتغيير معدلات الضرائب).

للسياسة المالية نوعان: توسعية وتعني زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب انكماشية وتعني زيادة الضرائب، وخفض الإنفاق الحكومي.

تعتمد فعالية السياسة المالية على دقة التنبؤات وعلى اختيار التوقيت المناسب.

يُقصد بالسياسة النقدية الوسيلة التي يتمكن بها البنك المركزي من إدارة عرض النقود من خلال توجيه النشاط المصرفي بما يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد.

السياسة النقدية نوعان: توسعية ويتم اتباعها في حالة ركود أو انكماشية ويتم اتباعها في حالة الانتعاش الاقتصادي الزائد والذي قد يسبب التضخم.

الموازنة العامة للدولة تمثل النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال سنة مالية، وتواجه إحدى ثلاث حالات: وجود فائض مالي، أو عجز مالي؛ أو وجود توازن الموازنة.

عزيزي الدارس، مرحباً بك مرة أخرى نتمنى من الله من العلي القدير أن تكون قد استوعبت محتوى الوحدة، وتحققت من أهدافها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

بعد أن تناولنا في الوحدة السابقة مفهوم السياسة المالية وأدواتها وآلية عملها إضافةً لمفهوم السياسة النقدية وآلية عملها سنتناول في الوحدة التالية (السابعة) أنموذجاً لحساب الدخل القومي والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إضافة لشرح مفهومي مضاعفي الصادرات والواردات.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

تسعى الحكومة لتحقيق عدة وظائف، هي:
وظيفة التخصيص من خلال توفير السلع، والخدمات العامة.
وظيفة التوزيع، وتتصل بتوزيع الدخل والثروة.
وظيفة سياسة الاستقرار في العمالة، والأسعار والنمو، وتوازن ميزان المدفوعات.

تدريب (2)

الطلب الكلي يوضح العلاقة بين الناتج، والمستوى العام للأسعار لكل من سوقى المنتجات، والنقود.
أما العرض الكلى عبارة عن العلاقة بين الناتج الكلى، والمستوى العام للأسعار.

تدريب (3)

إن الفائض يشير إلى أن السياسة المالية أكثر تقييداً، وأن العجز يشير إلى أن السياسة المالية أكثر توسعية لذلك، فإن إنتاج موازنة مقيدة في استخدام الموارد تؤدي إلى الفائض في حين تكون الموازنة التوسعية في استخدام المواد تؤدي إلى عجز.

مسرد المصطلحات

➤ الأدوات التلقائية: Automatic Instruments

هي أحد ادوات السياسة المالية تعمل دون تدخل الحكومة.

➤ الأدوات المقصودة: Discretionary Instruments

هي إحدى أدوات السياسة المالية تعمل بتدخل الحكومة.

➤ السياسة المالية: Fiscal Policy

هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة خلال الإيرادات والنفقات العامة.

➤ السياسة المالية التوسعية: Expansionary Fiscal Policy

تتعلق بخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي.

➤ السياسة النقدية: Monetary Policy

تتعلق بزيادة الضرائب، وخفض الإنفاق الحكومي.

➤ السياسة النقدية التوسعية: Expansionary Fiscal Policy

تتعلق بزيادة عرض النقود، وخفض أسعار الفائدة.

➤ السياسة النقدية الانكماشية: Contractionary Monetary Policy

تتعلق بخفض عرض النقود، وأسعار الفائدة.

➤ فائض مالي: Fiscal Surplus

الإيرادات العامة تفوق المنصرفات العامة.

➤ عجز مالي: Fiscal Deficit

المنصرفات العامة تفوق الإيرادات العامة.

➤ توازن الموازنة: Balanced Budget

الإيرادات العامة تساوي المنصرفات العامة.

المصادر والمراجع

1. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **الاقتصاد الكلي**، النظرية المتوسطة، دار الخريجين للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.
2. فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الأمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز المعرفة للاستشارات، المنامة، 2007م.
3. مايكل أبديمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.
4. المصدر: فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الامين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، 2007م



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
275	المقدمة
275	تمهيد
276	أهداف الوحدة
277	1. قطاع التجارة الخارجية كأحد مكونات الطلب الكلي
278	1.1 مضاعف الصادرات
278	2.1 مضاعف الواردات
279	3.1 الميزان التجاري
283	2. التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة (1989م-2012م)
290	الخلاصة
290	لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية
291	إجابات التدريبات
292	مسرد المصطلحات
293	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك في الوحدة الدارسية السابعة من مقرر الاقتصاد الكلي والتي تتناول قطاع التجارة الخارجية، والتي تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود وتعكس التبادل التجاري الذي يتم بين الدول، ولأهمية هذا الموضوع تم تقسيم هذه الوحدة إلى جزئين رئيسيين حيث يعني الجزء الأول قطاع التجارة الخارجية كاحد مكونات الطلب، أما في الجزئين الثاني والثالث، فيتم استعراض مضاعفي الصادرات والواردات، بالإضافة إلى كيفية حساب الميزان التجاري رياضياً. ويتناول الجزء الثاني أوضاع قطاع التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة 1989م-2012م مزودة هذه الوحدة بأمثلة تطبيقية توضح كيفية حساب الدخل القومي عند إضافة قطاع التجارة الخارجية للنموذج، إضافة لكيفية حساب مضاعفي الصادرات، والواردات، والميزان التجاري. كما سننثر الوحدة بأسئلة تقويم ذاتي، وتدريبات تجد أجوبتها في نهاية الوحدة وأنشطة ومسرد للمصطلحات، وقائمة بأسماء المراجع والمصادر، وملخص لمحتوى الوحدة.

مرحباً بك عزيزي الدارس، نتمنى لك مدارساً طيبة.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:-

- تحسب المستوى التوازني للدخل إذا أُضيف كل من الإنفاق الحكومي والضرائب.
- تشرح كيفية الحساب الرياضي، الاشتقاق، مضاعفي الصادرات، والواردات الحكومي، والضرائب.
- تطبق حساب الميزان التجاري رياضياً.

1. قطاع التجارة الخارجية كأحد مكونات الطلب

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى ثانيا الوحدة السابعة التي سنتبدأ دراستها إن شاء الله. بموضوع قطاع التجارة الخارجية كأحد مكونات الطلب يضاف قطاع التجارة الخارجية هنا للأنموذج الكينزي المبسط، ويجري التعامل في هذا القطاع عبر تدفقات السلع، والخدمات في شكل صادرات، وواردات، وتعامل الصادرات في هذا الأنموذج كمتغير خارجي تحدد قيمته بناء على عوامل خارجية:

$$X = X_0$$

عوامل داخلية متمثلة بالدخل مثلاً، بل بأخرى خارجية، مثل اشتداد النشاط الإنتاجي في بلدان العالم الصناعي، مما يدفعها لطلب المزيد من السلع المنتجة محلياً. نجد أن مستوى الواردات يتحدد تبعاً لمستوى الدخل في الاقتصاد، أي أن:

$$M = M_0 + my \quad 0 < m < 1$$

حيث تمثل (m) الميل الحدي للواردات، أي التغير في الواردات بالنسبة للمتغير في الدخل.

والآن يمكن أن دمج الصادرات، والواردات في الأنموذج الكينزي المبسط ليصبح كالاتي:

$$C = a + byd \quad (yd = y - T)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = T_0 + ty, X = X_0, M = M_0 + my$$

ويكون شرطي التوازن كما يلي:

$$1 - Y = C + I + G + X - M$$

$$2 - I + G + X = S + T + M$$

1.1 مضاعف الصادرات Export Multiplier

ويقيس مضاعف الصادرات الاستجابة المطلقة للدخل التوازني تجاه التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات وتحسب قيمته بأخذ النسبة التالية:

$$\text{مضاعف الصادرات} = \frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{التغير في الصادرات}}$$

$$KX = 1$$

$$1 - b + bt + m$$

حيث تمثل (m) الميل الحدي للواردات، ويتخذ هذا المضاعف قيمة موجبة بحكم أن الصادرات تمثل حقناً لتيار الإنفاق ينعكس في نهاية الأمر بالزيادة على مستوى الدخل التوازني المحقق في الاقتصاد.

2.1 مضاعف الواردات Import Multiplier

ويقيس الاستجابة المطلقة للدخل التوازني تجاه المتغيرات التي تحدث في حجم الواردات، وتحسب قيمته من العلاقة:

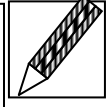
$$\text{مضاعف الواردات} = \frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{التغير في الواردات}}$$

$$Km = \frac{(1)1}{1 - b + bt + m}$$

ويتخذ هذا المضاعف قيمة سالبة باعتبار أن الواردات تؤثر سلباً على مستوى الدخل التوازني في البلاد، وذلك بحكم أنها تشكل تسرباً إلى الخارج من تيار الإنفاق الذي يصب في الدخل، فلا ينتفع الاقتصاد المحلي من ذلك.

تدريب (1)

احسب مضاعف الإنفاق مرة با استخدام الميل الحدي للواردات، ومرة أخرى دون استخدامه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك $MPC=0.9$ ، والميل الحدي للواردات $MPM=1$



3.1 الميزان التجاري Balance of Trade

عزيزي الدارس، يُعرف الفرق بين الصادرات والواردات بالميزان التجاري ويرمز له بـ

$$BT = X - M \text{ أي أنه: } BT$$

مثال:

إذا أعطيت النموذج التالي:

$$C = 80 + 0.8y \quad M = 0.2y \quad T = 0.25y - 25$$

$$I = 200 \text{ مليار جنيه } Y = 220 \text{ مليار جنيه } G = 60$$

المطلوب حساب الآتي:

- 1 - المستويات التوازنية لكل من الدخل، الاستهلاك، الضرائب، والواردات.
- 2 - الفائض، أو العجز في موازنة الدولة.
- 3 - الفائض، أو العجز في الميزان التجاري.
- 4 - مضاعف الصادرات (K_x) .

شرط التوازن:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = 80 + 0.8y_d + 200 + 60 + 220 - 0.2y$$

$$Y = 560 + 0.8 [Y - (0.25y - 25)] - 0.2y$$

$$Y = 560 + 0.8 (Y - 0.25y + 25) - 0.2y$$

$$Y = 560 + 0.8 (0.75y + 25) - 0.2y$$

$$Y = 560 + 0.6y + 20 - 0.2y$$

$$Y - 0.4y = 580$$

$$0.6y = 580$$

$$\therefore Y = \underline{580} = 966.7 \text{ مليار جنيه}$$

$$0.6$$

$$\rightarrow T = 0.25y - 25 = 0.25 \times 966.7 - 25 = 241.7 - 25$$

$$\therefore T = 216.7 \text{ مليار جنيه}$$

$$\rightarrow Y_d = Y - T = 966.7 - 216.7 = 750$$

$$\therefore Y_d = 750 \text{ مليار جنيه}$$

$$\rightarrow C = 80 + 0.8y_d$$

$$\rightarrow C = 80 + 0.8 \times 750 = 80 + 600$$

$$\therefore C = 680 \text{ مليار جنيه}$$

$$\rightarrow M = 0.2y$$

$$\rightarrow M = 0.2 \times 966.7 = 193.34$$

$$M = 193.34 \text{ مليار جنيه}$$

بالتعويض في شرط التوازن الأول:

$$\underline{Y = C + t + G + X - M}$$

$$966.7 = 680 + 220 - 193.3$$

بالتعويض في شرط التوازن الثاني:

$$I + G + X = S + T + M \quad 200 + 60 + 220 =$$

$$70 + 216.7 = (480)$$

2 - الفائض أو العجز في موازنة الدولة:

$$BS = T - G \therefore BS = 216.7 - 60 = 156.7$$

$\therefore$ الفائض في الميزانية = 156.7 مليار جنيه

3 - الفائض أو العجز في الميزان التجاري:

$\therefore$ الفائض في الميزان التجاري = 26.7 مليار جنيه

$$BT = X - MBT = 220 - 193.3 = 26.7$$

4 - مضاعف الصادرات (K_X)

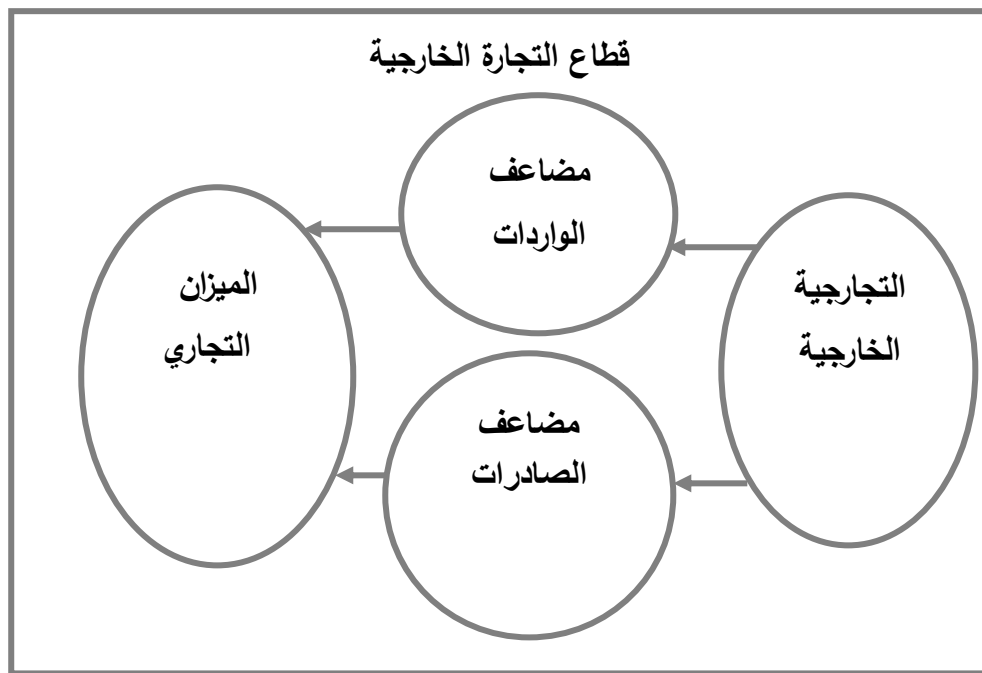
$$Kx \frac{1}{1 - b + bt + m}$$

$$Kx \frac{1}{1 - 0.8 + 0.8 \times 0.25 + 0.2}$$

$$Kx \frac{1}{0.2 + 0.2 + 0.2}$$

$$\Rightarrow Kx \frac{1}{0.6} = 1.7$$

شكل (1)



أسئلة تقويم ذاتي



1/ إذا أعطيت الأنموذج الآتي

$$C = 50 + 0.75Y_d, X = 20, G = 80$$

$$T = 16 + 0.24X, M = 9 + 0.1Y$$

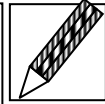
المطلوب الآتي:

أ. احسب المستويات التوازنية لكل من الدخل، الاستهلاك، الضرائب الواردات، والادخار.

ب. احسب الفائض، أو العجز في الميزان التجاري؟

ت. احسب مضاعفي الصادرات والواردات؟

تدريب (2)



بافتراض $MPC=10, MPC=9$ والاستثمار زاد بـ 10 دولار احسب

أ. قيمة المضاعف.

ب. التغير في مستوى الدخل.

ت. التغير في مستوى الواردات.

أسئلة تقويم ذاتي



1. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك للقطرين (A) B وهو 75،

والميل الحدي للواردات للقطرين هو 5، فإذا زاد الاستثمار في

القطرين يحقق زيادة.

2. اشرح مفهوم مضاعف الصادرات ومضاعف الواردات.

3. كيف تحسب الاستجابة المطلقة للدخل التوازي تجاه المتغيرات التي

تحدث في حجم الواردات؟

2. التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة

(1989م - 2012م)

عزيزي الدارس، في هذا الجزء من الوحدة سنتعرف على التجارة الخارجية في السودان خلال. هل قرأت أو شاهدت موضوعاً عن التجارة الخارجية في السودان من قبل، إذا كانت إجابتك بنعم ستجد المزيد بإذن الله، وإذا كانت إجابتك بلاستجد معلوماتك تفيدك في هذا الجانب، وتُعرف التجارة الخارجية بأنها "العملية التي تتم بين طرفين (مصدر ومستورد) في دولتين لتصدير أو استيراد سلعة يتفق على جميع شروط بيعها فيما يسمى بعقد البيع" ظلت السلع التقليدية من المحاصيل الزراعية تشكل المساهم الأكبر في صادرات السودان طيلة الفترة 1955م - 2012م عدا بعض الفترات، والتي تميزت بتصدير البترول خلال الفترة (2000م - 2011م)، ثم صادرات الذهب خلال الفترة 2011م - 2012م.

في هذا الجزء سنتناول أوضاع التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة 1989-2012م بالتركيز على أهم المحاصيل ووضع الميزان التجاري، خلال تلك الفترة.

أ/ الفترة 1989م - 1999م (ما قبل تصدير البترول)

شهدت هذه الفترة تواصل العجز في الميزان التجاري، ويُعزى ذلك لتذبذب الإنتاجية لمحاصيل الصادرات الرئيسية (القطن، الصمغ العربي، السمسم والثروة الحيوانية) في مقابل ارتفاع فاتورة الواردات وعلى رأسها المواد البترولية والمواد الغذائية، مما فاقم من أوضاع الميزان التجاري المتدهورة أصلاً.

استقبلت الدول العربية، ودول الاتحاد الأوربي الجزء الأكبر من صادرات السودان بنسبة 28.7% و 26.3% على التوالي خلال تلك الفترة، أما الواردات، فقد أتت في

معظمها من دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، وعلى رأسها اليابان والصين والهند، إضافة للدول العربية وعلى رأسها السعودية ومصر، والجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة 1989م - 1999م.

جدول (4)

أداء الميزان التجاري خلال الفترة 1989 - 1999م (ملايين الدولارات)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	العام
381.8 (-)	631.03	249.2	1990/1989
244.4 (-)	618.4	374	1991/1990
947.1 (-)	1250.8	308.7	1992/1991
668.8 (-)	890.3	221.5	1993/1992
527.6(-)	944.9	417.6	1994/1993
559.9 (-)	1059.5	535.6	1995/1994
629.1 (-)	1184.8	555.7	1996/1995
884.2 (-)	1504.5	620.3	1997/1996
(-) 1136.5	1732.2	595.7	1998/1997
475.2 (-)	1255.3	780.1	1999/1998

المصدر: التقرير الاستراتيجي 1997 - 1999م.

ب/ الفترة 2000 - 2011م (قبل انفصال الجنوب)

شهدت هذه الفترة تحسناً ملموساً في وضع الميزان التجاري، ويُعزى ذلك لبداية تصدير البترول منذ عام 2000، وارتفاع مساهمة البترول في الحجم الكلي للصادرات السودانية في المقابل تقلصت مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات، إذ انخفضت مساهمة صادرات القطن، الصمغ العربي، السمسم والثروة الحيوانية بصورة ملموسة خلال هذه الفترة.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات النفطية شكلت حوالي 80% من إجمالي الصادرات، بينما شكلت الصادرات غير النفطية حوالي 20% من إجمالي الصادرات، أما الصادرات الزراعية، وإن شكلت حوالي 50% من إجمالي الصادرات غير النفطية، إلا أن مساهمتها في الحجم الكلي للصادرات انخفضت بصورة ملحوظة إلى حوالي 8%.(التقرير الإستراتيجي 2005 - 2008م). والجدول التالي يوضح أداء الميزان التجاري خلال الفترة 2000م - 2011م.

جدول (5)

أداء الميزان التجاري خلال الفترة 2000 - 2011م (ملايين الدولارات)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001/2000	1806.7	1552.7	254 (+)
2002/2001	1698.7	2024.8	(-) 326.14
2003/2002	1949.10	2179.22	203.7 (-)
2004/2003	2542.17	2536.1	6.07 (+)
2005/2004	3777.75	3586.18	(+) 191.57
2006/2005	4824.3	5945.9	(-) 1121.7
2007/2006	5656.6	7104	(-) 1448.1
2008/2007	8879.2	7722.4	11568 (+)
2009/2008	11670.5	8229.4	344.1 (+)
2010/2009	8257.1	8528.0	2709 (-)
2011/2010	11403.3	8839.4	(+) 2564.9

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي (أعداد مختلفة)

شهدت الفترة 2009م - 2011م ظهور الذهب كمساهم رئيسي في صادرات السودان، بل إن الذهب احتل المركز الأول في صادرات السودان غير البترولية لأول مرة، إذ ارتفعت حصيلة صادر الذهب من 304.4 مليون دولار في عام 2009م إلى

1.018.0 مليون دولار في عام 2010م، وشكل ذلك حوالي 60% من إجمالي الصادرات غير البترولية خلال الفترة 2009م - 2011م.

شملت الواردات الرئيسية خلال الفترة على الآلات، والمعدات الرأسمالية، والسلع المصنعة، وسائل النقل، المواد الكيماوية، والمواد الغذائية، والمنسوجات. ظلت الدول الآسيوية غير العربية (وعلى رأسها الصين، اليابان والهند) تمثل السوق الرئيس لصادرات السودان، وكذلك تمثل أكبر مصدر لواردات السودان في خلال تلك الفترة (بنك السودان، تقارير سنوية لعدة أعوام).

ج/ الفترة 2011 - 2012 (بعد انفصال الجنوب)

شهد العام 2011 إعلان استقلال جنوب السودان وفقاً لاتفاقية نيفاشا 2005م، حيث تم إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في يناير 2011 وصوت أغلبية الجنوبيين (98%) على خيار الانفصال وتأسيس دولتهم المستقلة، والتي تم إعلانها في يوليو 2007.

أدى انفصال الجنوب لفقدان السودان حوالي 75% من وارداته النفطية، حيث إن معظم الحقول المنتجة للنفط تقع في جنوب السودان، وتزامن ذلك مع الانخفاض الملحوظ والمتواصل في حجم الصادرات غير البترولية في تلك الفترة، ولولا التحسن الواضح في إنتاج الذهب لازداد الوضع سوءاً في الميزان التجاري. والجدول التالي يوضح أهم الصادرات خلال الفترة 2011 - 2012 ونسبتها المئوية مقارنة بالحجم الكلي للصادرات.

جدول (6)

أهم الصادرات السودانية خلال الفترة 2011 - 2012م (ملايين الدولارات)

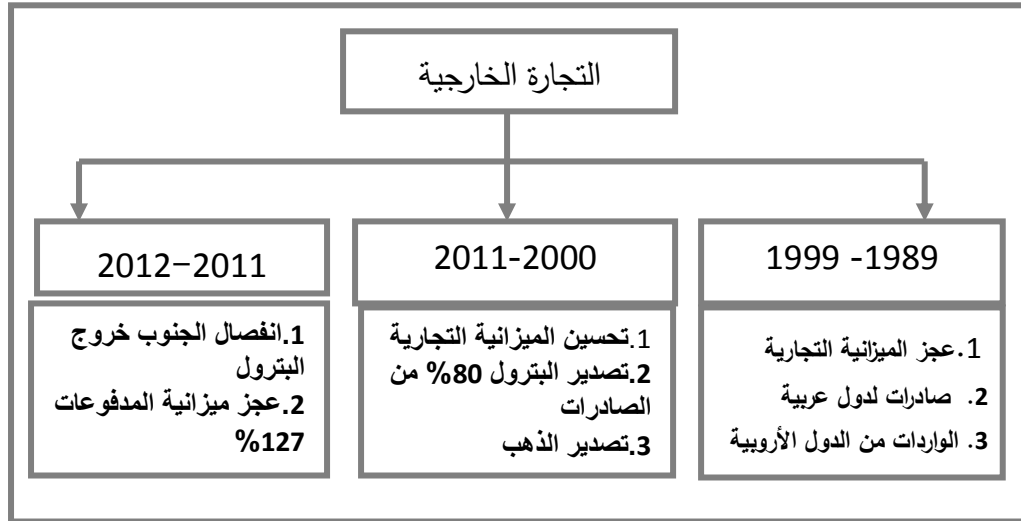
2011				2012			
الرقم	السلعة	القيمة (مليون دولار)	% حجم الصادرات	الرقم	السلعة	القيمة (مليون دولار)	% حجم الصادرات
1	الذهب الخام	2.147.36	58%	1	الذهب الخام	4.897	68%
2	البترول	518.53	14%	2	البترول	1.454	20%
3	المنتجات الزراعية	474.94	13%	3	المنتجات الزراعية	4.34	6%
4	الحيوانات الحية	348.47	10%	4	الحيوانات الحية	271	4%
5	المنتجات الصناعية	114.67	3%	5	المنتجات الصناعية	70	1%
6	المعادن	25.27	1%	6	المعادن	42	1%
7	اللحوم	42.42	1%	7	اللحوم	28	0%
8	أخرى	2.41	0%	8	أخرى	1	0%
9	منتجات بحرية	0.55	0%	9	منتجات بحرية	2	0%
الجملة		3.674.62	100%	الجملة		7.199	100%

المصدر: الإدارة العامة للجمارك، التقرير السنوي 2012.

يلاحظ من الجدول أعلاه الانخفاض الواضح في حجم الصادرات السودانية بعد انفصال الجنوب، إذ انخفض الحجم الكلي للصادرات من 7.199 مليون دولار إلى حوالي 3.674.62 مليون دولار في العام 2012، أي بنسبة انخفاض وقدرها (95%) أما العجز في الميزان التجاري فقد زاد زيادة ملحوظة من حوالي (-) 2642 مليون

دولار عام 2011 إلى حوالي (-) 6019.4 مليون دولار عام 2012م، أي أن العجز في الميزان التجاري قد زاد بنسبة 127% بعد انفصال الجنوب.

شكل (2)



نشاط

في رأيك ماهي الخطوات المطلوبة لإصلاح العجز في الميزان التجاري السوداني.



أسئلة تقويم ذاتي



1. شهدت فترة ما قبل تصدير البترول (1989م-1999م) تواصل العجز في الميزان التجاري، علّل؟
2. طرأ تحسن ملموس في وضع الميزان التجاري في الفترة ما قبل انفصال الجنوب 2000-2011م ناقش.
3. متى ظهر الذهب كمساهم رئيسي في صادرات السودان؟
4. ناقش الآثار المرتبة على انفصال الجنوب من حيث الصادرات والواردات في السودان؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، لنقف هنا سوياً لنلخص ما درسناه في هذه الوحدة.

يمثل قطاع التجارة الخارجية أحد الطلب التجمعي، وبالتالي استعرضنا مضاعفي الصادرات والواردات من خلال الوقوف على التغيرات في الصادرات (X) والواردات (M) حيث تناولت الوحدة التغير المضاعف الذي حدث في مستوى الدخل التوزاني كما تم توضيح حالة فائض الميزان التجارى عندما تفوق الصادرات الواردات، وحالة عجز الميزان عندما تفوق الواردات الصادرات.

أشارت الوحدة إلى أن الميزان التجارى هو الفرق بين الصادرات، والواردات ويرمز بالرمز

$$BT, \text{ ويحسب كالآتي } M-X=BT$$

أيضاً استعرضت الوحدة الوحدة التجارة الخارجية في السودان في الفترة الممتدة من 1989م حتى 2012م. وقسمتها إلى ثلاث فترات هي الفترة الأولى من عام 1989م في عام 1999م وصنفت هذه الفترة بعجز الميزان التجاري، وتركيز الصادرات للدول العربية بينما كانت معظم الواردات من الدولة الأوروبية، والفترة الثانية في عام 2000م حيث تحسنت ميزان المدفوعات، و تم تصدير البترول، ومثل 80% من صادرات السودان، وتم أيضاً تصدير الذهب. أما الفترة التالية فتتمتد بين عامي 2011م و 2012م حيث تم انفصال الجنوب، وخروج البترول من الاقتصاد السوداني مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وصل حتى 127%.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

بعد أن تناولنا في هذه الوحدة السابعة قطاع التجارة الخارجية سنتناول في الوحدة القادمة، والآخر موضوع التجارة الدولية، وميزان المدفوعات حيث تدرس مفهوم وأهمية التجارة الدولية بجانب العوامل المؤثرة على التبادل التجاري بالإضافة إلى دراسة ماهية، وأهمية، ومكونات ميزان المدفوعات والعوامل التي أدت إلى توازن أو اختلال ميزان المدفوعات.

إجابات التدريبات

(أ)

$$\frac{1}{1-b} = \text{المضاعف بدون الميل الحدى للواردات}$$

$$1 - = \frac{1}{1 - ,9} =$$

(ب)

$$\frac{\text{المضاعف باستخدام الميل الحدى للواردات}}{(b - 1 + m)} = 1$$

$$5 = \frac{1}{,2} = \frac{1}{(1 - ,9 + ,1)}$$

تدريب (2)

(أ)

$$5 = \frac{1}{,2} \frac{1}{1 - ,9 + ,1} = \frac{1}{(1 - b + m)} = \text{قيمة المضاعف}$$

(ب)

$$50 = 10 \times 5 = \text{التغير في مستوى الدخل} = \text{المضاعف} \times \text{تغير الاستثمار}$$

(ج)

التغير في مستوى الواردات

$$= oy \times xm \text{ الميل الحدى للواردات} \times \text{تغير الدخل}$$

$$50 \times ,1 = 5$$

مسرد المصطلحات

➤ مضاعف الصادرات: **Export Multiplier**

التغير في الدخل التوازني في الصادرات

➤ مضاعف الواردات: **Import Multiplier**

التغير في الدخل التوازني في الواردات

➤ الميزان التجاري: **Balance of Trade**

هو ضمان الميزان وإذا حدث العكس يؤدي لعجز في الميزان.

المصادر والمراجع

1. فريد بشير طاهر وعبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات، المنامة، 2007م.
2. مايكل أبديمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور) الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م.
3. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي، النظرية المتوسطة، دار الخريجين للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.
4. أحمد عبد الله إبراهيم، تمويل التجارة الخارجية، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 2010م.
5. التقرير الاستراتيجي للأعوام 1997م، 1998م، 1999م.
6. التقرير السنوي لبنك السودان (سنوات مختلفة).
7. التقرير السنوي للإدارة العامة للجمارك 2012م.



محتويات الوحدة

الصفحة	الموضوع
297	المقدمة
297	تمهيد
298	أهداف الوحدة
299	1. التجارة الدولية
299	1.1 مفهوم التجارة الدولية
299	2.1 أهمية التجارة الدولية
300	3.1 محددات التبادل التجاري (العوامل المؤثرة على قيام التبادل التجاري)
302	4.1 المكاسب الثنائية من التبادل التجاري
302	5.1 مبدأ الميزة النسبية
305	6.1 العوائد من التجارة الحرة
308	2. ميزان المدفوعات
309	1.2 ماهية ميزان المدفوعات
310	2.2 أهمية ميزان المدفوعات
311	3.2 مكونات ميزان المدفوعات
317	4.2 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
326	5.2 آلية التسوية التلقائية لميزان المدفوعات
332	الخلاصة
334	إجابات التدريبات
336	مسرد المصطلحات
338	المصادر والمراجع

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، إليك الوحدة الأخيرة من مقرر الاقتصاد الكلي بعنوان التجارة الدولية، وميزان المدفوعات.

التجارة الدولية تعني التبادل التجاري بين دول العالم، وتشمل التجارة المنظورة الملموسة المحسوسة من البضائع، والخدمات، والتجارة غير المتطورة، مثل خدمات النقل والتأمين، والسياحة، وتبادل العملات، وتحريك رؤوس الأموال، وتعتبر التجارة الدولية من أهم محددات نمو، ورفاهية الشعوب، فهي تمثل الصادرات والواردات لكل دولة.

أما ميزان المدفوعات لا يخرج من كونه سجلاً تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما من صادرات وواردات مع العالم الخارجي.

ميزان المدفوعات سجل محاسبي بطريقة القيد المزدوج، وله جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي من خلال النص للمادة العلمية، ستجد الشرح الوافي وكيفية إعداد ميزان المدفوعات.

تتخلل هذه الوحدة مجموعة من الأنشطة والتدريبات والأشكال الإيضاحية في خاتمة الوحدة، هنالك خلاصة وإجابات التدريبات، ومسرد المصطلحات، والمراجع.

نرجو منك أيها الدارس أن تتعاون من أجل تطوير هذا المقرر لتقديم المواقب والمفيد في كل التغيرات المتسارعة اليوم في كافة مجالات العلم والمعرفة.

والله ولي التوفيق.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس، بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

- تبين أهمية التجارة الدولية.
- تحدد محددات قيام التبادل التجاري.
- تشرح ماهية المكاسب الثنائية من التبادل التجاري.
- تستنتج مبدأ الميزة النسبية والعوائد من التجارة الحرة.
- تحلل كيفية معرفة التوازن بين العرض والطلب في التجارة الدولية.
- تحدد التدخلات والعوائق في التجارة الخارجية.
- توضح المفاهيم الأساسية المرتبطة بميزان المدفوعات.
- تعلق أهمية ميزان المدفوعات في الاقتصاد الوطني.
- تشرح المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.
- تشخص حالات التوازن، والاختلال في ميزان المدفوعات.

1. التجارة الدولية International Trade

1.1 مفهوم التجارة الدولية

عزيمي الدارس، يختلف مفهوم التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، في أن الأولى تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية. ويمكن النظر إلى التجارة الدولية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أفنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، وخدمات التأمين الدولي، وحركة السفر والسياحة العالمية والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وخاصة نقل التقانة من جهة أخرى.

2.1 أهمية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية أو القطاع الخارجي للاقتصاد من أهم محددات نمو ورفاهية الشعوب، وقد تزايدت أهمية هذا القطاع نتيجة لتطور نظم المعلومات، والاتصالات والعلاقات الدولية. وتحتل التجارة الخارجية، والعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال النسبة الملحوظة لمكونات التجارة الخارجية (صادرات وواردات) في إجمالي الناتج القومي. تتبع أهمية التبادل الدولي من مبدئين مهمين؛ هما:

1. مبدأ ندرة الموارد.

2. مبدأ التخصصية.

حيث إنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية للشعب، وحتى بافتراض وجود هذه الدولة، فإن التخصصية والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب، فمثلاً: دول الخليج: تمتلك رأس المال والبتترول، ولكن ينقصها العمالة المدربة، والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية التي تحول دون الاكتفاء الذاتي الزراعي؛ كذلك اليابان: والتي تمتلك التكنولوجيا، ورأس المال، والعمالة المدربة تنقصها الموارد النفطية، حيث تستورد 99% من حاجاتها من الطاقة النفطية؛ أما الولايات المتحدة، والتي تمتلك عناصر الإنتاج بوفرة، ولكنها تعاني من مشكلة ارتفاع أجور العمال وتكاليف المعيشة، مما يرفع من تكاليف الإنتاج، ويقلل من التصدير.

كل الأمثلة السابقة تفقدنا لمبدأ مهم في التجارة الدولية، وهو مبدأ التخصصية Specialization، وهذا يعني أن تركز كل دولة وتخصص الموارد المتاحة عندها لإنتاج صناعة أو زراعة معينة، حيث تتبادل هذه السلعة مع دول أخرى تنتج سلعاً أخرى.

3.1 محددات التبادل التجاري (العوامل المؤثرة على

قيام التبادل التجاري)

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قيام التبادل التجاري بين الدول نذكر منها ما يلي:

أولاً: اختلاف ظروف الإنتاج

حيث يقود ذلك إلى التخصص في إنتاج سلع معينة، وبالتالي تبادلها مع سلع أخرى تُنتج في دول أخرى، فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والبن والبرتقال، فليها التخصص في ذلك، وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها، كالنפט الذي يتوافر بكثافة في الدول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج.

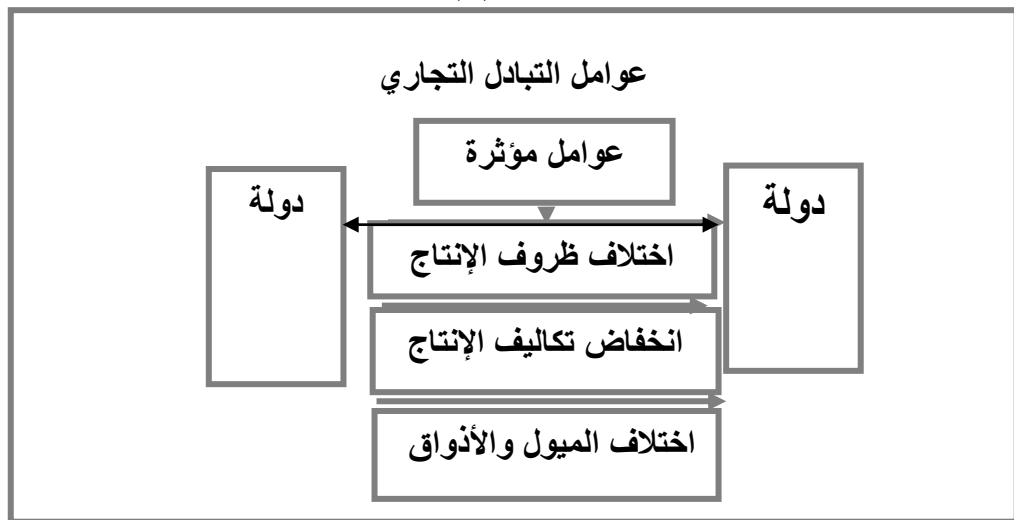
ثانياً: انخفاض تكاليف الإنتاج

حيث إن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، فمثلاً مصر تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج القطن لأنه يُنتج بكميات كبيرة جداً، مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف، وهذا يسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، مما يسبب زيادة تصديره، كذلك البرازيل تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج البن، كذلك اليابان تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج السيارات والالكترونيات، ولكنها لا تنتج المنسوجات مثلاً، والتي تعتمد على عنصر العمل الذي هو باهظ الثمن في اليابان، وتقوم بالمقابل باستيراد المنسوجات من دول أخرى كمصر والهند.

ثالثاً: اختلاف الميول والأذواق

حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري، فمثلاً يفضل المواطن الأردني شراء الملابس التركية، بالرغم من وجود ملابس أردنية، وتزداد أهمية هذا العامل في زيادة التبادل التجاري بين الدول كلما ارتفع الدخل الفردي في الدولة.

شكل (1)





ناقش هذه العبارات مع زملائك، الاختلافات بين الشعوب كثيرة ومتعددة الاختلاف في اللغة، والدين، والعمل، والمناخ، والتاريخ، والحضارة، ونظم الحكم، والحجم، والشكل، واللون، وما مدى تأثير هذه الاختلافات على التجارة الدولية سلباً أو إيجاباً؟

4.1 المكاسب الثنائية من التبادل التجاري

يعتقد الكثيرون ومنهم رواد علم الاقتصاد مثل آدم سميث (Adam Smith) أن المكاسب التي تجنيها دولة معينة من التجارة الدولية سيكون على حساب دولة أخرى، حيث أوضح آدم سميث (أن ربحية دولة تكون على حساب الأخرى)، ولكن العديد من الاقتصاديين الذي جاؤوا بعد آدم سميث أكدوا أن التبادل الطوعي البعيد عن التدخلات الحكومية، والعقبات المختلفة التي تحول دون التجارة الحرة سيؤدي إلى تحقيق رفاهية أعلى لكلا الدولتين، والسؤال الذي سنحاول الإجابة عنه في البند اللاحق هو كيف يمكن لدولة أن تخصص في سلعة ما، وكيف يمكن للدولة أن تكسب من جراء التجارة الدولية، سواء أكانت دولة مصدرة أم دولة مستوردة.

5.1 مبدأ الميزة النسبية The Law of Comparative advantage

أشار إلى مبدأ الميزة النسبية الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو (David Ricardo) مستنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في تلك الدولة أقل من تكلفة إنتاج السلعة نفسها في الدول الأخرى، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة، وعبر عن هذه التكلفة بما أسميناه (تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost).

ولتوضيح هذا المبدأ نأخذ المثال التالي:نفترض وجود دولتين، هما إثيوبيا والسودان ينتجان سلعتين هما القطن والبن، ولنفترض أنه نتيجة لاستخدام عامل واحد في كل من الدولتين لإنتاج أي من السلعتين، سيقوم بإنتاج الكميات الموضحة في الجدول التالي رقم(1):

جدول رقم (1)

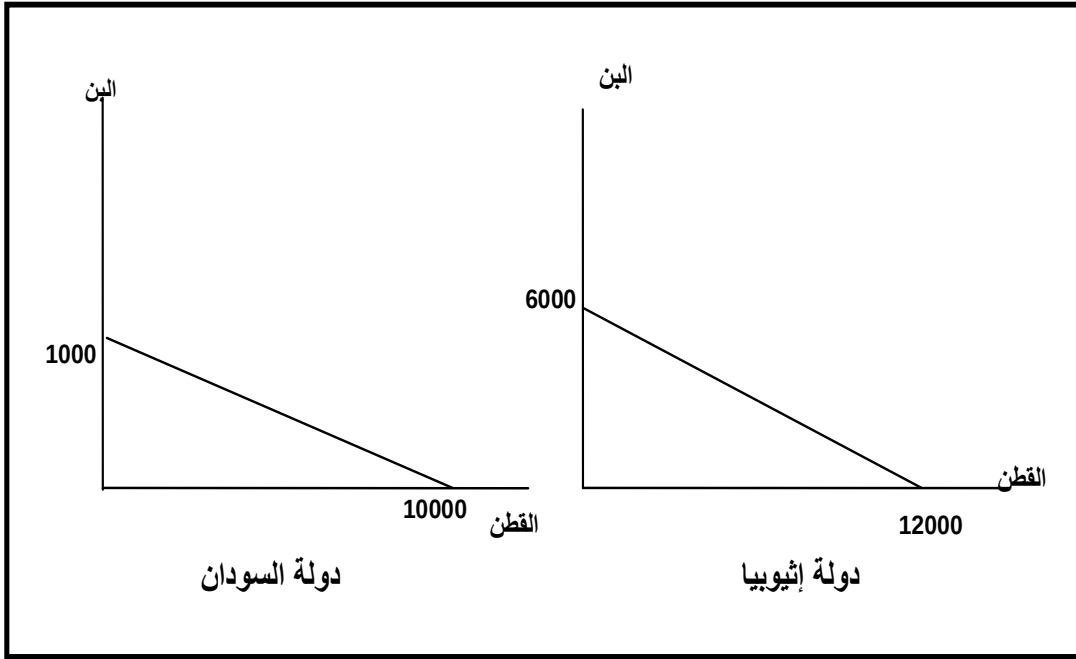
يوضح الإنتاجية الأسبوعية لعامل واحد في كل من إثيوبيا والسودان لإنتاج كميات مختلفة من القطن والبن		
المنتج	الدول	
	إثيوبيا	السودان
القطن (وحدة)	12	10
البن (وحدة)	6	1

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (9-1) أن إثيوبيا لديها ميزة مطلقة absolute advantage في إنتاج السلعتين بمعنى أن العامل الإثيوبي ينتج كميات أكبر من القطن والبن في الأسبوع من العامل السوداني، ولكن هل معنى ذلك أن تقوم إثيوبيا بإنتاج المحصولين؛ بينما يستورد السودان المحصولين المذكورين؟، الجواب هو لا، حيث نلاحظ أن السودان لديه ميزة نسبية في إنتاج القطن، بينما إثيوبيا لديها ميزة نسبية في إنتاج البن، فمثلاً متوسط تكلفة البن في إثيوبيا أقل منها في السودان، حيث إنه لإنتاج وحدة واحدة من البن في إثيوبيا يتطلب الأمر التضحية بوحدين فقط من القطن، بينما لإنتاج وحدة واحدة من البن في السودان يتطلب التضحية بـ (10) وحدات من القطن في السودان، وهذا يعني أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج البن في السودان أكبر بكثير من تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج البن في إثيوبيا. وفي المقابل نجد أن متوسط تكلفة إنتاج القطن في السودان أقل منها في إثيوبيا، فمثلاً لكي ينتج العامل الإثيوبي (12) وحدة من القطن لا بد

أن يضحى بـ (6) وحدات من البن، أما في السودان لكي ينتج العامل السوداني (10) وحدات من القطن يضحى فقط بوحدة واحدة من البن.

الخلاصة: ما دام السودان لديه ميزة نسبية في إنتاج القطن، فلا بد أن يتخصص في إنتاج القطن، أما إثيوبيا فعليها أن تتخصص في إنتاج البن، حيث لديها ميزة نسبية في إنتاج البن.

شكل بياني يوضح مبدأ الميزة النسبية



حيث افترضنا وجود 1000 عامل، وعليه إذا خصصت إثيوبيا جميع عمالها لإنتاج القطن فإن كمية القطن المنتجة في أسبوع 12000 وحدة وإذا خصصت جميع العمال لإنتاج البن، فإنها تنتج فقط 6000 وحدة والخط المستقيم الذي يربط هذين المستويين يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج (PPC) Production Possibilities Curve. والحال ينطبق علي السودان عند وجود 1000 عامل.

6.1 العوائد من التجارة الحرة

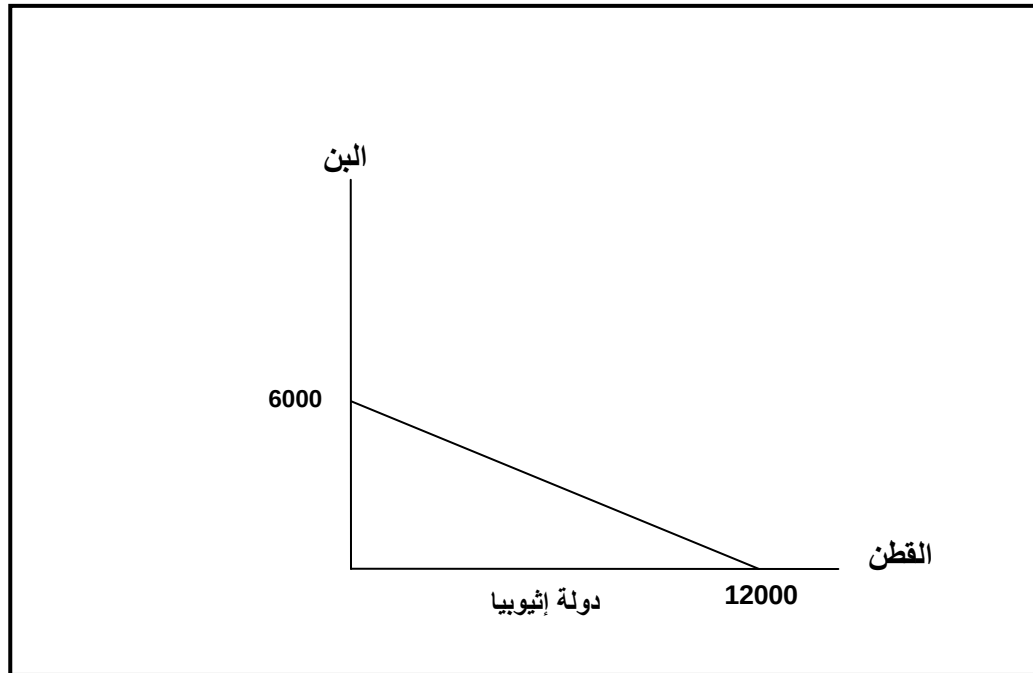
المقصود بذلك هو السؤال المطروح كيف يمكن للدولتين أن يكسبا من التجارة الحرة، والمعروف أن أي دولة ليس لديها الدافع للمبادلة، إلا إذا ضمنت حصولها على مكاسب أكبر من عملية المبادلة، ولتوضيح ذلك نلاحظ في النقطة السابقة أن:

معدل التبادل الداخلي في إثيوبيا هو:

البن	القطن
1	2

أي أن بإمكان إثيوبيا أن تنتج وحدة من البن مقابل التضحية بوحدين من القطن أو العكس، أي أن تكلفة إنتاج وحدة من البن تساوي وحدتين من القطن. كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل بياني معدل التبادل التجاري

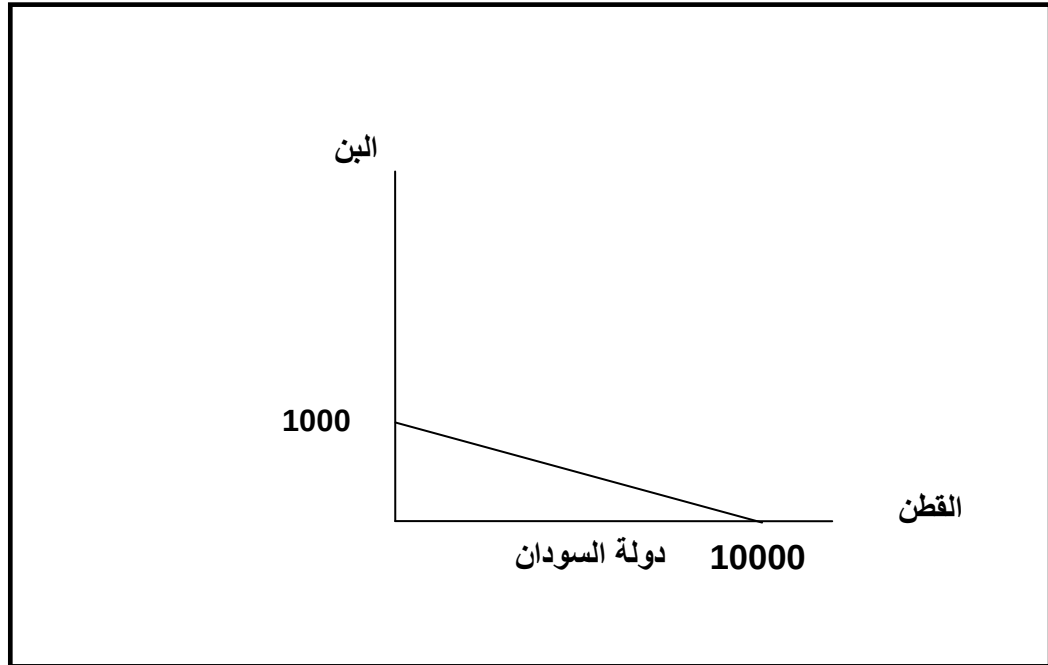


أما معدل التبادل الداخلي في السودان:

البن	القطن
1	10

أي أنه لإنتاج وحدة واحدة من البن في السودان يجب التضحية بعشر وحدات من القطن أو العكس. أي أن تكلفة إنتاج وحدة من البن تساوي (10) وحدات من القطن كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل بياني معدل التبادل التجاري الداخلي



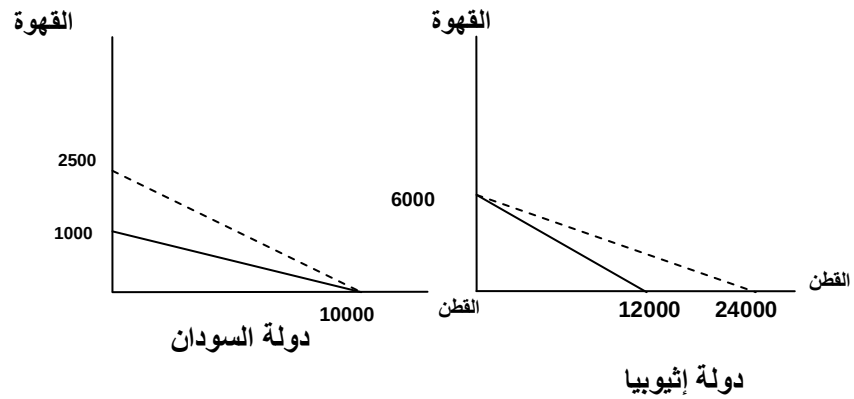
والسؤال المطروح هنا، ما هو معدل التبادل الدولي (السعر الدولي)؟ بحيث يشجع الدولتين على التبادل والدخول في التجارة الخارجية، بالنسبة لإثيوبيا إذا استطاعت الحصول على أكثر من وحدتين من القطن مقابل تصدير وحدة من البن، فهذا مكسب ومشجع على الدخول في التجارة، أما بالنسبة للسودان إذا حصلت على وحدة واحدة من

البن بسعر أقل من عشر وحدات من القطن، فهذا محفز على الدخول في التجارة الخارجية.

وعليه، فإن السعر الدولي الذي يشجع الدولتين على التبادل يقع بين مستوى الأسعار المحلية أي بين السعريين (2:1) و (10:1).

ولو افترضنا أن معدل التبادل الدولي كان 4:1 بمعنى أن كل وحدة من البن ستكلف (4) وحدات من القطن، وبالتالي إذا أنتجت إثيوبيا 6000 وحدة من البن فقط وقامت بتصديرها، فستحصل على أربعة أضعاف تلك الكمية، أي 24000 وحدة من القطن. وبالنسبة للسودان فسيكلفه (4) وحدات من القطن لشراء وحدة من القهوة، وهذا أفضل له، وبذلك فعند تصدير السودان 10000 وحدة من القطن سيحصل مقابلها على 2500 وحدة بن بينما لو لم يتدخل في التجارة ستحصل على 1000 وحدة فقط، لذلك نلاحظ أن منحى إمكانيات الإنتاج بعد التجارة الدولية ينتقل محورياً ناحية اليمين، مما يدل على أن التجارة الخارجية حققت مكاسب ونمطاً اقتصادياً وزادت من مستوى الرفاهية لكل من إثيوبيا والسودان، ويتضح ذلك من الشكل البياني التالي:

شكل بياني المكاسب التي تحصل عليها إثيوبيا والسودان من التجارة الحرة بينهما



ونخلص للقول أنه بسبب التجارة الخارجية استطعنا أن نحصل بالتكلفة نفسها في كميات إنتاج أكبر.

أسئلة تقويم ذاتي



1. تتبع أهمية التبادل الدولي من مبدئين مهمين، اشرحهما بإيجاز.
2. اشرح بإيجاز العوامل المؤثرة في قيام التبادل التجاري (محددات التبادل التجاري).
3. ما الفرق بين مبدأ الميزة المطلقة ومبدأ الميزة النسبية، اشرح مثلاً مفصلاً عن مبدأ الميزة النسبية؟
4. اشرح مع الرسم البياني كيف يمكن لدولتين أن تحققا عوائد متبادلة من التجارة الحرة؟
5. بالرسم والشرح وضح آلية حدوث التوازن بين العرض والطلب في ظل التجارة الدولية الحرة؟

2. ميزان المدفوعات Balance of Payments

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء أكانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من الدول الأخرى، هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً. هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقد، ويتعين أدائها في تاريخ معين، فعلى كل دولة أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى (ميزان المدفوعات).

1.2 ماهية ميزان المدفوعات

تتعدد تعريفات ميزان المدفوعات، ولكنها تتفق جميعاً في معنى واحد، وهي أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

ويلحظ على هذا التعريف الملاحظات التالية:

- أ. أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجلاً يصور في شكل حساب ذي جانبين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- ب. يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة، ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببنود الموازنة أو بالشكلين لميزان المدفوعات.
- ت. يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين؛ فالمقيمون هم الأفراد أو المؤسسات الذين تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة، ويحصلون على دخولهم بصفة مستديمة من الدولة بصرف النظر عن جنسهم، مثل وجود شخص أجنبي بينهم يقيم في السودان بصفة دائمة، ويمارس نشاطاً اقتصادياً مع الدول الأجنبية في هذه الحالة تعتبر معاملاته جزءاً لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات للدولة المقيم فيها. أما غير المقيمين، فهم الذين يقيمون إقامة مؤقتة، مثل السائحين، والدبلوماسيين، وقوات الأمم المتحدة، والهجرة للعمالة، وكل هؤلاء تسجل معاملاتهم في ميزان مدفوعات الدول التي ينتمون إليها وجاؤا منها، فالسائح الإنجليزي في السودان هو مقيم بالنسبة لبريطانيا، غير مقيم بالنسبة للسودان.

إن ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي سواء أكانت معاملات منظورة (سلع) أم معاملات غير منظورة (خدمات) أم تحويلات وحركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من الخارج وإليه.

2.2 أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:

أ. يقدم معلومات مهمة عن درجة ارتباط الاقتصاد القومي باقتصاديات العالم الخارجي.

- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد؛

ب. تعتبر بيانات المدفوعات أداة للتقويم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي؛

ج. يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف؛

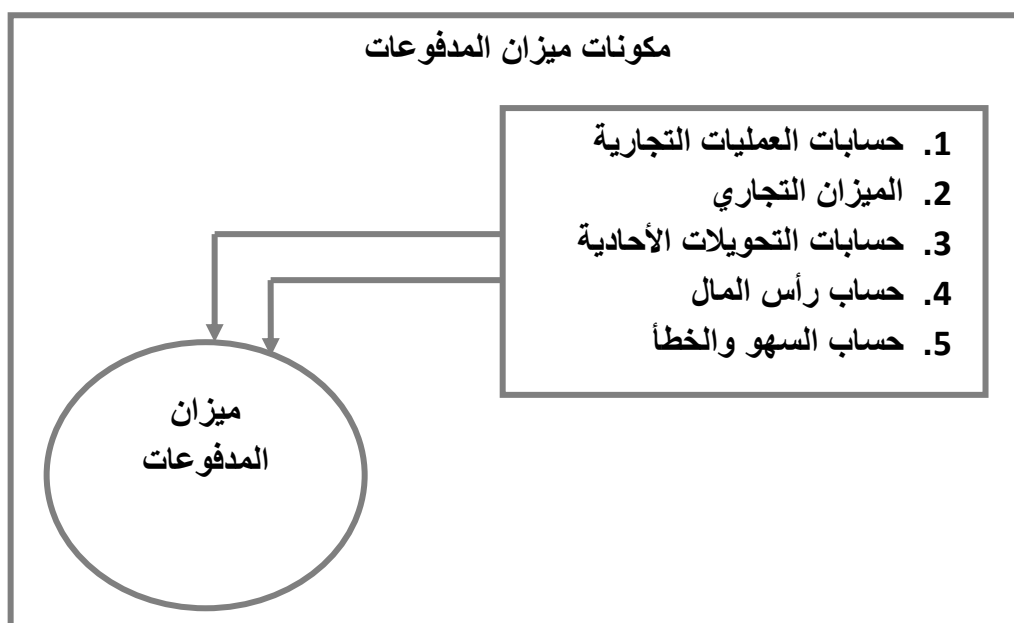
د. يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية، والمالية للبلد خاصة في المدى القصير.

بدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحداً من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث إنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطياته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيداً جداً للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، مما يضطرنا إلى دراسة هيكل ميزان المدفوعات.

3.2 مكونات ميزان المدفوعات

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات على مستقلة يضم كل منها جزءًا متميزًا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المقاربة في أهدافها. ويمكن تقسيم مكونات ميزان المدفوعات الموضحة في الشكل أدناه والمشروحة بعده

شكل (2)



أولاً: حساب العمليات الجارية

هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة، والمدينة التي تتم بين المقيمين، وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (الصادرات، والواردات من السلع والخدمات)، ويضم حسابين فرعيين؛ هما:

ثانياً: الميزان التجاري

وينقسم بدوره إلى الميزان، أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.

(أ) الميزان التجاري السلعي

ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

(ب) الميزان التجاري الخدمي

ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة والتأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات، فيمكن القول (إن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد، وعرض عملة بلد آخر تقيد في الجانب الدائن أو جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية، وطلب العملة الأجنبية تقيد في جانب الخصوم، أو الجانب المدين).

حيث إنه كل عملية تؤدي إلى زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها تدرج ضمن جانب الأصول، وكل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة، ونقص دائنتها تدرج ضمن جانب الخصوم.

من المتعارف عليه دولياً أن الصادرات يتم تقييمها بطريقة فوب FOB. الواردات يتم تقييمها على أساس نظام سيف CIF. أحياناً أخرى تقييم الصادرات بطريقة FAS.

ثالثاً: حساب التحويلات الأحادية

يشمل كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، حيث إن هذا الحساب (تخصص للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من بقية دول العالم وإليها دون أي مقابل). ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة، فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) والمنظمات النقدية منها والعينية، والعامة تتدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهدايا على أنواعها.

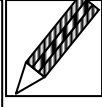
ومن أمثلة هذه المعاملات التعويضات طبقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة بين دولتين، كما حدث في ألمانيا الغربية وإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا المنح للدول الآخذة في النمو.

ويمكن تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في حساب المعاملات الجارية على النحو التالي:

- ◀ ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة.
- ◀ تتصف بالدورية والتكرار، ويتم بغض النظر عن حالات ميزان المدفوعات.

تدريب (1)

اشرح طريقة (FOB) وطريقة (CIF) وطريقة (FAS) المتعارف عليها دولياً في التجارة الخارجية.



رابعاً: حساب رأس المال

يضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين، حيث إنه (يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلدان الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد).

(أ) حساب رأس المال طويل الأجل

يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين، والتي يزيد عمرها عن عام، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، استثمارات المحفظة المالية، الاستثمارات المباشرة، القروض التجارية عند التصدير وعند الاستيراد وكذا القروض الأخرى.

(ب) حساب رأس المال قصير الأجل

يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين، والتي لا يزيد عمرها عن عام، ويتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات (الخصوم مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية، أذونات الخزنة، قروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، وكذا التغيرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي).

(وفي الغالب تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل). وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها: التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

(ج) حساب الذهب والصرف الأجنبي

ويضم هذا الحساب كلاً من تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة، ويمكننا تحديد خصائص المعاملات الاقتصادية المدرجة في حساب رأس المال على الوجه التالي: جميع هذه المعاملات لا ترتبط والدخل خلال فترة محل الدراسة. تتصف بنود حساب رأس المال طويل الأجل بالدورية والتكرار أما بنود رأس المال قصير الأجل، وميزان الذهب، والصرف الأجنبي، فهي بنود تعويضية تتحرك في الغالب لتحقيق قضية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات.

خامساً: حساب السهو والخطأ

إن التسجيلات في الجانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظراً لكون مصادر المعلومات المعتد تختلف وتعدد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنًا حسابيًا، كما يعرف هذا الميزان أيضًا بحساب التعديلات.

جدول (2) يوضح تركيبة ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.

البيان	مدين	دائن
I - حساب العمليات الجارية		
1. السلع والخدمات:		
أ. السلع:		
- سلع عامة		
- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل...		
ب. الخدمات:		
- النقل:		
• النقل البحري.		
- الأسفار:		
• أسفار الموظفين...		
- خدمات الاتصال...		
2. الدخل:		
- تعويضات الأجراء		
- دخل الاستثمارات.		
3. التحويلات الجارية:		
- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.		
2 - حساب رأس المال والعمليات المالية:		
1. رأس المال:		
أ. التحويلات الرأسمالية:		
- الإدارات العامة؛		
- قطاعات أخرى...		
ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.		
2. العمليات المالية:		
أ. الاستثمار المباشر؛		
ب. الاستثمار في القيم المنقولة.		
3 - حساب السهو والخطأ وينود الموازنة الأخرى		

4.2 التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائماً متزنًا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث إن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة (عمليات تلقائية وعمليات موازنة)، ومنه يظهر العجز أو الفائض (الاختلال) في ميزان المدفوعات.

نشاط



وضح بالرسم الشكل العام لميزان المدفوعات حسب تركيبة صندوق النقد الدولي، شارك زملاءك.

أولاً: توازن ميزان المدفوعات

(أ) التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

إن القرارات المتعلقة بالاستيراد والتصدير السلعي، وكذا حركات رؤوس الأموال إما تصدر عن العديد من الأفراد، والمؤسسات، والهيئات، مما يجعل من العسير أن تتلاقى أهداف المصدرين مع المستوردين، وكذا أهداف مستوردي ومصدري رؤوس الأموال وبالتالي فإنه من الصعب أن تشهد الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات توازنًا بين الجانب الدائن والمدين.

بالرغم من صحة القاعدة السابقة والمتعلقة بعدم توازن الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد أن تساوي القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات، وهذا التساوي يتم بفضل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وحركات الذهب، فإذا كان حساب العمليات الجارية يحقق فائضًا، فإن حساب رأس المال يحقق عجز بالقيمة نفسها وحتمية التوازن الحسابي، وما هي إلا انعكاس لنظرية القيد المزدوج "رصيد الميزان التجاري + ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال".

(ب) التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

إن فكرة التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس، فالتوازن الحقيقي (الاقتصادي) لميزان المدفوعات يستلزم فئات معينة من البنوك الدائنة والمدينة، فالفائض والعجز يعرف بدلالة مجموعة معينة من البنود. ولكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات:

النوع الأول

ويعرف بالعمليات المستقلة وهي التي تنشأ من تلقاء نفسها وليس لظهور عجز أو فائض في ميزان المدفوعات (...). وتتمثل في عمليات الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل، وحركة رأس المال قصيرة الأجل بفرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط).

النوع الثاني

ويعرف بعمليات الموازنة أو التسوية، ويعرف كذلك بالعمليات التعويضية أو الوقائية وتظهر عند ظهور فائض، أو عجز في ميزان المدفوعات بقصد الموازنة وتتمثل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل في شكل قروض، أو تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة الذهب للأغراض النقدية).

ثالثاً: اختلال ميزان المدفوعات

(أ) صور الاختلال

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصادياً عندما تؤخذ بالحسبان العمليات التلقائية أو المستقلة، أي إذا كان جانبها الدائن والمدين متساويين يعتبر متوازناً، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر، فيعتبر ميزان المدفوعات مختلاً، وللاختلال صورتان؛ هما:

الفائض: وذلك عندما يزيد الجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين، ويوصف الميزان بأنه موجب في صالح الدولة.

العجز: وذلك عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن، ويوصف الميزان هنا بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ما المقصود بميزان المدفوعات؟
2. اذكر الأهمية التي يلعبها ميزان المدفوعات في الاقتصاد القومي.
3. اشرح باختصار المكونات الرئيسة لميزان المدفوعات.
4. لماذا لا يمثل التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات عدم وجود صعوبات في المدفوعات؟ وضح.
5. بين كيف أن ميزان المدفوعات متوازن أو مختل اقتصادياً .
6. ما المقصود بحالات التوازن في ميزان المدفوعات؟

(ب) معايير تقدير الاختلال

هناك عدة طرق لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات هي:

1. الميزان الصافي للسيولة

ويعتبر أقدم المعايير في قياس مقدار العجز والفائض في ميزان المدفوعات وطبقاً لهذا المعيار، فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية، بالإضافة إلى حساب رأس المال طويل الأجل، وكذا قصير الأجل أما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي. ويحقق ميزان المدفوعات فائضاً إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة، مع استبعاد حركات الذهب، والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة حيث أن حساب الاحتياطي من الذهب، والصرف الأجنبي يستعمل في عملية معادلة ميزان المدفوعات حسابياً.

2. الميزان الشامل للسيولة

يعطي هذا المعيار أهمية للدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب والصرف الأجنبي فالمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تتمثل في حساب المعاملات الجارية مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل، وكذا حساب رأس المال قصير الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطات المركزية من الذهب، والصرف الأجنبي، وكذا الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية، ويكتسب هذا المعيار أهميته البالغة عندما تكون احتياطات الذهب، والصرف الأجنبي تخضع لرقابة البنك المركزي.

3. الميزان الأساسي

يتميز هذا الأسلوب من المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والمعاملات الاقتصادية التي لا تملك هذه الصيغة، وطبقاً لهذا المعيار، فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل كل من حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط فتتمثل في حساب رأس المال قصير الأجل، والاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي.

4. ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة

يعتمد هذا الأسلوب الذي اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949م على التفرقة بين مجموعة المعاملات الاقتصادية المستقلة، ومجموعة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية.

ويقصد بالمعاملات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وطبقاً لهذا المعيار، فإن المعاملات الاقتصادية فوق الخط تشمل حساب المعاملات الجارية، وحساب رأس المال الخاص طويل الأجل، وبعض حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بهدف المضاربة مثلاً أو هروباً من عدم الاستقرار، بينما المعاملات الاقتصادية تحت الخط تتمثل في حساب رأس المال الطويل والقصير الأجل التابع، وكذا حساب الذهب والصرف الأجنبي.

5. التوازن السوقي لميزان المدفوعات

ظهر هذا المعيار في ضوء الانتقادات الموجهة إلى المعايير الأربعة السابقة، حيث يقترح كبديل عن المعايير السابقة، وأن يخضع التوازن الاقتصادي لمعايير قوى السوق ممثلة في الطلب وعرض الصرف الأجنبي. حيث إن ميزان المدفوعات يكون متوازنًا اقتصاديًا عندما يتساوى أو يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه خلال الفترة محل الدراسة.

(ج) أنواع الاختلال

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية وخارجية من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، سواء أكان في صورة فائض أو عجز. وهذا الاختلال يتخذ صورًا مختلفة بحسب مصدره وأسبابه

- أ. الاختلال الموسمي.
- ب. الاختلال الطبيعي (العارض).
- ج. الاختلال الدوري.
- د. الاختلال الاتجاهي.
- هـ. الاختلال المرتبط بالأسعار.
- و. الاختلال الهيكلي (دائم).
- ز. الاختلال الأساسي.

1. الاختلال الموسمي

ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة معينة من السنة، فيحدث مثلًا في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما، بينما يعود للتعاقل خلال الفترة محل الدراسة.

2. الاختلال الطبيعي (العارض)

ناجم على أسباب طارئة أو عارضة، سرعان ما تتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية، كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده، ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة.

3. الاختلال الدوري

يحدث هذا النوع من الاختلالات عادة في البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء الاقتصادي، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى (ويكون علاج الاختلال الدوري باتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة كالسياسات المالية والنقدية والمصرفية).

4. الاختلال الاتجاهي

هو ذلك الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري على وجه الخصوص، ويصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، باعتبار أنه خلال الفترات الأولى من التنمية الأولى يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية والتجهيزات الإنتاجية والسلع الوسيطة، دون أن يقابل ذلك الوتيرة نفسها من الصادرات، وعندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عن طريق تحركات رؤوس الأموال.

5. الاختلال المرتبط بالأسعار

قد يعود اختلال ميزان المدفوعات إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية للدولة والأسعار الخارجية، فارتفاع وانخفاض الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية يؤدي إلى وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات. (أيا كان سبب الاختلال المتصل بالأسعار، فإنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف، حيث يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية...).

6. الاختلال الهيكلي (دائم)

وينتج عن تغير أساسي في ظروف العرض والطلب في الداخل والخارج.

7. الاختلال الأساسي

ورد عن صندوق النقد الدولي (أنه متى اقتنع الصندوق، بناءً على طلب العضو أن ثمة اختلال أساسي ظاهر أو مكبوت في ميزان المدفوعات، فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل).

وينتج من هذا أنه في حالة الرقابة على سعر الصرف، وكذا التجارة الخارجية، فإن التوازن يكون ظاهرياً فقط في ميزان المدفوعات، ويخفي وراءه اختلالاً مكبوتاً.

(د) أسباب الاختلال

تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في موازين مدفوعاتها، سواء أكانت في صورة عجز أم فائض.

وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها ومن بينها:

1. عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، ومعالجتها عن طريق التدخل الحكومي والسياسات المالية، والنقدية كالتضخم، والانكماش وانتقالها من دولة إلى أخرى.
2. إقدام الدول السائرة في طريق النمو على استيراد الآلات، والتجهيزات وغيرها من السلع والخدمات المختلفة، حيث تقوم بتمويلها بقروض طويلة الأجل معقودة مسبقاً.

3. أسعار الصرف الأجنبية، حيث إنها تربط بين مختلف مستويات الائتمان في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف مرتفعاً بالمقارنة مع الأثمان السائدة، فإننا سنقع في عجز في ميزان المدفوعات، وبالعكس إذا كان سعر الصرف منخفضاً بالمقارنة مع الأثمان السائدة، فإننا سنقع في حالة فائض.
4. التغيير في ظرف العرض والطلب، فاكتشاف مادة أولية جديدة مثلاً، يؤدي إلى زيادة الطلب عليها بالمقارنة مع المادة التي تستعمل سابقاً، كما حدث عند اكتشاف البترول عند الدول العربية.

(إذا استمر العجز في ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، فإنه يعادل لدى البلد عجز دائم أو عجز أساسي، حيث إن له بعض الجذور في النشاط الاقتصادي للبلد، ونشاهد ظاهرة العجز الدائم، أو الاختلال في موازين معظم البلدان المتخلفة، وقد أمكن لبعض البلدان المتخلفة تغطية بعض العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق الاقتراض طويل الأجل من الخارج إن تقرير الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية في عقد الستينات أشار إلى أن التدفقات النقدية الرأسمالية من البلدان المتخلفة بسبب ضرورة سداد الفوائد المستحقة على القروض الأجنبية وسداد أقساط هذه القروض).

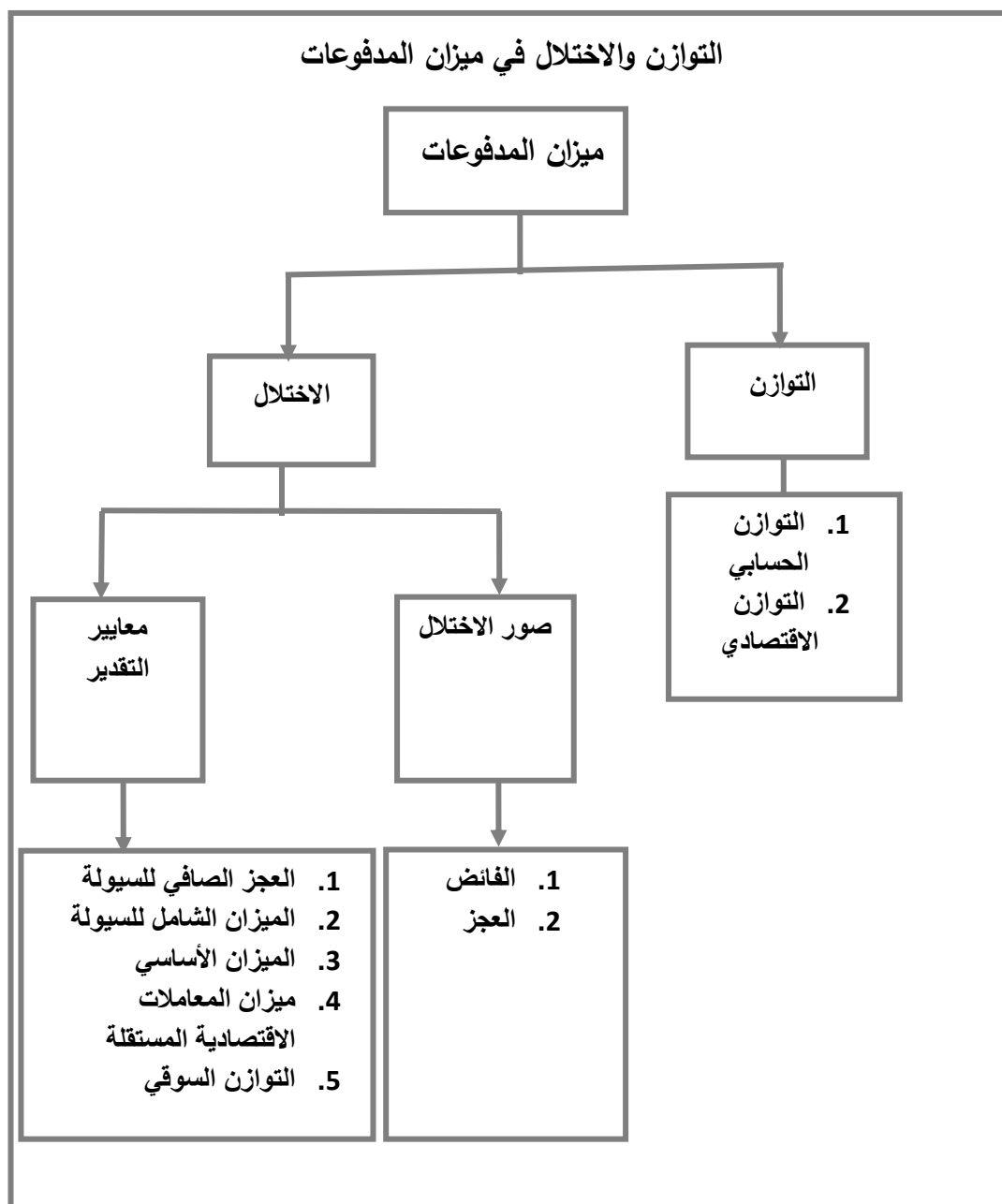
إن القصور الرئيسي في نظام النقد الدولي الحالي يجعل من الدول أن تكون على غير مستعدة لقبول وسائل الموازنة التي يقتضيها هذا النظام، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج والتقليل من آثارها، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن معالجة هذا الاختلال؟ هل هناك قوة تلقائية من شأنها إعادة التوازن؟

نشاط



اكتب بحثاً عن طريقة ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة ، الذي اقترحه صندوق النقد الدولي ليعمل كمعيار لتقدير الاختلال في ميزان المدفوعات، وما مدى اختلاف هذا المعيار عن المعايير الأخرى التي تعمل لتقدير الاختلال . قدم البحث للمشرف الأكاديمي، وشارك زملاءك.

شكل (3)



5.2 آلية التسوية التلقائية لميزان المدفوعات

يرى معظم الاقتصاديين في النظام النقدي الدولي أن أغلبية الدول لا تقبل بوسائل الموازنة (التخفيض، التعويم.. إلخ)، التي يقتضيها هذا النظام، إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف والعملات الصعبة للدولة، وفي حالة ما إذا كانت الدولة، تعمل بنظام سعر الصرف الثابت، فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن.

أولاً: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد. وتقوم على الفرضيات التالية:

- ◀ ثبات أسعار الصرف.
- ◀ حرية دخول وخروج الذهب، وتحويله إلى عملات والعكس.
- ◀ حيادية النقود، بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية، بل فقط على مستوى أسعار السلع.
- ◀ مرونة أسعار الصادرات والواردات.
- ◀ مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
- ◀ مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً، والمستوردة من الخارج.

تنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب، إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدًا في ذات الوقت ارتفاعًا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة، مما يؤدي انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها، مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدًا انخفاضاً في الأسعار المحلية، فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات، مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

ويميز التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات، فإن أسعار السلع والخدمات، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية، هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف، فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تتمثل أساسًا في أن فرضياتها غير مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي، كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستقرار في الأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية، إلى أن أتى العالم الاقتصادي "كيتنر" بنظرية الدخل، وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل.

ثانياً: آلية التسوية في النظرية الكينزية

(ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي، والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال).

تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني، ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر

الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

(وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد، فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصانًا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية، فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات).

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات، فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليًا يزداد، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد، وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز، فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليًا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحًا بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل، وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات، وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

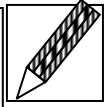
لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دورًا أساسيًا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى.

ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيًا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمثل الادخار جزءًا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- تعتمد على التحليل الساكن، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها.

تدريب (2)

النظرية الكينزية افترضت فرضيات من أجل تحليل توازن ميزان المدفوعات، اذكر هذه الفرضيات وبين مدى تمثّل الفروض للواقع المعاش.



ثالثًا: آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية

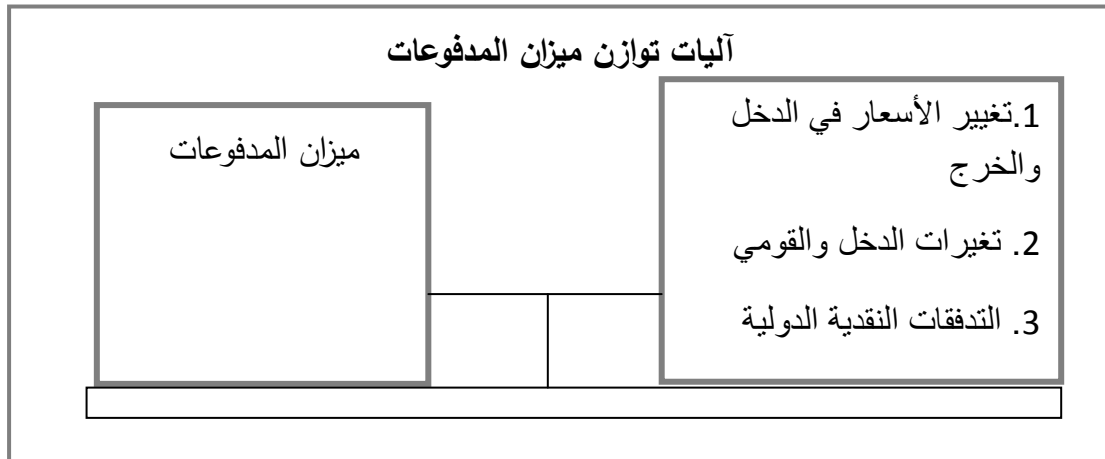
(إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل أو الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بالدرجة نفسها التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقًا من حالة التوازن في دولة ما لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية. والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضة في التدفقات المالية).

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقًا.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضاً، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة، ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال، وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة، مما سبب دخولاً لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

رغم أن آليات التسوية تبدو منطقية، إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حالياً، لذا لا بد من البحث لإيجاد حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل، والتي تختلف عن آليات التسوية التلقائية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق.

شكل (4)





1. هناك عدة طرق لقياس مقدار الحجم أو الفائض في ميزان المدفوعات، اشرح الطرق التالية:
 - أ. طريقة الميزان الصافي للسيولة .
 - ب. طريقة الميزان الشاملة للسيولة.
 - ت. طريقة الميزان الأساسي.
 - ث. طريقة ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة.
 - ج. طريقة التوازن السوقي لميزان المدفوعات.
2. اذكر أنواع الاختلال حسب مصدره وأسبابه.
3. هل ترى أن فرضيات النظرية الكلاسيكية في توازن ميزان المدفوعات تمثل شيئاً من الواقع المعاش.
4. ما فرضيات النظرية الكينزية في تحليل التوازن لميزان المدفوعات؟
5. ما المعالجات الضرورية لمعالجة حالات الاختلال في ميزان المدفوعات؟

الخلاصة

عزيزي الدارس، لقد وصلنا إلى نهاية هذا المقرر من خلال وحدات هذا المقرر تبين لنا بأن التحليل الاقتصادي الكلي هو تحليل يعنى بالأنشطة الاقتصادية على المستوى الكلي والقومي، مثل الناتج القومي الإجمالي، والاستهلاك الكلي، والدخل القومي، والادخار، والاستثمار، وغيرها من الظواهر الاقتصادية ذات الصبغة الكلية. فالتحليل الاقتصادي الكلي يهتم بالظاهرة الاقتصادية من وجهة نظر أكثر شمولية، كما تبين لنا أيضاً بأن الاقتصاد الكلي يحتل أهمية كبيرة في دراسة الاقتصاد، سواء أكان من الناحية النظرية، أي كعلم، أم من الناحية التطبيقية، أي كممارسة واقعية. ذلك لأن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة سلوك الاقتصاد ككل، أي أنه يبين أداء النشاطات الاقتصادية بشكل إجمالي من خلال تجميع وحدات الاقتصاد وأجزائه في مجاميع كلية يتم التعبير عنها من خلال الدخل القومي، ومكوناته الإجمالية الكلية. كذلك يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل الكيفية التي يتحدد بموجبها الدخل القومي، وما يتصل بذلك من جوانب عديدة، كالنقود والبنوك، والمالية العامة، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات وأسعار الصرف، ومن ثم دراسة وتحليل الكيفية التي يتحقق بها نمو الدخل القومي وزيادته من خلال التنمية الاقتصادية، والتخطيط الذي يستهدف تحقيقها وما يرتبط بذلك من سياسات اقتصادية، وبالذات المالية، والنقدية منها، وبالشكل الذي يتيح للاقتصاد الكلي الأداء الأفضل في ممارسته لعمله ودوره بالشكل المطلوب.

وفي سبيل تحقيق الأهداف العامة، فإن هذا المقرر قدّم تعريفاً لعلم الاقتصاد، والاقتصاد الكلي، ومقارنته بالاقتصاد الجزئي، واستعرض مفهوم النظرية الاقتصادية، والوقوف على النظم الاقتصادية السائدة، كما تناول بعض المفاهيم، والقضايا الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد الكلي، مثل المشكلة الاقتصادية، الدخل القومي، وغيرها من المفاهيم الأخرى، كما ناقش المقرر في وحداته العديد من المواضيع والقضايا الكلية الاقتصادية، والمتمثلة في نظرية الطلب الكلي، والعرض الكلي، والتوازن الكلي، المكونات الرئيسية

للاقتصاد الكلي مثل الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، والادخار، وغيرها من المكونات الأخرى، والنظرية الكنزمية في تحديد الدخل القومي، ومفهوم النقود، وتطورها، ووظائفها، بالإضافة لدور البنوك في خلق النقود، ومفهوم السياسة النقدية، والسياسة المالية، ودورها في إدارة الطلب الكلي، ومفهوم البطالة، والتضخم، والعلاقة بينهما، ومفهوم التوظيف الكلي، هذا بالإضافة إلى مفهوم التجارة الدولية، ومكوناتها، وميزان المدفوعات، ومكوناته، وأهميته بالنسبة للاقتصاد القومي، وحالات التوازن، والاختلال في ميزان المدفوعات، وكيفية إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

والله ولي التوفيق،،

إجابات التدريبات

تدريب (1)

طريقة الشحن فوب (FOB) تعني أن سعر البضاعة غير شامل، فهو سوف يسلم البضاعة على أرض الميناء ومصاريف الشحن على المشتري والسعر بدون مصاريف الشحن.

أما طريقة CIF (Cost Insurance and Freight) أن سعر البضاعة مع التأمين والشحن إلى المصدر إلى أن يدفع تكاليف التأمين، والشحن حتى ميناء الوصول. أي أن المصدر يتحمل مسؤولية البضاعة حتى تصل إلى ميناء المستورد لأن الشحن يشمل التكلفة، والتأمين، وأجور النقل.

بوليصة الشحن هي عقد النقل ما بين الناقل، وصاحب البضائع حيث تصدر من قبل الناقل، وتكون إما قابلة للتفاوض، أو غير قابلة.

أما طريقة الشحن FAS (Free Alongside Ship) تعني FAS خالص المصاريف حتى رصيف الشحن (يتم تحديد ميناء التحميل) يجب على البائع أن يضع البضاعة على رصيف الشحن عند الميناء المحدد يقوم البائع بتجهيز تخليص البضاعة للتصدير، وتم تغيير هذا في نسخة 2000م يستعمل هذا المصطلح في النقل البحري فقط.

تدريب (2)

افتترضت النظرية الكينزية لتحليل توازن ميزان المدفوعات أن اختلال العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي، والتشغيل في الدولة التي أصابها الاختلال.

وتفترض النظرية:

إن الدخل القومي للدولة يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد. هذا الافتراض لا يمثل الواقع المعاش خاصة في الدول النامية، حيث إنها في طور النمو لا يمكن أن تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل لكل عناصر الإنتاج وهي تنمو .

أما الفرضية الثانية أن الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط، أيضاً هذه الفرضية لا تمثل الواقع مثلاً المنتجات الزراعية ستخفض السعر في موسم إنتاج وفرة المعروض، كما أن التخفيضات التي تعلنها المؤسسات التجارية، والمضاربة للتخلص من فائض الإنتاج تساعد على خفض الأسعار.

هذه النظرية هي نتاج النظام الرأسمالي الذي يسعى للاحتكار، والهيمنة، والسيطرة على شعوب العالم، ويجب أن تسعى الشعوب في الطريق الذي يحدده إن كان صواب أو خطأ، فهو يملك المال والقوة والعلم، ويستخدمها في أن يصل إلى ما يريد.

مسرد المصطلحات

➤ التجارة الدولية International Trade

تتمثل التجارة الدولية في الصادرات والواردات بين دول العالم المختلفة، وتتم في شكل سلع أو خدمات، وهناك تجارة منظورة، مثل الإنتاج السلعي المادي الملموس، وهناك تجارة غير منظورة تتألف من خدمات، النقل، والتأمين، وحركة السفر، والسياحة والخدمات المصرفية إلى آخر.

➤ محددات التبادل التجارية

هي العوامل التي تقف في قيام التبادل التجاري، وتؤثر فيه مثل اختلاف ظروف الإنتاج وانخفاض تكاليف الإنتاج واختلاف الميول، والأذواق .

➤ مبدأ الميزة النسبية The law of Comparative advantage

تعني الميزة النسبية أن تكون دولة لها ميزة نسبية في إنتاج سلعة، من حيث انخفاض التكلفة، أو وفرة المواد الخام، أو العمالة المهارة المدربة المتوفرة للإنتاج حينها تكون هذه الدولة أكثر فعالية في إنتاج تلك السلعة.

➤ ميزان المدفوعات Balance of Payment

أي دولة لها تبادل تجاري مع دول العالم الأخرى تعد سجلاً وافياً تسجل فيه ما لها على دول العالم الأخرى من حقوق، وما عليها من التزامات هذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات، إذن فهو سجل في شكل حساب جانب دائن فيه المحصلات وجانب مدين فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.

➤ الميزان التجاري السلعي

فيه أي سلعة أو خدمة تتخذ شكلاً مادياً ملموساً من الصادرات والواردات التي تعبر الحدود الجمركية.

➤ الميزان التجاري الخدمي

يمثل التجارة في الصادرات والواردات غير غير منظورة، مثل خدمات النقل، والتأمين والسياحة، وعوائد رأس المال إلى الآخر.

➤ حساب رأس المال

هو سجل يوضح حركة رؤوس الأموال بين بلد ما، وبقية بلاد العالم التي تنشأ في مركز دائنيته، أو مديونية البلدان الخارجية لذلك البلد، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد.

➤ الميزان الصافي للسيولة

هو معيار لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، حيث يحقق ميزان المدفوعات فائضاً إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المدينة مع استبعاد من هذا المعيار حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

➤ الميزان الشامل للسيولة

هو معيار بين الدور الذي تلعبه احتياطات البنوك من الذهب النقد الأجنبي، حيث يرسم خط أعلى هذا الخط حساب المعاملات الجارية، مع حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وتستبعد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية، أما أسفل الخط يشمل الاحتياطات المركزية من الذهب، والنقد الأجنبي والاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي لدى البنوك التجارية.

➤ الميزان الأساسي

فوق الخط نجد كل من المعاملات الجارية، وحساب رأس المال، وتحت الخط حساب رأس المال قصير الأجل، والاحتياطات من الذهب، والعملات الأجنبية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، 2000م.
2. عبدالرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي، القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1982م.
3. فؤاد هاشم عوضي، التجارة الخارجية والدخل القومي، القاهرة: دار النهضة العربية 1984م.
4. مصطفى رشدي، النظرية الاقتصادية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976م.
5. مصطفى رشدي، النظرية الاقتصادية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976م.
6. طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي: نظرة معاصرة. القاهرة: المكتبة العصرية، 2007م.
7. أحمد سعيد بامخرمة، محمد حمدان العصيمي، المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الزهراء للنشر والتوزيع : الرياض، 1417هـ.
8. بوصين، النظرية الاقتصادية الكلية لسلسلة ملخصات شووم
9. حامد عبدالمجيد دراز، المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984م.
10. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي: بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل، 2003م.
11. سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك،، الكويت، 1982م.
12. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان، 2000م.
13. طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي: نظرة معاصرة. القاهرة: المكتبة العصرية، 2007م.

14. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان، الدار الجامعية، 1992م.
15. عبدالرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الدولي، القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1982.
16. عبدالرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصادي، القاهرة، 1998م.
17. عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد، أصول علم الاقتصاد: رؤية إسلامية، 2004م.
18. عبدالمنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، القاهرة، 1999م.
19. عبدالمطلب عبدالمجيد، النظرية الاقتصادية، القاهرة: الدار الجامعية، 2001م.
20. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي. عمان: عالم الكتب الحديث 2007م.
21. فؤاد هاشم عوضي، التجارة الخارجية والدخل القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984.
22. محمد درار الخضر، مقدمة في علم الاقتصاد ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة : الخرطوم، 2005م
23. محمد سلطان أبوعلي وهناء خيرالدين، أصول علم الاقتصاد: النظرية والتطبيق، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1991م.
24. مصطفى رشدي، النظرية الاقتصادية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1976م.
25. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات. عمان: دار ومكتبة الحامد، 2006م.
26. نزار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار ومكتبة الحامد 2001م.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Gardner Ackley, **Macroeconomics**. Macmillan Publishing, New York, 1978.

1. Michael R. Edgmand, **Macroeconomics**. Prentice Hall Inc. 1979.
2. Roger N. Waud. **Macroeconomics**. Harper and Row Publishing. New York. 1986.